إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 523 حزيران/يونيو 2024
www.uabonline.org/Magazine

959 مليار دولار موجودات
أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عام 2023

المصارف الإسلامية تدخل عصر الرقمنة من بابها الواسع

قطر خامس أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم
بأصول تفوق 174 مليار دولار

القمة المصرفية العربية - الدولية 2024 - إسطنبول
وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشك:
إبرام إتفاقيات للتجارة الحرّة بين تركيا والدول العربيّة

- د. عبد الإله بلعتيق، الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - CIBAFI:
دليل الإستدامة الذي وضعه المجلس يعالج الأهداف البيئية والاجتماعية والإقتصادية الخاصة بالتمويل الاسلامي

- ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية يلقي الضوء على أحدث المتطلبات الرقابية

بنك مصر BANQUE MISR | KURDISTAN | QNB | البنك العربي ARAB BANK
KIB | مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | البنك الأهلي المصري NATIONAL BANK OF EGYPT | بنك القاهرة Banque du Caire

مجموعة جي إف إتش المالية تسرع إستراتيجيتها للنمو في جميع أنحاء المنطقة والأسواق العالمية

ستوسع المجموعة أعمالها في عام ٢٠٢٤ من خلال الاستثمارات الجديدة والاستحواذ على الصناديق والمحافظ والمؤسسات المالية الأخرى.

السيد هشام الريس، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة مجموعة جي إف إتش المالية

في سياق حديثه مع اتحاد المصارف العربية، تحدث السيد هشام الريس حول آخر المستجدات المتعلقة باستراتيجية جي إف إتش للنمو المستمر والاستثمار، قائلاً، "من خلال استراتيجية تركز على التنويع، نجحت جي إف إتش في التحول من بنك استثماري إلى مجموعة مالية إقليمية رائدة مع خطوط أعمال تشمل إدارة الاستثمار والخدمات المصرفية التجارية، الخزينة والاستثمارات الخاصة، هذا إلى جانب التواجد الدولي الكبير ومحفظة الأصول.

أظهر الربع الأول من عام ٢٠٢٤ نتائج إيجابية لمجموعة جي إف إتش، وذلك بفضل المساهمات الجيدة من أعمالنا المصرفية الاستثمارية واستثمارات الخزينة والاستثمارات الخاصة، بالإضافة إلى الدخل الجيد الناتج عن أنشطتنا المصرفية التجارية. تتمثل استراتيجيتنا لهذا العام في تسريع النمو من خلال عمليات الاستحواذ الرئيسية والبناء على مجموعة الفرص الجذابة التي حددناها عبر أسواقنا الأساسية. سوف نسعى إلى تحقيق المزيد من النمو في الولايات المتحدة من خلال الاستفادة من شركاتنا التابعة المتخصصة في إدارة الأصول وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز بشكل خاص على الفرص المتاحة في المملكة العربية السعودية، حيث نواصل تعزيز وجودنا ومساهماتنا في نمو القطاعات ذات الأولوية في رؤية ٢٠٣٠، مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات اللوجستية.

مع دخولنا العام بهذا الزخم القوي، نتطلع إلى تعزيز مسار النمو لدينا خلال عام ٢٠٢٤ لتحقيق قيمة أكبر للمساهمين والمستثمرين على مدار الفترة المتبقية من العام".

gfh

gfh.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصـارف العربيـة

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عبد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

لزهر لطرش
(الجزائر)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

-المصارف الإسلامية دخلت عصر الرقمنة ما المطلوب لتغيير قواعد السوق؟ 7

موضوع الغلاف

- موجودات أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً بلغت نحو 959 مليار دولار في نهاية العام 2023 8
- مقابلة مع د. عبد الإله بلعتيق، الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية - **CIBAFI**: دليل الإستدامة الذي وضعه المجلس يعالج الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالتمويل الاسلامي 13
- قطر خامس أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم بأصول تفوق 174 مليار دولار 20
- المصارف الإسلامية: تأسيسها وتطورها وحوكمتها، البروفسور الدكتور صادق الشمري 25
- ميسان المسقطي رئيساً تنفيذياً لـ «الإثمار القابضة» 28
- المصارف الإسلامية تسجل تقدماً مضطرداً عالمياً وإسلامياً وتواكب التطور في الأدوات المالية والحوكمة 30
- الصيرفة الإسلامية.. إقبال واسع على منتجاتها الموثوقة – عدنان يوسف 34
- باكستان ماضية في التحوّل للإقتصاد الإسلامي 37
- السوق المالية الدولية ورابطة بنوك المشاركة التركية يطلقان إصدارات اتفاقيات السوق المالية الإسلامية باللغة التركية. 40
- أرباح «دخان القطري» تنمو 2 % 70
- «ستاندرد آند بورز» التمويل الإسلامي ينمو 10 % في عامي 2023 و2024 72
- بنك السلام يعلن عن إتمام الإستحواذ على بيت التمويل الكويتي - البحرين 73
- أرباح بنك الإمارات دبي الوطني ترتفع بنسبة 67 % 75
- الإمارات الإسلامي يسجل أرباحاً قياسية 75
- مصرف الراجحي أقوى علامة تجارية مالية إسلامية في السعودية لعام 2024 76
- إرتفاع أرباح بيت التمويل الكويتي 0.5 % 77
- النتائج المالية لمجموعة «دبي الإسلامي» للربع الأول من العام 2024 78
- إرتفاع أرباح مصرف الإنماء إلى 1314.7 مليون ريال 79
- إرتفاع أرباح مصرف أبو ظبي الإسلامي بنسبة 32 % 80
- إرتفاع أرباح «قطر الدولي الإسلامي بنسبة 6.1 % 80
- إرتفاع أرباح مصرف الريان القطري 81
- بنك البلاد يُحقّق صافي أرباح قدرها 643 مليون ريال 82
- إرتفاع أرباح بنك الجزيرة بنسبة 47 % 83
- نمو أرباح مصرف قطر الإسلامي 5.5 %

مقابلات

- متى يُصبح التداول بالعملات الرقمية حلالاً الخبير في الصيرفة الإسلامية الدكتور أسامة قيس الدريعي: منظومة التمويل الإسلامي إستطاعت الحفاظ على بنيتها وكيانها 22

الدراسات والأبحاث والتقارير

- بحوث الذكاء الإصطناعي تُحدث تغييراً جذرياً في خمسة قطاعات رئيسية 38

رئيس مجلس الإدارة
محمدالإتربي

الأمين العام
د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة
رجاء كموني

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 11072110 / بيروت - لبنان / هاتف: 961 1 377800

فاكس: 961-1-364955 /961-1-364952 / بريدإلكتروني: magazine@uabonline

موضوع الغلاف

مقابلات

الدراسات والأبحاث والتقارير

رأي

الأخبار والمستجدات

مؤتمرات الإتحاد

- القمة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول 42
تركيا والعالم العربي يتعهّدان تعزيز التعاون المالي
- ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية 59
التعرُّف على أحدث المتطلّبات الرقابية في أوساط المصرفيين العرب

رأي

- الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف: هل يُعطى أصحاب الإرادة الطيبة الفرصة ليصلحوا ما أفسدته السياسة؟ 69

الأخبار والمستجدات

المصارف العربية التقليدية

- مجموعة «جي. إي. إتش» المالية تحصل على تكريم مشرّف من «فورس» و«غلوبال فاينانس». 84
- «الأهلي السعودي» و«التصدير والإستيراد السعودي» يوقعان إتفاقيتين لتمكين الصادرات السعودية غير النفطية 85
- البنك العربي الأفضل في الشرق الاوسط لعام 2024 86
- أكبر مصرفين حكوميين في مصر الأهلي المصري وبنك مصر يدرسان الشهادات ذات الفائدة 27 % 86
- «الأهلي المصري» يجدد شهادة التوافق مع المعيار الدولي 88
- مذكرة تفاهم بين «الإستثمار السعودية» (MISA) و**Ant International** لتوسيع أعمالها في المملكة 88
- أرباح بنك القاهرة تنمو بنسبة 129 **%** 89
- «الكويت الدولي» يُسجِّل يرسل إستثماراً لإسترداد صكوك 300 مليون دولار 89
- مصرف الجمهورية يعقد جمعيته العمومية لعام 2024 90
- شهادات بنك مصر الإدخارية 2024 أعلى عائد ربحي 30 **%** وشهادة القمة 3 سنوات 90
- **QNB** يُعزّز العلاقات التجارية الدولية من خلال رعايته الفضية لمؤتمر جي تي أر الهند 2024 92
- الشركة العربية للتكنولوجيا العالمية أطلقت منصة المحفظة الإلكترونية في بيروت 93
- **S&P** تؤكد تصنيف إمارة الشارقة عند **BBB-/A-3** 94
- السعودية تسلط الضوء على مبادرات الإستثمار في السياحة 95
- «موديز» رفعت التصنيف الإئتماني لبنك الإسكان 95

الأخبار المصرفية الدولية:

- البنك الدولي يعين أوسمان ديون نائباً لرئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 96
- صندوق النقد الدولي يرفع توقعات الصين إلى 5 **%** 96

نشاط الإتحاد:

- الدورات والندوات وورش العمل التي عقدتها إدارة التدريب في الاتحاد في: 102
المغرب – الكويت – قطر – دبي

أخبار قصيرة اقتصادية ومالية مختلفة 98

اعتمد علينا أينما ذهبت

QNB

qnb.com

المصارف الإسلامية دخلت عصر الرقمنة ما المطلوب لتغيير قواعد السوق؟

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

تُعدّ المصارف الإسلامية ركيزة إقتصادية مهمة، وأداة أساسية لإقتصادات الدول، بإعتبارها ذات أثر إيجابي من خلال إستقطاب وتوظيف الأموال، ودفع عملية الإستثمار. وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى تلبية رغبة المجتمع في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن إستخدام أسعار الفائدة، وإيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات الشرعية في الأنشطة المصرفية.

ولا يختلف إثنان، أن المصارف الإسلامية، قد نجحت في إثبات وجودها وتقديم الرؤية الإسلامية للمعاملات المالية والإقتصادية، ليس داخل البلاد الإسلامية فحسب، بل في معظم أنحاء العالم، وقد تجلّى هذا النجاح في زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية وتلك المهتمة بالنظام المالي الإسلامي، وتصاعد حجم التمويل الإسلامي.

وليس سراً، أن قطاع المصارف الإسلامية العالمي، سيصل إلى 4 تريليونات دولار في حلول العام 2026 وفق آخر الدراسات. علماً أن دول مجلس التعاون الخليجي تلعب دوراً محورياً في هذا المجال، إذ تُسيطر على نحو 43 % من أصول المصارف الإسلامية العالمية.

كما تبرز التكنولوجيا المالية الإسلامية كقوة، حيث تشهد نمواً كبيراً، وتشير التوقعات إلى معدل نمو سنوي قدره 18 %. ومن المحتمل أن يصل النمو السنوي لهذه التكنولوجيا إلى 179 مليار دولار في حلول العام 2026. ومن بين اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال، المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا والإمارات العربية المتحدة وماليزيا وإندونيسيا وباكستان. علماً أن إندونيسيا تتصدّر قائمة شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية.

وتركّز المصارف الإسلامية جهودها على خدمات الدفع والمصارف الرقمية والعقود الذكية، وتقنية «بلوكشين» – (blockchain) والعملات المشفّرة، بالإضافة إلى أمن معلومات القطاع المالي وتكنولوجيا التأمين.

وتبرز آسيا كلاعب أساسي في قطاع المصارف الإسلامية، حيث تستضيف 42 من أفضل 100 مصرف إسلامي على مستوى العالم. وتمثل 29 % من إجمالي أصولها، وهذا يؤكد الطبيعة الديناميكية والمتنوّعة للمشهد المصرفي الإسلامي في مختلف مناطق العالم.

ويتأثر الطلب المتزايد على خدمات المصارف الإسلامية بعوامل متعددة، ويعدّ نمو السكان المسلمين ورقمنة الإقتصاد الإسلامي، وإرتفاع الطلب العالمي على المنتجات الحلال من بين العوامل الأكثر تأثيراً. ومن جانب العرض، فإن التوسُّع في خدمات المصارف الإسلامية يتشكل من خلال الإستراتيجيات الوطنية والقرارات الحكومية، إضافة إلى عامل رئيسي آخر، وهو تعزيز الأنشطة التجارية داخل منظمة التعاون الإسلامي.

في المحصّلة، حقّقت صناعة الصيرفة الإسلامية نمواً كبيراً خلال السنوات الماضية، وإذا كان العديد من المصارف الإسلامية لا يزال يتطلّع إلى التوسُّع إقليمياً، وتحقيق المزيد من الإيرادات من خارج الأسواق المحلية، فإن هذه الصناعة تُواجه الكثير من التحدّيات، لعلّ من أهمها التحول التكنولوجي، رغم أن دولاً عدة قد تجاوزت هذا التحدي بفضل ديناميكيتها وتنويعها الإقتصادي. من جهة أخرى، وبعد الأزمة المالية العالمية في العام 2008، إرتفعت أصوات غربية طالبت بضرورة اللجوء إلى قواعد الإقتصاد والتمويل الإسلامي، من أجل الخروج من الأزمات المالية التي تصنعها آلية سعر الفائدة كقاعدة للتمويل والمعاملات المالية. فتجارة الديون، بين البنوك والأفراد والمؤسسات والحكومات، بواسطة أموال المودعين، لم تعد صالحة للتكيُّف مع المتغيّرات الإقتصادية التي تعيشها الأوضاع المحلية أو العالمية، ومن ثم يجب أن يعود الإقتصاد إلى التعامل بشكل صحيح مع أحد أهم عوامل الإنتاج في إقتصاد السوق، وهو رأس المال.

موجودات أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً بلغت نحو 959 مليار دولار في نهاية العام 2023

أظهرت البيانات المالية المتوافرة للمصارف الإسلامية العربية، أن مجموع موجودات أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً (والتي تتوافر البيانات المالية لها)، قد بلغ قرابة 959 مليار دولار في نهاية العام 2023. كما أن مجموع ودائعها قد بلغ نحو 670 ملياراً، ومجموع القروض الممنوحة من قبلها قرابة 606 مليارات، والقاعدة الرأسمالية لها قرابة 130 ملياراً.

أما بالنسبة إلى صافي الأرباح المجمّعة لهذه المصارف، فقد بلغ قرابة 17 مليار دولار في نهاية العام 2023.

تركُّز كبير لموجودات المصارف الإسلامية العربية في دول الخليج العربي الست

البيانات المجمعة والإنتشار الجغرافي

بالنسبة إلى توزع المصارف الإسلامية الخمسين بين الدول العربية، يحتل العراق المركز الأول في عدد تلك المصارف (8 مصارف)، يليه البحرين (7 مصارف)، فقطر (5 مصارف)، فالسعودية والكويت والإمارات (4 مصارف لكل منها)، فالأردن ومصر وسوريا (3 مصارف)، فسلطنة عُمان وفلسطين واليمن (مصرفين لكل منها)، وأخيراً تونس، والجزائر، والمغرب، بمصرف واحد لكل منها.

وتشير البيانات الى تركز كبير لموجودات المصارف الإسلامية العربية في دول الخليج العربي الست، حيث تضمُّ قرابة 905 مليارات دولار من موجودات أكبر خمسين مصرفاً إسلامياً عربياً، وهي تُشكل نسبة 94 % من المجموع.

ترتيب المصارف الإسلامية العربية بحسب الموجودات وعرض البيانات المالية الأساسية

يُظهر الجدول رقم 2 ترتيب أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً بحسب الموجودات في نهاية العام 2023، كما يُظهر الجدول رقم 3 البيانات المالية الأخرى لتلك المصارف.

وكما يظهر من الجدول رقم 2، يحتل مصرف الراجحي المرتبة الأولى بين المصارف العربية الاسلامية، من حيث حجم الموجودات التي بلغت قرابة 215 مليار دولار في نهاية العام 2023، وتمثل نسبة 22.4% من مجمل موجودات أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً. ويأتي في المرتبة الثانية بيت التمويل الكويتي الذي وصلت موجوداته إلى قرابة 124 مليار دولار، لتمثل 12.9% من مجمل موجودات أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً.

«الراجحي» يحتل المرتبة الأولى بين المصارف العربية الإسلامية من حيث حجم الموجودات

ويأتي في المرتبة الثالثة بنك دبي الاسلامي الذي يُدير 8.9 % من موجودات أكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً، فمصرف الانماء (6.5 %)، فمصرف أبو ظبي الإسلامي (5.5 %). علماً أن موجودات أكبر خمسة مصارف مدرجة في الجدول رقم 2، تحوز على نسبة 56.2 % من مجمل موجودات المصارف المدرجة، فيما تمثل موجودات أكبر 10 مصارف نسبة 77.2 %، وهو ما يدل على التركز الكبير للأصول المصرفية الإسلامية العربية.

رسم بياني 1: توزع موجودات أكبر خمسين مصرفاً إسلامياً عربياً بحسب الدولة – 2023 (مليون دولار)

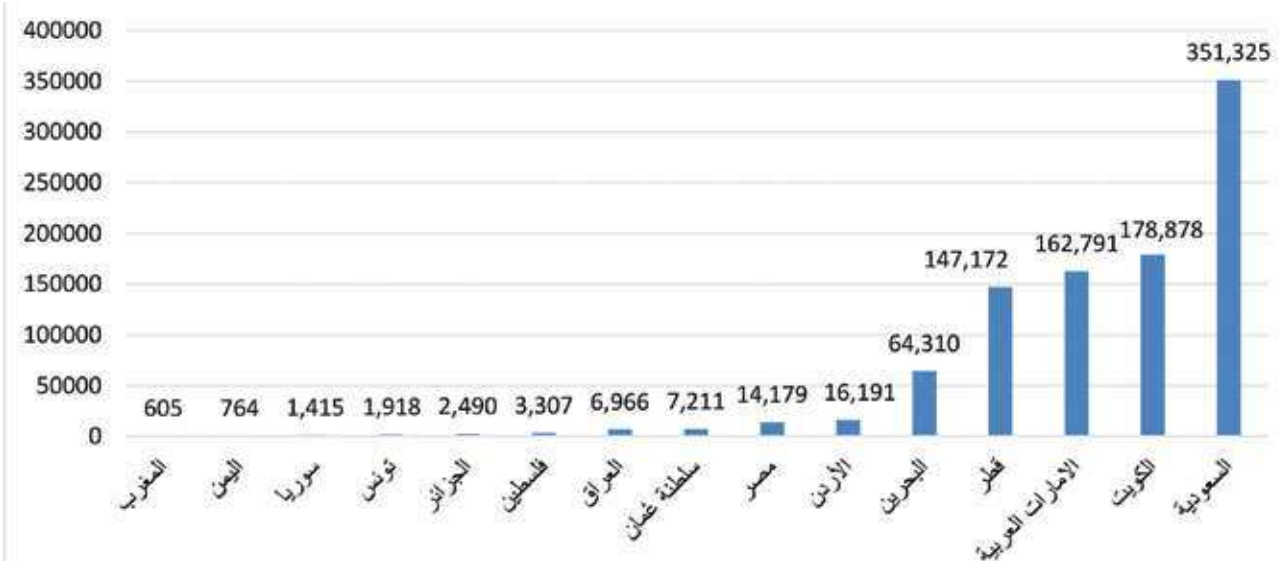

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات المصارف.
ملاحظة: تتضمن بيانات المصارف التي تتوافر بياناتها المالية.

جدول 1: التوزع الجغرافي لأكبر 50 مصرفاً إسلامياً عربياً بحسب البلد – نهاية العام 2023

(مليون دولار)

	عدد المصارف	إجمالي موجوداتها	متوسط حجم المصرف
العراق	8	6,966	870
البحرين	7	64,310	9,187
قطر	5	147,172	29,434
السعودية	4	351,325	87,831
الكويت	4	178,878	44,719
الامارات العربية	4	162,791	40,698
الأردن	3	16,191	5,397
مصر	3	14,179	4,726
سوريا	3	1,415	471
سلطنة عُمان	2	7,211	3,605
فلسطين	2	3,307	1,653
اليمن	2	764	382
تونس	1	1,918	1,918
الجزائر	1	2,490	2,490
المغرب	1	605	605
المجموع	50	959,522	

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف. ملاحظة: تتضمّن بيانات المصارف التي تتوافر بياناتها المالية.

جدول 2: ترتيب المصارف الإسلامية العربية المتوافرة بياناتها بحسب الموجودات (مليون دولار)

(مليون دولار)

الترتيب العربي	الترتيب ضمن الدولة	المصرف	البلد	الموجودات	
				2022	2023
1	1	مصرف الراجحي	السعودية	203,098	215,493
2	1	بيت التمويل الكويتي	الكويت	120,716	123,932
3	1	بنك دبي الإسلامي	الإمارات	78,475	85,568
4	2	مصرف الإنماء	السعودية	53,450	63,124
5	2	مصرف أبو ظبي الإسلامي	الإمارات	45,880	52,498
6	1	بنك قطر الإسلامي	قطر	50,550	51,966
7	2	مصرف الريان	قطر	46,026	45,110
8	3	بنك البلاد	السعودية	34,545	38,161
9	4	بنك الجزيرة	السعودية	30,893	34,547
10	3	مصرف دخان	قطر	28,340	31,433
11	2	بنك بوبيان	الكويت	25,733	27,404
12	1	مجموعة البركة المصرفية	البحرين	24,982	25,263
13	3	مصرف الشارقة الإسلامي	الإمارات	16,097	17,936
14	4	بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	15,493	16,930
15	3	بنك وربة	الكويت	13,717	15,755
16	2	مصرف السلام	البحرين	10,371	13,689
17	4	بنك الكويت الدولي	الكويت	11,692	11,787
18	3	مجموعة جي إف إتش المالية	البحرين	9,760	11,121
19	1	البنك الإسلامي الأردني	الأردن	7,668	7,935
20	4	مصرف عجمان	الإمارات	5,747	6,789
21	1	بنك فيصل الإسلامي	مصر	6,132	5,729
22	2	مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصر	4,672	5,201
23	1	بنك نزوة	سلطنة عمان	3,860	4,177
24	2	بنك صفوة الإسلامي	الأردن	3,645	4,131
25	4	بيت التمويل الكويتي - البحرين	البحرين	4,162	4,130
26	3	البنك العربي الإسلامي الدولي	الأردن	4,143	4,125
27	5	المصرف الخليجي التجاري	البحرين	3,792	3,995
28	6	مصرف البحرين الإسلامي	البحرين	3,622	3,612
29	3	بنك البركة	مصر	3,524	3,249
30	2	بنك العز الإسلامي	سلطنة عمان	2,785	3,034
31	7	بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي	البحرين	2,415	2,500
32	1	مصرف السلام	الجزائر	1,906	2,490
33	1	مصرف الزيتونة***	تونس	1,918	1,918
34	1	بنك الإسلامي العربي	فلسطين	1,661	1,738
35	5	لشا بنك	قطر	1,442	1,733
36	2	المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	العراق	921	1,642
37	2	بنك فلسطين الإسلامي	فلسطين	1,516	1,569
38	3	مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	العراق	586	1,467
39	4	بنك كوردستان الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية *	العراق	1,088	1,064
40	5	مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الاسلامي	العراق	894	960
41	1	بنك سوريا الدولي الإسلامي	سوريا	937	628
42	1	بنك الصفاء **	المغرب	475	605
43	6	المصرف الدولي الإسلامي	العراق	427	529
44	2	مصرف البركة	سوريا	491	482
45	7	مصرف الطيف الإسلامي للإستثمار والتمويل	العراق	391	475
46	8	مصرف زين العراق الاسلامي*	العراق	424	469
47	1	بنك التضامن الإسلامي ***	اليمن	438	438
48	8	مصرف ايلاف الإسلامي	العراق	353	360
49	2	بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر **	اليمن	201	326
50	3	بنك الشام	سوريا	341	305
		المجموع العام		892,395	959,522

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.

ملاحظة: * الربع الثالث 2023، ** الربع الثاني 2023، * نهاية العام 2022. ملاحظة: يتضمن الجدول المصارف التي تتوافر بياناتها المالية.**

جدول 3: البيانات المالية للمصارف الإسلامية العربية المتوافرة بياناتها (مليون دولار)

(مليون دولار)

المصرف	البلد	الودائع		حقوق الملكية		القروض		الأرباح	
		2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023
مصرف الراجحي	السعودية	150,647	152,827	151,557	158,454	26,727	28,469	4,573	4,432
بيت التمويل الكويتي	الكويت	68,670	71,121	61,389	63,336	20,526	20,095	1,419	2,201
بنك دبي الإسلامي	الإمارات	54,080	60,455	50,651	54,302	11,972	12,914	1,511	1,908
مصرف الإنماء	السعودية	38,711	50,107	39,064	46,300	8,500	9,155	960	1,290
مصرف أبو ظبي الإسلامي	الإمارات	42,435	48,309	29,327	31,310	6,387	7,144	985	1,430
بنك قطر الإسلامي	قطر	33,618	33,196	32,770	33,621	7,672	8,246	1,105	1,178
مصرف الريان	قطر	26,728	25,473	32,379	29,733	6,671	6,815	374	406
بنك البلاد	السعودية	25,291	30,088	24,315	27,221	3,573	4,069	555	632
بنك الجزيرة	السعودية	22,939	25,081	18,826	21,541	3,629	4,377	296	272
مصرف دخان	قطر	20,479	21,429	20,791	21,315	3,938	4,042	344	358
بنك بوبيان	الكويت	19,467	21,125	19,281	20,610	3,199	3,354	177	255
مجموعة البركة المصرفية	البحرين	20,584	20,201	14,168	13,531	1,967	1,968	239	283
مصرف الشارقة الإسلامي	الإمارات	10,762	12,308	8,350	8,992	2,078	2,212	177	232
بنك قطر الدولي الإسلامي	قطر	9,841	11,543	9,621	10,027	2,493	2,611	295	320
بنك وربة	الكويت	8,733	9,479	10,219	11,258	1,221	1,275	63	64
مصرف السلام	البحرين	7,667	10,294	5,283	7,118	897	1,087	88	128
بنك الكويت الدولي	الكويت	7,637	6,909	8,545	8,105	1,138	1,395	45	63
مجموعة جي إف إتش المالية	البحرين	1,345	3,655	1,435	1,537	1,071	1,074	98	105
البنك الإسلامي الأردني	الأردن	6,684	6,925	5,536	5,575	734	753	86	89
مصرف عجمان	الإمارات	4,446	5,370	3,440	3,751	685	728	44	(106)
بنك فيصل الإسلامي	مصر	4,999	4,223	513	436	888	805	181	131
مصرف أبو ظبي الإسلامي	مصر	4,323	4,115	2,297	2,058	349	451	86	145
بنك نزوة	سلطنة عمان	312	3,419	2,305	2,567	639	657	39	44
بنك صفوة الإسلامي	الأردن	3,208	3,548	2,732	2,845	242	267	21	25
بيت التمويل الكويتي - البحرين	البحرين	3,282	3,267	2,657	2,684	492	455	65	21
البنك العربي الإسلامي الدولي	الأردن	3,562	3,548	1,492	1,579	369	755	50	49
المصرف الخليجي التجاري	البحرين	1,745	1,632	1,343	1,458	420	419	37	24
مصرف البحرين الإسلامي	البحرين	1,812	1,633	2,420	2,458	361	385	33	11
بنك التركية	مصر	3,005	2,749	1,241	1,227	307	315	71	72
بنك العز الإسلامي	سلطنة عمان	2,436	2,673	2,357	2,525	288	309	16	20
بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي	البحرين	1,834	1,914	1,451	1,566	330	328	38	46
مصرف السلام	الجزائر	1,566	2,081	1,243	1,609	199	247	32	43
مصرف الزيتونة***	تونس	1,636	1,636	1,489	1,489	183	183	22	22
بنك الإسلامي العربي	فلسطين	1,298	1,356	1,028	1,109	139	141	13	5
أتش بنك	قطر	839	812	56	24	308	337	23	26
المصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	العراق	347	902	239	434	199	272	15	59
بنك فلسطين الإسلامي	فلسطين	1,734	1,260	898	984	148	148	15	4
مصرف الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل	العراق	180	897	131	52	192	440	16	24
بنك كوردستان الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية*	العراق	495	472	13	-39	154	469	6.3	(2)
مصرف جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	العراق	310	282	15	29	176	218	5	16
بنك سوريا الدولي الإسلامي	سوريا	417	241	360	126	70	56	11	39
بنك المغرب **	المغرب	320	410	440	553	21	26	(3)	(1)
المصرف الدولي الإسلامي	العراق	135	178	199	346	180	201	7	14
مصرف البركة	سوريا	199	145	52	30	82	65	19	4
مصرف الطيف الإسلامي للاستثمار والتمويل	العراق	152	210	155	243	175	204	1	9
مصرف زين العراق الإسلامي*	العراق	53	67	216	242	169	190	(9)	309
بنك التضامن الإسلامي ***	اليمن	146	146	33	33	7	7	(2)	(2)
مصرف آيلاف الإسلامي	العراق	67	42	73	56	172	192	1	2
بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر **	اليمن	58	181	1	2	11	12	(1)	(0.4)
بنك الشام	سوريا	114	61	75	65	45	43	7	27
		621,348	669,995	574,471	606,427	122,393	130,380	14,249	16,726

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف.

ملاحظة: * الربع الثالث 2023، ** الربع الثاني 2023، * نهاية عام 2022. ملاحظة: يتضمن الجدول المصارف التي تتوافر بياناتها المالية.**

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK
عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

د. عبد الإله بلعتيق، الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – CIBAFI:

دليل الإستدامة الذي وضعه المجلس يعالج الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية الخاصة بالتمويل الاسلامي

تحدث الدكتور عبد الإله بلعتيق، الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – CIBAF لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، متناولاً موضوع دليل الإستدامة الخاص بالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والذي «تم تصميمه بعناية لمعالجة الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية في سياق التمويل الإسلامي»، مشيراً إلى التحدّيات التي تواجهها البنوك الإسلامية في دمج الإستدامة، بالإضافة إلى المبادرات الإستراتيجية المبينة في خطة المجلس العام 2022–2025 التي تهدف إلى بناء مستقبل مبتكر ومستدام، والتعرُّف على الإستراتيجيات والمعالم الرئيسية والمبادرات المستقبلية التي تدفع الإستدامة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية».

في ما يلي الحوار مع الدكتور عبد الإله بلعتيق، الأمين العام للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – CIBAF:

هل يُمكن أن تشرحوا لنا دليل الإستدامة والذي يُعالج أهدافاً بيئية وإجتماعية وإقتصادية محدّدة في سياق التمويل الإسلامي؟

– لقد تم تصميم دليل الإستدامة الخاص بالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بعناية لمعالجة الأهداف البيئية والإجتماعية والإقتصادية في سياق التمويل الإسلامي، وهو يُوفر إطاراً شاملاً للمؤسسات المالية الإسلامية لدمج الإستدامة في عملياتها، مع إحترام المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي.

أ) **الأهداف البيئية:** يُسلّط الدليل الضوء على التوازن الذي يجب الحفاظ عليه في الكون، وهو جانب أساسي من النموذج الإسلامي، ويشجع البنوك الإسلامية على تبنّي ممارسات مستدامة بيئياً، بما يضمن أن أنشطتها لا تضرُّ بالبيئة الطبيعية، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

– إدارة المخاطر البيئية: يتم تشجيع البنوك على فحص وتصنيف وتحليل وتخفيف ومراقبة المخاطر البيئية المرتبطة بأنشطتها التجارية، وتساعد هذه العملية على تقليل التأثيرات السلبية على البيئة.

– دمج الإستدامة في العمليات: يتم تشجيع البنوك على دمج إعتبارات الإستدامة في إستراتيجياتها وإدارة الموارد وإجراءات التشغيل القياسية (SOPs)، وهذا يضمن أن الإستدامة البيئية عنصر أساسي في نموذج أعمالها.

ب) **الأهداف الإجتماعية:** الإستدامة الإجتماعية هي عنصر أساسي في أخلاقيات التمويل الإسلامي، مع التركيز على التوزيع العادل للثروة والعدالة الإجتماعية (العدالة). يصف الدليل طرقاً عدّة يُمكن للبنوك الإسلامية من خلالها المساهمة في تحقيق الأهداف الإجتماعية:

– مشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة: يتم تشجيع البنوك على النظر في إحتياجات مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والموظفين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهذا يُعزّز إتباع نهج شمولي للمسؤولية الإجتماعية.

– التوزيع العادل للثروة: يُشجع الدليل البنوك على تبنّي الممارسات التي تضمن التوزيع العادل للثروة داخل المجتمع، وبالتالي دعم التماسك الإجتماعي والحدّ من عدم المساواة.

ج) **الأهداف الإقتصادية:** تسترشد الإستدامة الإقتصادية في التمويل الإسلامي بمبادئ الإستثمار الأخلاقي وتقاسم المخاطر، ويدعم الدليل هذه الأهداف بالطرق التالية:

– الأثر الإقتصادي المستدام: يتم تشجيع البنوك على تطوير قاعدة المعلومات ومعايير التقييم لقياس الأثر الإقتصادي لأنشطتها، ويشمل ذلك الرصد المنتظم والإبلاغ عن ممارسات الإستدامة، وضمان الشفافية والمساءلة.

– تنمية القدرات والتعليم: يسلّط الدليل الضوء على أهمية تحسين المهارات، وتشجيع البنوك على الإستثمار في برامج التدريب والتوعية لأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، وهذا يضمن أن جميع الأطراف على علم جيد بممارسات الإستدامة ويُمكنهم المساهمة بفعّالية في تنفيذها.

د) الحوكمة والتعاون:

– إطار الحوكمة: يقترح الدليل نموذج حوكمة يركّز على أصحاب المصلحة، مما يضمن دمج الإستدامة في عمليات صنع القرار على جميع مستويات البنك. ويتضمّن هذا النموذج تشكيل لجان مخصّصة للإستدامة والتكامل مع هيئات الرقابة الشرعية لضمان الإلتزام بالمبادئ الإسلامية.

– التعاون مع أصحاب المصلحة: يُشجع الدليل البنوك على الدخول في شراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين والدوليين، لتعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات. ويساعد هذا النهج على مواءمة جهود الإستدامة التي تبذلها البنوك مع الأهداف الوطنية والدولية، مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويُقدّم دليل الإستدامة الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية منهجاً منظماً لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية من تحقيق الإستدامة البيئية والإجتماعية والإقتصادية. ومن خلال دمج هذه الأهداف في عملياتها الأساسية، يُمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة، بما يتماشى مع القيم الإسلامية ومعايير الإستدامة العالمية.

ما هي التحدّيات الرئيسية التي تواجهها البنوك الإسلامية في دمج الإستدامة؟ وكيف يقترح دليل الإستدامة التغلّب عليها؟

– يُواجه دمج الإستدامة في البنوك الإسلامية تحدّيات رئيسية وبارزة عدة:

- الإفتقار إلى أطر تنظيمية محددة: في كثير من الأحيان، لا يوجد أطر تنظيمية ومعايير واضحة ومحدّدة لدمج الإستدامة في البنوك الإسلامية، مما يُمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين ويُعوّق التقدم.
- الوعي والفهم: يفتقر العديد من أصحاب المصلحة إلى الوعي والفهم المتعمّق لمبادئ الإستدامة وأهميتها في التمويل الإسلامي.
- التكاليف المالية: يُمكن أن يكون تنفيذ عمليات الإستدامة مكلفاً، مما يفرض تحدّيات مالية على البنوك الإسلامية.
- نقص الخبرة: هناك نقص في الخبراء القادرين على دمج الإستدامة في العمليات المصرفية، وخصوصاً في بعض الجهات القضائية.
- الطلب المحدود: في بعض المناطق، يكون الطلب على المنتجات المالية المستدامة محدوداً، مما قد يمنع البنوك من الإستثمار في مبادرات الإستدامة.
- الوصول إلى البيانات: يُمكن أن يُشكل الوصول إلى بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب حول تأثيرات الإستدامة، كذلك الإتجاهات البيئية والإجتماعية تحدياً.

وتشكل هذه العوامل مجتمعة عوائق كبيرة أمام التكامل الفعّال للإستدامة في المؤسسات المالية الإسلامية.

لمواجهة هذه التحدّيات، قام المجلس العام للبنوك الإسلامية بتطوير دليل الإستدامة، وبالتالي توفير خارطة طريق شاملة للبنوك الإسلامية من خلال تطبيق مبادئ الإستدامة الخمسة. إن تبنّي هذه المبادئ يُمكن أن يُعزّز بشكل كبير تكامل الإستدامة في الصناعة المصرفية الإسلامية، ويُعزّز التعاون بين البنوك الإسلامية والجهات التنظيمية، وهيئات وضع المعايير والمؤسسات الدولية الأخرى التي تشترك في أهداف الإستدامة المشتركة.

ويقدم الدليل نهجاً شاملاً ومتكاملاً مصمّما للتغلُّب على هذه التحدّيات تدريجاً، بما يتماشى مع العمليات والأنشطة المصرفية. ويُوصي بالدمج التدريجي لمبادئ الإستدامة الخمسة في خطط البنك وأنشطته وعملياته. وتنقسم العملية إلى مراحل عدة، تركز كل منها على مجالات العمل الرئيسية. تعتمد مدة كل مرحلة على الوضع الحالي للتكامل المستدام للبنك وتوافر الموارد اللازمة.

ويتضمن هذا النهج الخطوات التالية:

أ) التقييم الداخلي للمجالات ذات الأولوية للإستدامة: يجب على البنوك أن تبدأ بتقييم مجالات الأولوية الحالية للإستدامة بما يتماشى مع خطط وإستراتيجيات التنمية الوطنية، مثل الإلتزامات التي تم التعهُّد بها بموجب إتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنياً (المساهمات المحددة وطنياً).

ب) التوافق مع رؤية البنك ورسالته وإستراتيجيته: يجب على البنوك مواءمة مجالات الأولوية الخاصة بها في ما يتعلق بالإستدامة مع رؤيتها الشاملة ورسالتها وإستراتيجيتها. إن وضع إستراتيجية إستدامة واضحة ذات أهداف محددة وقابلة للقياس أمر بالغ الأهمية.

ج) التكامل التشغيلي: يجب دمج مبادئ الإستدامة في أنشطة الأعمال اليومية للبنك، مما يضمن أن جميع العمليات تعكس الممارسات المستدامة.

د) التعليم الداخلي والخارجي: تُعتبر مبادرات بناء القدرات والتوعية ضرورية، لذا يجب على البنوك الإستثمار في برامج التدريب لكل من موظفيها الداخليين وأصحاب المصلحة الخارجيين لتحسين فهم ممارسات الإستدامة وتنفيذها.

هـ) الرصد والإبلاغ: إن تطوير آليات قوية للرصد والإبلاغ يضمن جودة وشفافية معلومات الإستدامة المبلغ عنها، تساعد المراجعات والتحديثات المنتظمة في الحفاظ على مبادرات الإستدامة ذات صلة وفعّالة.

ومن خلال إتباع هذا النهج المنظم، يُمكن للبنوك الإسلامية التنقُّل عبر الأطر التنظيمية، ومواءمة إستراتيجيات أعمالها مع أهداف الإستدامة، وتعزيز المهارات التقنية، وتحسين إستخدام الموارد، وإعتماد التقنيات الخضراء. ويُمكّن هذا الحل الشامل المؤسسات المالية الإسلامية من التغلُّب على التحدّيات السائدة التي تُواجهها في تعميم الإستدامة، وبالتالي تعزيز نظام بيئي مالي أكثر إستدامة وعدالة.

ما هي المزايا الفريدة التي يُقدّمها التمويل الإسلامي لتعزيز الإستدامة؟

– يتمتع التمويل الإسلامي، الذي يسترشد بمبادئه الأساسية المتجذّرة في الشريعة الإسلامية، بالعديد من المزايا المتميّزة لتعزيز الاستدامة. ويُمكن تجميع هذه الفوائد على نطاق واسع في أسس أخلاقية، وآليات تقاسم المخاطر، والعدالة الاجتماعية، والشمول المالي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أسس الأخلاق:

• مبادئ العدل والإنصاف:

يقوم التمويل الإسلامي على مبادئ تُعزّز العدالة والإنصاف في المعاملات المالية. ويضمن هذا الأساس الأخلاقي أن تساهم الممارسات المالية بشكل إيجابي في المجتمع والبيئة.

• تعزيز الأنشطة والأعمال التجارية الأخلاقية:

يُشجع التمويل الإسلامي الإستثمارات في القطاعات التي تُعتبر حلالاً، أي مسموحة، والتي تدعم بطبيعتها الممارسات التجارية المستدامة والأخلاقية.

• آليات تقاسم المخاطر:

– تقاسم الأرباح والخسائر: يُعزز مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر نهج الشراكة بين الممولين ورجال الأعمال، مما يُقلل من مخاطر الضائقة المالية، ويُعزّز مرونة النظام الإقتصادي.

– التمويل المدعوم بالأصول: تكون معاملات التمويل الإسلامي عموماً مضمونة بأصول ملموسة، مما يضمن ثبات الإستثمارات في الإقتصاد الحقيقي، ويدعم هذا النهج النمو الإقتصادي المستدام ويُقلل من سلوك المضاربة.

• العدالة الإجتماعية والشمولية:

– المسؤولية الإجتماعية (مقاصد الشريعة): تؤكد مقاصد الشريعة على العدالة الإجتماعية والرفاهية والتوزيع العادل للثروة. ويُعطي التمويل الإسلامي الأولوية لهذه الأهداف، مما يضمن مساهمة الأنشطة المالية في رفاهية المجتمع والبيئة.

– المساهمات الخيرية: يشمل التمويل الإسلامي المساهمات الخيرية الإجبارية مثل الزكاة والصدقات التطوعية، والتي تدعم برامج الرعاية الإجتماعية والتخفيف من حدّة الفقر وتنمية المجتمع.

• الشمول المالي:

– الوصول إلى الخدمات المالية: يعمل التمويل الإسلامي على تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد والمجتمعات التي غالباً ما تعاني نقص الخدمات المالية التقليدية. ويشمل ذلك حلول التمويل الأصغر والمنتجات المالية الأخرى المصمّمة خصيصاً لتلبية إحتياجات الأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

– الخدمات المصرفية الأخلاقية والشاملة: إن التركيز على العدالة والشفافية في التمويل الإسلامي يضمن أن الخدمات المالية متاحة وعادلة، مما يُعزّز بيئة مالية شاملة.

• دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:

– تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يتمتع التمويل الإسلامي بتاريخ قوي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل العمود الفقري للعديد من الإقتصادات. ومن خلال توفير حلول تمويلية مصمّمة خصيصاً تتوافق مع المبادئ الإسلامية، تلعب مؤسسات التمويل الإسلامي دوراً حاسماً في نمو وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع ريادة الأعمال: تعمل آليات تقاسم المخاطر والتمويل المدعوم بالأصول في التمويل الإسلامي على تشجيع ريادة الأعمال والإبتكار، مما يساهم في التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل.

• التوافق مع قيم ومبادئ الإستدامة:

– منظور طويل الأجل: يركز التمويل الإسلامي على الإستثمارات في الأنشطة الإقتصادية الحقيقية من منظور طويل الأجل. ويدعم هذا النهج التنمية المستدامة والإستقرار الإقتصادي.

– حوكمة الشركات الأخلاقية: يشجع التمويل الإسلامي ممارسات حوكمة الشركات القوية، مما يضمن الشفافية والمساءلة والسلوك الأخلاقي، وهو أمر ضروري للعمليات التجارية المستدامة. إن إدراج حوكمة الشريعة يُوفر طبقة إضافية من الرقابة، ويعمل هيكل الإدارة المزدوج هذا على تعزيز ثقة أصحاب المصلحة ومواءمة الممارسات المالية مع المبادئ الأخلاقية والمستدامة.

تُوفر مبادئ وآليات التمويل الإسلامي إطاراً قوياً لتعزيز الإستدامة. ومن خلال التركيز على الإستثمارات الأخلاقية وتقاسم المخاطر والعدالة الإجتماعية والشمول المالي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، يتمتع التمويل الإسلامي بفوائد كبيرة في تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز نظام مالي أكثر إنصافاً ومرونة. ولا تتماشى هذه القيم والمبادئ مع أهداف الاستدامة فحسب، بل تعمل أيضاً على تعزيز التأثير والفعالية الشاملة للأنشطة المالية داخل قطاع التمويل الإسلامي.

بالنظر إلى المستقبل، ما هي عوامل النجاح الرئيسية للبنوك الإسلامية لتحقيق أهداف الإستدامة الخاصة بها في العقد المقبل؟

– وفق دليل الإستدامة الصادر عن المجلس العام للبنوك الإسلامية، فإن العديد من العوامل المترابطة والمتكاملة ستوجه البنوك الإسلامية نحو تحقيق أهداف الإستدامة على مدى السنوات العشر المقبلة. ومن بين هذه العوامل، من المهم دمج أهداف الإستدامة في الخطط الإستراتيجية، مع الإلتزام المستمر من الإدارة العليا بأجندة الإستدامة. ويجب دعم هذا الإلتزام بمقاييس أداء واقعية وشفافة.

العوامل الرئيسية للنجاح:

أ) التكامل الإستراتيجي: من الضروري دمج الإستدامة في الخطط الإستراتيجية مع إلتزام قوي من الإدارة العليا. ويضمن ذلك إعطاء الأولوية لأهداف الإستدامة ودمجها بالكامل في الأداء الأساسي للبنك.

ب) الإبتكار والتكامل التكنولوجي: القدرة على الإبتكار والتكيُّف أمر ضروري. إن تطوير منتجات مالية خضراء جديدة وتسخير التقنيات الرقمية المتطورة سوف يلعب دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف الإستدامة. ويجب على البنوك الإسلامية أن تتبنّى التحوُّل الرقمي الذكي والمستدام لتحسين الكفاءة وتقليل التأثير البيئي وتلبية الإحتياجات المتطورة لعملائها، وهذا يتضمّن:

• المنتجات المالية الخضراء: إبتكار المنتجات المالية التي تدعم الإستدامة البيئية، مثل الصكوك الخضراء وحلول التمويل المسؤولة بيئياً.

• التقنيات الرقمية: إستخدام تقنية **blockchain** والذكاء الإصطناعي وغيرها من التقنيات المتقدمة لإنشاء عمليات مالية شفافة وفعالة ومستدامة.

• الممارسات الذكية والمستدامة: تنفيذ الحلول الرقمية التي تقلّل من البصمة الكربونية، وتُعزّز العمليات الصديقة للبيئة.

ج) إشراك أصحاب المصلحة: يُعدّ الحفاظ على مشاركة قوية لأصحاب المصلحة أمراً ضرورياً. تضمن العلاقات القوية مع العملاء والموظفين والمنظمين وصانعي السياسات دعم مبادرات الإستدامة وتوسيع نطاقها. إن إشراك أصحاب المصلحة من خلال التواصل الشفاف والجهود التعاونية، يُعزّز التأثير العام لمبادرات الاستدامة.

د) حوكمة الإستدامة: العامل الأساسي هو حوكمة الإستدامة، والتي من دونها لا يُمكن للعناصر السابقة تحقيق التأثير المنشود، وهذا هو المبدأ الثاني للدليل، ويدعو إلى إنشاء لجنة إستدامة متخصّصة لمراقبة الممارسات المستدامة في المنتجات والتمويل والعمليات الأخرى للبنوك الإسلامية. ويجب على هذه اللجنة تقديم المشورة لهيئة الرقابة الشرعية وتوسيع أنشطتها ومسؤولياتها للمساهمة بشكل فعّال في تحقيق مقاصد الشريعة.

• إطار الحوكمة: إنشاء إطار حوكمة قوي يتضمّن مبادئ توجيهية واضحة وآليات إعداد التقارير وهياكل المساءلة للإشراف على مبادرات الإستدامة.

إرشادات التنفيذ:

ومن خلال دليل الإستدامة قمنا بتطوير مجموعة من المبادئ التوجيهية لتطبيق وتقييم مبدأ حوكمة الإستدامة، ويتضمن ذلك إقتراح نموذج وإجراءات للحوكمة المستدامة، والتأكيد على أهمية إعداد وتقديم تقارير الحوكمة. تضمن الحوكمة الفعّالة دمج الإستدامة في الثقافة والعمليات التنظيمية، مما يُوفر نهجاً منظماً لتحقيق أهداف الإستدامة طويلة المدى. ومن خلال التركيز على العوامل الحاسمة المذكورة أعلاه، يُمكن للبنوك الإسلامية أن تتنقل بفعّالية عبر التحدّيات والفرص في العقد المقبل، وبالتالي ضمان توافق عملياتها مع أهداف الإستدامة وإحترام المبادئ الإسلامية.

تحدد الخطة الإستراتيجية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للفترة 2022–2025 بعنوان «بناء مستقبل مبتكر ومستدام»، ما هي الأهداف والمبادرات الرئيسية المفصّلة في هذه الخطة؟

– قبل مناقشة الأهداف والمبادرات، من الضروري وضع صياغة الخطة الإستراتيجية الحالية في سياقها، وقد تم تطوير ذلك إستجابة للحاجة إلى مراجعة وتقييم الخطة الإستراتيجية السابقة، مع الأخذ في الإعتبار بشكل خاص التطوُّرات الهامة والتحدّيات العالمية التي تحدث بين عامي 2019 و2022. وقد غيّرت هذه التغيُّرات أولويات القطاع المالي وفتحت فرصاً جديدة للمؤسسات المالية الدولية. (المؤسسات المالية الإسلامية). ونتيجة ذلك، إضطر المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى تعديل أنشطته لتعكس هذه التطورات الأخيرة في الصناعة ومواصلة دعم الخدمات المالية الإسلامية بشكل فعّال.

الأهداف الإستراتيجية:

تُركز الخطة الإستراتيجية 2022–2025 على أربعة أهداف إستراتيجية رئيسية:

1. **تعزيز قيم التمويل الإسلامي والسياسات التنظيمية المرتبطة به.**
2. **دمج الإستدامة والإبتكار.**
3. **البحث والتحليل الصناعي.**
4. **التطوير المهني.**

المبادرات الرئيسية: لتحقيق هذه الأهداف، قام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بتطوير برنامج عمل سنوي، يتضمّن تفاصيل مبادرات وأنشطة محدّدة لكل هدف إستراتيجي، مع جداول زمنية واضحة. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع آليات فعّالة لتنفيذ وتقييم هذه المبادرات، بما يضمن مواءمتها مع الأهداف الإستراتيجية مع مراعاة إتجاهات وتطوُّرات الصناعة.

التحوُّل الرقمي:

مشروع الزخم الرقمي: يهدف مشروع «تأثير الزخم الرقمي على البنوك الإسلامية والمبادئ التوجيهية للقدرة على التكيُّف» إلى توفير خارطة طريق شاملة للبنوك الإسلامية للتكيُّف مع المشهد التكنولوجي والرقمي سريع التغيُّر، وبالتالي ضمان قدرتها التنافسية ومرونتها.

وتركز الخطة الإستراتيجية للفترة 2022–2025 على تعزيز الإبتكار والإستدامة في صناعة التمويل الإسلامي، ومن خلال دمج التقنيات المتقدّمة، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وتعزيز الحوكمة والتأهب، يهدف المجلس العام إلى دعم المؤسسات المالية الإسلامية حتى تتمكّن من التغلُّب على التحدّيات المستقبلية وتحقيق أهدافها المالية المتمثلة في الإستدامة.

كيف تتوافق الخطة الإستراتيجية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية مع أطر الإستدامة العالمية، مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)؟

– تتوافق الخطة الإستراتيجية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بشكل وثيق مع أجندات الإستدامة العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وإتفاق باريس، من خلال العديد من المبادرات المستهدفة التي تهدف إلى تعزيز الإستدامة داخل قطاع التمويل الإسلامي.

دليل الإستدامة للمجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية: يشكل هذا الدليل مصدراً شاملاً للمؤسسات المالية الدولية، ويُساعدها على دمج الممارسات المستدامة في عملياتها. ويقدم إرشادات مفصّلة وأفضل الممارسات لتنفيذ تدابير الإستدامة عبر مختلف جوانب الأنشطة المالية. ومن خلال تعزيز الممارسات المستدامة والمسؤولة، يهدف الدليل إلى مواءمة عمليات المؤسسات المالية الدولية مع أهداف الاستدامة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، فهو يدعم بشكل مباشر إتفاق باريس من خلال تشجيع المؤسسات المالية الدولية على الحدّ من بصمتها الكربونية، والمشاركة في إدارة مخاطر المناخ والمساهمة في الجهود العالمية للتخفيف من تغيُّر المناخ.

• تقرير المجلس العام تم نشره بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة FI والبنك الإسلامي للتنمية: يُسلط هذا التقرير الضوء على إلتزام المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية بدمج الإستدامة في التمويل الإسلامي. ويتناول تقاطع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) داخل الصناعة، ويدعم أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الهدف 17: الشراكات من أجل الأهداف. ومن خلال تعزيز الشراكات المؤسسية القوية، يشجع هذا التقرير الجهود التعاونية لتحقيق أهداف الإستدامة العالمية.

كجزء من الخطة الإستراتيجية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ما هي المقترحات التي يقدمها لتحفيز الإبتكار في الخدمات المالية الإسلامية؟

– لدفع عجلة الإبتكار في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، قام المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بتطوير العديد من الإستراتيجيات الرئيسية كجزء من خطته الإستراتيجية، مدعومة بمبادرات محدّدة لتشجيع التفكير المستقبلي والقدرة على التكيُّف.

إحدى هذه المبادرات هي مشروع «تأثير الزخم الرقمي على الخدمات المصرفية الإسلامية والمبادئ التوجيهية للقدرة على التكيُّف».

ومن المبادرات الرئيسية الأخرى، دليل تطوير المنتجات، الذي يُشجع على إنشاء منتجات مالية مبتكرة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ما يُعزّز هذا الدليل الإبداع والتنوُّع في عروض المنتجات.

ومن خلال هذه المبادرات وغيرها، يعمل المجلس العام على تعزيز إستراتيجية شاملة تُركز على الإستعداد، وتطوير المنتجات، والتكيُّف الرقمي، والقيادة الإستراتيجية. وتُعزّز هذه الجهود الجماعية ثقافة الإبتكار داخل صناعة التمويل الإسلامي، مما يضمن قدرتها على مواجهة التحدّيات وإغتنام الفرص الجديدة في سوق عالمية ديناميكية.

General Council for Islamic Banks and Financial Institutions

المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

CIBAFI

كيف يستجيب المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للتغيُّرات السريعة والتطوُّرات الحاسمة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال خطته الإستراتيجية؟

– شهدت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تغيُّرات سريعة وتطوُّرات كبيرة إستجابة للتطوُّرات في القطاع المالي والإقتصاد العالمي. وقد كانت هذه التطوُّرات ملحوظة بشكل خاص في السنوات الأخيرة، وخصوصاً بسبب جائحة «كوفيد19–»، وتشمل التغيُّرات الملحوظة زيادة إعتماد تقنيات مثل الذكاء الإصطناعي، وسلسلة الكتل، والخدمات المصرفية المفتوحة، والخدمات المصرفية الرقمية، بالإضافة إلى تدابير الأمن السيبراني المحسنة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إستكشاف سبل جديدة مثل التمويل المستدام والمسؤول.

وتوفر هذه التطوُّرات فرصاً للنمو والتقدُّم، في حين تفرض تحدّيات مثل مخاطر الأمن السيبراني وقضايا الإستدامة، والتي غالباً ما ترتبط بتغيُّر المناخ وزيادة التركيز على التمويل الأخلاقي.

تتناول الخطة الإستراتيجية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للأعوام 2022–2025 التغيُّرات السريعة والتطوُّرات الحاسمة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية مع التركيز على التكامل التكنولوجي والإستدامة والمشاركة الدولية والتطوير المهني المستمر. وتضمن هذه المبادرات أن تكون المؤسسات المالية الإسلامية على إستعداد جيد لمواجهة التحدّيات المستقبلية وإغتنام الفرص الناشئة.

ما هي المبادرات أو المشاريع المستقبلية التي يُخطط المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لتنفيذها لتعزيز أجندة الإستدامة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية؟

– خطّط المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للعديد من المبادرات والمشاريع الحكيمة لمواصلة تعزيز أجندة الاستدامة في الصناعة المالية الإسلامية. وتشمل هذه المبادرات برامج تدريبية وأنشطة ومشاريع تعاونية تهدف إلى دمج الإستدامة في مختلف الوظائف داخل المؤسسات المالية الإسلامية، ومن بينها:

–برنامج إدارة الإستدامة الإسلامي المعتمد.
–برنامج أخصائي لتطوير المنتجات الإسلامية المعتمد.
–ورشة عمل فنية حول تعزيز العمل المناخي في التمويل الإسلامي.
–إعداد البنوك الإسلامية لمواجهة الأحداث التخريبية.
–المنصّات التعاونية وتبادل المعرفة.
–المبادرات المشتركة مع المنظمات الدولية.
–تكامل مقاصد الشريعة.
–إدارة مخاطر المناخ.
–تقارير الدول عن دراسات الإستدامة المقارنة.
الجلسات الإستراتيجية حول الإقتصاد الإسلامي.

وتوضح المبادرات المستقبلية للمجلس العام للإستثمار والتمويل الإسلامي إلتزامه تعزيز صناعة التمويل الإسلامي المستدامة والمسؤولة. ومن خلال تطوير الأدوات العملية وتوفير التدريب الشامل وتسهيل التعاون الدولي، يهدف المجلس العام إلى أن يكون في طليعة دمج الإستدامة في ممارسات التمويل الإسلامي، مع دعم أجندة عالم الإستدامة. وستُساعد هذه الجهود المؤسسات المالية الدولية على التنقُّل في مشهد الإستدامة المتغيّر والمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق الأهداف الإقتصادية والبيئية العالمية.

16990
www.bdc.com.eg
بنك القاهرة
Banque du Caire

قطر خامس أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم بأصول تفوق 174 مليار دولار

مؤتمر المال الإسلامي ناقش توسيع نطاق تطبيق التكنولوجيا الحديثة

أكد مسؤولون ومتخصصون في الشؤون المالية شاركوا في مؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي، أهمية العمل على توسيع نطاق تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال الصيرفة الإسلامية، بما يُسهم في زيادة الخدمات والمنتجات المالية للعملاء.

وأضاف المتخصّصون: أن مؤسسات التمويل الإسلامي تُحاول العمل على إعادة تموضعها في المشهد المالي العالمي الحديث، في وقت تشير فيه التقديرات إلى إمكانية إضافة الذكاء الإصطناعي التوليدي ما يُراوح بين 200 و340 مليار دولار في القيمة للقطاع المصرفي.

وتحت عنوان «التمويل الإسلامي.. إندماج المبادئ والتكنولوجيا»، إنطلقت أعمال مؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي الذي يهدف إلى التعرُّف على تطورات تقنية الذكاء الإصطناعي التوليدي، وأثرها على الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

كما يهدف المؤتمر إلى بيان أثر تطبيقات الذكاء الإصطناعي على أداء المؤسسات المالية الإسلامية، وإستكشاف فرص وتحدّيات المؤسسات الوقفية في عالم الذكاء الإصطناعي والوقوف على الإعتبارات الأخلاقية والقانونية للتمويل الإسلامي في ظل الأنظمة الذكية.

وقال خالد السليطي رئيس اللجنة المنظمة ونائب رئيس مجلس إدارة شركة بيت المشورة للإستشارات المالية، التي تنظم المؤتمر: إنه «لا يُخفى على الجميع ما نعايشه اليوم من ثورة هائلة في عالم التكنولوجيا، إزدادت حِدّتها مع ظهور تقنية الذكاء الإصطناعي التوليدي»، موضحاً «أن هذا التحول يؤذن بمرحلة جديدة في مسيرة البشرية والتمويل الإسلامي».

توسع السوق

وأوضح «أن دولة قطر تُعتبر من أهم الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي وإعتماد تقنيات الذكاء الإصطناعي، إذ تصنف كخامس أكبر سوق للتمويل الإسلامي في العالم بأصول تجاوزت 174 مليار دولار، كما أسهمت التوجهات الحكومية في توسُّع سوق الذكاء الإصطناعي في دولة قطر، حيث بلغ في العام الماضي (2023) حسب التقديرات 38 مليون دولار»، متوقعاً «أن يرتفع المبلغ إلى 58.8 مليون دولار في العام 2026، بنمو سنوي يتجاوز 17 %»، لافتاً إلى «أن قطر تأتي بالمرتبة الثالثة عربياً في مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الإصطناعي، والثامنة عالمياً في التشريعات والسياسات الرقمية».

السليطي: دولة قطر تعتبر من أهم الدول الرائدة في مجال التمويل الإسلامي

عدد كبير من المتخصصين في المال الإسلامي في قطر والعالم

إعادة التموضع

وقال عميد الدراسات العليا في جامعة قطر أحمد العون: «إن التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها في رفع كفاءة المؤسسات المالية، يُعتبر أحد أهم الأمور التي تواجه المصرفية الإسلامية في العصر الحديث، وخصوصاً في السنوات الأخيرة».

وأضاف العون: «أن تحليل هذه التوجهات والأهداف الإقتصادية حول العالم، يحتاج إلى عنصر السرعة في تناول هذه الأمور، ويحتاج إلى عمل متواصل وطاقات وقدرات كبيرة جداً من المؤسسات المالية لتواكب متغيّرات السوق المالية والاقتصادية وجميع الإحتياجات»، موضحاً «أن من الميزات الكبيرة حالياً، هي تطور التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي ولغات البرمجيات المختلفة التي تقوم على تحليل البيانات والتوجهات، والتي أصبحت متاحة وواقعاً يمكن للمؤسسات المالية حول العالم أن تستفيد منه».

وأشار العون إلى أن المؤتمر «ركز على هذا المحور بهدف معرفة قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة، ومحاولة إستكشاف التحديات والمعوقات التي قد تمنعها من الإستفادة من هذه التكنولوجيا، وإيجاد الحلول العملية في مجال استحداث المنتجات المالية الإسلامية، للوصول إلى إجابات لهذه الأسئلة»، لافتاً إلى أنه «أصبح لزاماً على الجميع السعي نحو التطور، وخصوصاً في ظل السرعة الكبيرة في الإستحواذ على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال في العالم، مما يجعل المؤسسات المالية في مواجهة صعوبات تلزمها بضرورة الإنخراط في هذا المجال التكنولوجي الكبير»، موضحاً «أن مؤسسات التمويل الإسلامي تحاول العمل على إعادة تموضعها في المشهد المالي الحديث، إذ تشير التقديرات إلى إمكانية إضافة الذكاء الاصطناعي التوليدي ما يُراوح بين 200 و340 مليار دولار في القيمة للقطاع المصرفي».

وسلّط د. أسامة الدريعي، الرئيس التنفيذي لشركة بيت المشورة في مؤتمر الدوحة العاشر للمال الإسلامي، الضوء على إستخدام الذكاء الإصطناعي التوليدي في تطوير أعمال الصيرفة المالية الإسلامية.

فتاوى وتحكيم

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لشركة بيت المشورة للاستشارات المالية في قطر أسامة قيس الدرعي: «إن المؤتمر يهدف إلى تعزيز عمل المصارف الإسلامية ومسايرتها للطفرة التكنولوجية الحديثة، من خلال الدمج بين هذه التكنولوجيا والتمويل الإسلامي».

وأضاف الدرعي: «أن هذا الدمج قد يؤدي إلى طفرة كبيرة في عالم الصيرفة الإسلامية، قد يُستغنى فيها عن الأفراد في عمليات مثل الإفتاء أو التدقيق الشرعي أو التحكيم وجودة المنتجات، إعتماداً على تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي التوليدي»، موضحاً «أن أعمال المؤتمر ناقشت بشكل مستفيض هذه الأمور للوصول إلى مخرجات تعطي دفعة قوية للصناعة المالية الإسلامية، بما فيها من مخاطر ومسائل قد تكون مؤثرة على مبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل الإسلامي».

البشير يدعو إلى تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتحسين خدمات العملاء

معالجة لغة البرمجيات

وقال أستاذ الإقتصاد والتمويل الإسلامي المشارك في جامعة الملك عبد العزيز في السعودية فضل البشير: «إن المؤتمر ناقش مسألة تطوير المنتجات المالية من خلال معالجة اللغة الطبيعية، المقصود بها لغة الحديث سواء عربية أو إنكليزية أو فرنسية، بمعنى كيفية تطوير أجهزة الكومبيوتر للتعرف على هذه اللغة».

ولفت البشير، إلى أنه «في حال النجاح في هذا الأمر فسوف يسهم بشكل كبير في تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتحسين خدمات العملاء والتواصل معهم، من خلال الشفافية والحوكمة وتحليل الفتاوى الشرعية وغيرها من المجالات».

متى يُصبح التداول بالعملات الرقمية حلالاً؟

الخبير في الصيرفة الإسلامية الدكتور أسامة قيس الدريعي: منظومة التمويل الإسلامي إستطاعت الحفاظ على بنيتها وكيانها من السقوط والتعثُّر خلال الأزمات المالية العالمية

يُشبّه الدكتور أسامة قيس الدريعي الرئيس التنفيذي لشركة بيت المشورة للإستشارات المالية، مقره قطر، البنوك الإسلامية في العالم بـ «تاجر»، في سوق مالية ضخمة، وسط تجار آخرين عمالقة (البنوك التقليدية)، وهذا التاجر يتعامل وفق ضوابطه وضوابط الآخرين في الوقت ذاته، لكن دون أن يتنازل عن أي من أصول شريعته المالية الإسلامية.

ويؤكد الدريعي، في حوار صحافي بثته «الجزيرة نت»، أن منظومة التمويل الإسلامي، إستطاعت الحفاظ على بنيتها وكيانها من السقوط والتعثُّر خلال الأزمات المالية العالمية، لأنها محمية بقوة «الضوابط الشرعية»، وهي القوة التي حمت المنظومة المالية الإسلامية من الإنهيار خلال أزمة «بيع الرهون» أو الديون في العام 2008، فمنظومة التمويل الإسلامي لا تدخل في عالم «بيع الديون» لأنها حرام.

ويوضح الرئيس التنفيذي لشركة بيت المشورة، الفرق بين البطاقات الإئتمانية في البنوك الإسلامية والبنوك والتقليدية، ففي البنوك التقليدية تعتمد على «الربا»، أما في البنوك الإسلامية فهي بعيدة عن «الربا»، وإنما تعتمد على عقود ربحية وفق الشرعية الإسلامية، معتبراً «التكنولوجيا المالية» هي الإختبار الأصعب للبنوك الإسلامية خلال الفترة المقبلة.

وفي ما يلي نص الحوار:

ما الذي يُميّز المفهوم الإسلامي للمال والمحافظة عليه عن بقية التشريعات الوضعية الأخرى؟

– الإسلام أولى اهتماماً بالغاً بالمال وأعطاه قيمة حقيقية في حياة الإنسان. ولم يعط الإسلام المال الأولوية في حياة الإنسان كما فعلت التشريعات والأنظمة الأخرى التي جعلت من المال الأساس، وما هو دون المال لا يساوي شيئاً، لأن المال لديها هو الغاية والوسائل الأخرى متمّمة أو موصلة لهذه الغاية، في حين أن المال في الشريعة الإسلامية ليس غاية في حد ذاته، ولذلك نجد أن الفقه الإسلامي قد قُسّم إلى قسمين:

– العبادات: الأصل فيها كما يقول العلماء «التوقف»، أي «الأصل» في العبادات أن نأخذها كما هي.

– المعاملات: لها الحلة والإباحة وفق القواعد الشرعية.

وبالتالي، فإن الممنوع هو ما أمرنا به الشرع الكريم بالتوقف عنه، وما بقي من ذلك فهو مسموح إذا لم يتعارض مع الأصول والقواعد الشرعية للمال. فمنظومة التمويل الإسلامي إستطاعت الحفاظ على بنيتها وكيانها من السقوط والتعثُّر في الأزمات المالية العالمية.

كيف ترد على مَن يتهم الإسلام بأن نظرته للمال نظرة تقييدية مقارنة بالأفكار الليبرالية والعلمانية التي تمنح المتعاملين حرية مطلقة في التصرف بالمال؟

–الشرع الكريم حدّد «معايير» معينة للتعامل مع المال، فلا يوجد شيء في الحياة من دون أن تكون له ضوابط تنظمه وتحكمه، وإلاّ أصبحت القضية «فاشلة وغير فاعلة»، ومثال على ذلك، عندما تسير بالسيارة في الطريق تجد إشارات ضوئية أمامك ومطب صناعي وإرشادات طرقية، وهذه معايير مهمة لقيادة آمنة، وعليه: لا يمكن أن يكون المال عبارة عن مسألة سائبة يتعامل معها البشر بطريقة غير منضبطة.

فقد وضع الشرع ضوابط محددة التعامل مع المال، وأمرنا بالإنتباه لها في تعاملاتنا المالية، وأما ما تبقى من قضايا، فنأخذ ما شئنا ونتعامل كما نشاء وفق الضوابط، وهذا هو المعيار الشرعي الذي وضع معايير معينة للتعاملات المالية، وقال للمسلم قس عليها كل معاملاتك المالية، فإذا توافقت مع هذه المعايير إفعل ما شئت، وإذا إختلفت فيجب قياسها بمعايير وضوابط أخرى، تُخرج لنا منظومة مختلفة من خلال ما تسمّى بالهندسة المالية.

ما الفرق بين البطاقات الإئتمانية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟

– البطاقة الإئتمانية في البنوك التقليدية تعتمد على «الربا»، بمعنى أن المال الذي تأخذه من هذه البطاقة هو قرض ولا بد له من فوائد والفائدة حرام، أما في البنوك الإسلامية فهي بعيدة عن «الربا»، ويتم التعامل من

خلالها بعقود المرابحات وبالإجارة والقرض الحسن، وكل هذه العقود الشرعية التي تطبق في البنوك الإسلامية نحن نتعامل بها كل يوم ولكن دون أن نشعر.

ووفق دراسات أجريناها وجدنا أن كل فرد منا يتعامل ما بين 3 و5 عقود شرعية يومياً لكنه لا يشعر بهذه العقود ولا كيفية تطبيقها، ومثال على ذلك «الشراء من البقالة»، ولو سألنا أنفسنا ما نوع العقد الذي بيننا وما بين صاحب البقالة؟ وكذلك محطة البترول والخياط وغيرهم.. هذه العقود البسيطة هي نفسها العقود المركبة المعقدة في البنوك الإسلامية، ولا تختلف إطلاقاً، المختلف فقط هو الإجراء، فإذا فهمنا العقود التي نقيمها يومياً سيسهل علينا فهم تعاملات البنوك الإسلامية ومنظومتها.

كيف تقوّم حجم الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالمنظومات المالية العالمية؟ وهل حقاً مفهوم المال في الإسلام أكثر حرية؟

– العالم ينظر إلى المنظومة المالية الحديثة من خلال المؤسسات المالية، وهذه المؤسسات التقليدية أو الربوية يزيد عمرها عن 400 سنة، حيث إنتشرت في العالم قبل المنظومة المالية الإسلامية التي تم تشكيلها على هيئة بنوك، ولا يتجاوز عمرها 50 عاماً، فالمقارنة هنا بين 50 و400 سنة غير عادلة للفارق الزمني، ولكن عندما تنظر للمنظومة المالية الإسلامية عموماً وسرعة إنتشارها تجد أنها أوسع إنتشاراً من المنظومات المالية الحديثة.

وفي ضوء ذلك، أصبحت المنظومة المالية الإسلامية أسرع إنتشاراً من نظيرتها التقليدية مع أن الفارق الزمني كبير جداً، حيث وصل حجم أصول المؤسسات الإسلامية في العالم حوالي 2.5 تريليون دولار، بينما وصل حجم أصول البنوك الإسلامية 1.8 تريليون دولار، وهذا يُعطينا إنطباعاً بأن المنظومة المالية الإسلامية تتوسع بسرعة مهولة.

واليوم بتنا نشاهد كثيراً من الدول غير الإسلامية تعدّل قوانينها لقبول تعاملات المنظومة المالية الإسلامية، فقد أعادت كوريا والصين وسنغافورة وشرق آسيا وأميركا وبريطانيا ومعظم أوروبا صوغ الدساتير، بحيث تسمح للتعاملات المالية الإسلامية بأن تعمل في دولها، وهنا نجح الإقتصاد الإسلامي في التوسع لما يتميّز به من تكيُّف وفقاً للبيئة الحاضنة له. فالمنظومة المالية الإسلامية أصبحت أسرع إنتشاراً من نظيرتها التقليدية مع أن الفارق الزمني لظهورهما كبير جداً.

كيف تُواجه منظومة التمويل الإسلامي التحدّيات الإقتصادية وأهوال عالم الإقتصاد المليء بالديون والتعثُّرات؟

– إستطاعت منظومة التمويل الإسلامي الحفاظ على بنيتها وكيانها من السقوط في هوّات ضخمة من التعثُّر المالي في كثير من الأزمات التي واجهتها، فعلى سبيل المثال الأزمة المالية في العامين 2007–2008 وما رافقها من أزمة الرهون، والتي كان سببها المباشر هو «بيع الديون» المنهي عنه في الشرع الإسلامي.

فالمنظومة المالية الإسلامية لم تدخل في هذه التعاملات الربوية المحرمة قطعاً، لوجود قوة «الضوابط الشرعية»، وتالياً لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية وحافظت على كياناتها وأصولها، بينما دخلت دول كبرى عالم بيع الديون مثل اليونان وإسبانيا وإيطاليا، حيث وصلت هذه الدول وغيرها لحد السقوط المدوي.

وخلال العام 2008 وبعد أزمة الديون، طرح الكونغرس الأميركي على المؤسسات المالية الضخمة سؤالاً: لماذا لم تتأثر المؤسسات الإسلامية المالية بأزمة الديون؟ فجاءهم الرد بتقرير يؤكد «أن المؤسسات المالية الإسلامية، لديها معايير وضوابط محددة، فهي لا تتعامل بالربا ولا تتعامل في بيع ما لا تملك، وهذه المعايير هي أساس المعاملات المالية الإسلامية».

ومع ذلك يتكيّف التمويل الإسلامي، حسب أوضاع البلد أو المنطقة الجغرافية الموجود فيها، ففي بعض الأحيان نجد فتاوى مالية تُناسب فئة معينة من المجتمع ولا تناسب غيرها، ومثال على ذلك قضية بيع المعدوم «غير الموجود»، وهو أمر منهي عنه في الشريعة الإسلامية، حيث لا يمكن أن أبيعك أمراً معدوماً لا وجود له.

لكن لمرونة التشريع الإسلامي تم إستثناء بعض أنواع من البيوع المعدمة وذلك «لحاجة الإستثناء»، ومنها «بيع السلعة غير الموجودة»، حيث يتم «بيع المعجل بالمؤجل»، ودفع المال مقدّماً لتأتي البضاعة مؤخراً، فالشرع الكريم ينظر بالدرجة الأولى لحاجات الناس، وهذا ما يسمّى بالمرونة في المعاملات المالية الإسلامية التي أعطت للإقتصاد الإسلامي أريحية كبرى في التعامل مع كل البيئات الإجتماعية المختلفة، بخلاف ما ينظر إلى المنظومة الإقتصادية الإسلامية على أنها معقدة.

ما سرُّ نجاح البنوك الإسلامية في الإندماج والتعامل مع منظومة الأسواق والبنوك العالمية التقليدية مع الحفاظ على ضوابط الشريعة وأصولها؟

– السرُّ هو أن البنوك الإسلامية تتعامل على أنها «تاجر» في سوق مالي ضخم وسط تجار آخرين كبار (البنوك التقليدية)، وهذا التاجر يتعامل وفق ضوابطه وضوابط الآخرين في الوقت ذاته، لكن دون أن يتنازل عن أي من أصول شريعته المالية الإسلامية، وهذا ما يدفع البنوك التقليدية الأخرى إلى أن تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية.

ومن جمالية البنك الإسلامي، أنه يفرض شخصيته القوية والمؤثرة على المؤسسات التقليدية الأخرى، ومنها البنوك المركزية وحكومات الدول، فعلى سبيل المثال، أطلق رئيس الوزراء البريطاني السابق ديفيد كاميرون (وزير الخارجية حالياً)، صكوكاً سيادية إسلامية بقيمة 100 مليون جنيه إسترليني، بالإضافة إلى سندات، وهذا يعني أن الأمر أصبح منظوراً لحكومات الدول الغربية غير الملزمة أصلاً بتطبيق أو تبني منظومة مالية إسلامية، لكن لأنهم وجدوا أن هذه المنظومة مفيدة وتسمح بتنمية منظومة المال عندهم، تبنّوها بطريقة سيادية. فللمؤسسات المالية الإسلامية معايير وضوابط محددة، فهي لا تتعامل بالربا ولا تتعامل في بيع ما لا تملك، وهذه المعايير هي أساس المعاملات المالية الإسلامية.

ما توقعاتك لحجم الأصول الإسلامية خلال الـ10 أعوام المقبلة؟ وهل ترى أنها قادرة على مواكبة التكنولوجيا المالية المتسارعة في العالم التي أصبحت واقعاً يفرض نفسه على المنتجات المالية؟

– أتوقع أن يصل حجم أصول المنظومة الإسلامية إلى ضعف ما هي عليه في الوقت الحالي، أي أن تصل إلى 5 تريليونات دولار. لكن علينا أن نضع في الحسبان أن المنظومة المالية الإسلامية «ابنة بيئتها وحاضنتها»، وتالياً أيّ تأثير إيجابي أو سلبي تتأثر به المنظومة كالتضخُّم ونقص السيولة المالية، وبالحروب وغيرها من التأثيرات، فمنظومة التمويل الإسلامي ليست بمنأى عن المحيط البيئي الحاضن لها، لكنها ككيان مؤسسي نتوقع لها نمواً كبيراً ومستقبلاً ناجحاً.

وأما في خصوص مواكبة المنظومة الإسلامية للتكنولوجيا المالية، فأرى أنها أصبحت واقعاً يفرض نفسه على جميع البنوك الإسلامية والتقليدية، والتحدّي الحقيقي للمنظومة الإسلامية هو تطوير المنتجات المالية (العقود) من خلال التكنولوجيا المالية. في المقابل سيكون الأمر سهلاً على البنوك التقليدية المبنية على القرض ومنافعه، لكن المنظومة المالية الإسلامية لها عقود محكومة بضوابط شرعية، وكل منتج له معايير وقواعد للطرفين: البائع والمشتري، الصانع والمستصنع، والمؤجر والمستأجر، والتحدّي سيكون في هذه القضايا خلال السنوات المقبلة.

العملات سواء كانت عادية أو مشفّرة ليست مشكلة في التشريع وليست أساساً في الحرمة وإنما الحرمة في الغطاء والضامن

ما موقف الشرع وعموم البنوك الإسلامية من العملات الرقمية؟ وهل يُمكن أن تطلق البنوك الإسلامية عملات رقمية مستقبلاً أم إنها محرّمة شرعاً؟

– لا يُمكننا أن نُطلق على العملات الرقمية عموما أنها محرّمة، بهذه الطريقة قد نُحجم واسعاً، بدليل أن كثيراً من دول العالم تسمح بها وتتعامل معها، ولكن الأزمة في موضوع العملة الرقمية أنها ليس لها ضامن، وليس لها جهة مصدّرة نستطيع التحاكم إليها، وهذا الخوف الرئيسي لكل البنوك المركزية العربية والإسلامية، فما هو مصدر هذه العملات في حال فقدانها؟ وما الغطاء المالي لها؟ ومَن يضمن هذه العملات؟ كل هذه الأسئلة لم تجب عنها العملات الرقمية إلى الآن، وفي حال الإجابة ستصبح العملات الرقمية جائزة عند جميع البنوك الإسلامية.

أرى أنه إذا كانت هناك مؤسسة أو كيان معتمد يضمن العملات الرقمية، فلا ضير في التعامل معها، فالعملات سواء كانت عادية أو مشفّرة ليست مشكلة في التشريع، وليست أساساً في الحرمة، وإنما الحرمة في الغطاء والضامن، بمعنى أن الدولة تصدّر العملة تحت غطاء الذهب، وهذا ما تفتقده العملات الرقمية المشفرة. فالعملات سواء كانت عادية أو مشفّرة ليست مشكلة في التشريع وليست أساساً في الحرمة، وإنما الحرمة في الغطاء والضامن.

كثيراً ما يُثار اللغط حول الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية في منح القروض والتمويل، والبعض يرى أن كل البنوك تربح من الفائدة بغض النظر عن منهجيتها، هل يُمكن أن تشرح لنا الفرق بين الاثنين؟

– الفرق بينهما هو في «آلية المرابحة»، وعندما نفهم هذه الآلية نستطيع أن نفهم كيف ينتج الربح، فقضية النسبة ليست المفصل في جواز المعاملة من عدمها، وإنما آلية التعامل مع العميل والمعيار في الحلال والحرام هي المفصل، بمعنى أن المرابحة عبارة عن شراء سلعة من قبل البنك وبيع هذه السلعة بتكلفة زائدة عن التكلفة الأصلية، وهذا ربح حلال، ومثال على ذلك أن يشتري البنك الإسلامي سيارة لنفسه بقيمة 100 ألف ويبيعها للعميل بـ110 آلاف، وهنا البنك ربح 10 آلاف، ولكن البنك التقليدي لا يبيع ولا يشتري وإنما يقرض نقوداً.

وهنا الفرق بين البنوك الإسلامية والتقليدية، فعمل البنوك الإسلامية هو البيع والشراء، بينما عمل البنوك التقليدية هو الإقراض الربوي فقط، ولا يحق له البيع والشراء، وهنا الحرام في الأمر، وهو الجانب الذي قد يجهله كثير من العملاء لعدم إيضاح العملية من قبل الموظفين في البنوك الإسلامية.

المصارف الإسلامية:
تأسيسُها وتطوُّرها وحوكمتُها

د. صادق الشمري رئيس مجلس إدارة مصرف الناسك الإسلامي يهدي مجموعة من مؤلفاته لمعالي محافظ البنك المركزي د. علي العلاق بحضور المدير المفوض للمصرف د. عبدالحافظ عبداللطيف حسين ومدير عام دائرة الإستثمارات والتحويلات الخارجية د. محمد يونس

إن إستقرار وتطوُّر إقتصاد أيّ بلد مهما كانت درجة تقدّمه، مرهون بإستقرار وتطوُّر الجهاز المصرفي، بإعتباره العمود الفقري لإقتصاد البلد. ونظراً إلى التقدُّم العلمي والتكنولوجي والذكاء الإصطناعي، وما يتطلّب ذلك من رفع قدرات العاملين، ليتمكّنوا من مواكبة هذه التطوُّرات، كذلك نمو الأسواق المالية وتنوُّع الأدوات المالية وإزدياد حدّة المنافسة بين المصارف والتحرُّر المالي، ورغم حداثة تجربة المصارف الإسلامية ومقارنتها بالتاريخ الطويل للمصارف التقليدية (التجارية)، وما إكتنفته تلك التجربة من المصاعب والعقبات الكثيرة التي واجهت العمل المصرفي الإسلامي، فقد إستطاعت المصارف الإسلامية تحقيق نجاحات واسعة وواضحة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والدليل على ذلك هو زيادة عدد هذه المصارف وإنتشارها الجغرافي والنمو في حجم أنشطتها.

لقد ثبت بالملموس، أن نشاط الصيرفة الإسلامية فرضَ حضوراً منقطع النظير ومتميّزاً منذ بدايات نشاطاتها الفعلية في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وهذا يدلُّ على إرتفاع الطلب على منتجاتها من قبل الزبائن، وإرتفاع أرباح المصارف الإسلامية، كونها أكثر مخاطرة. علماً أنه كلّما إرتفعت المخاطر زادت العوائد. كما ثبت أيضاً فساد آلية سعر الفائدة في إدارة النشاط الإقتصادي المعاصر والجدوى العملية الفاعلة والرشيدة لمعدّل الربح. فالمفهوم الإسلامي كآلية لإدارة مناسبة لهذا النشاط، هو البديل السهل والفاعل والميسور، والذي يتمثّل في إحلال المشاركة في «الغنم بالغرم»، الربح والخسارة محل المداينة بفائدة.

لذلك أصبح من الضروري والملحّ، تحويل المصارف التقليدية إلى مصارف تعمل وفق صيغ تتعلّق بآلية الربح والخسارة، بإعتبارها آلية فاعلة ورشيدة لإدارة النشاط الإقتصادي المعاصر.

المصارف الإسلامية وتأسيسُها ومراحل تطوُّرها

بناءً على ما تقدّم، نستطيع تحديد مفهوم المصرف الإسلامي، بأنه «مؤسسة مالية تحمل رسالة إقتصادية وإجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي، قائم على أُسس أخلاقية وإنسانية وإقتصادية وإجتماعية، أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح، بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية وإقتصادية وإجتماعية عليا، لإصابة أعلى درجات التكافل الإجتماعي من خلال مبدأ العدالة الإجتماعية في توزيع الثروة».

مرَّت المصارف الإسلامية في العالم بثلاث مراحل والمخطّط أدناه يُوضح المراحل الثلاث:

المرحلة الأولى: المرحلة النظرية والتمهيدية 1950–1970، تأسّست في كل من باكستان وماليزيا.

المرحلة الثانية: المرحلة التطبيقية المستقلة 1970–1980، تأسس بنك دبي الإسلامي، بنك التنمية الإسلامي في جدة، وبنك فيصل الإسلامي المصري وبنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك التمويل الكويتي، بنك البحرين الإسلامي.

المرحلة الثالثة: مرحلة التوسع والعالمية 1980 – الوقت الراهن، ظهور المجموعات المالية الإسلامية، مجموعة البركة، وبدأت تتوسع في العراق في حدود 32 مصرفاً إسلامياً، إذ بدأ تأسيس المصارف الإسلامية في العراق في العام 1993 كبُنى تحتية، والمؤسسات المالية «الأيوفي» (في تسعينيات القرن الماضي) ومجلس الخدمات في بداية العام 2000.

الحوكمة في المصارف الإسلامية

يهمّنا في هذا السياق، الحوكمة الإسلامية، إذ عرّف مجلس الخدمات الإسلامية، الحوكمة الشرعية للمؤسسات الإسلامية، بأنّها مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، إذ إن ثمَّة إشرافاً شرعياً فعَّالاً ومستقلاً في هذا الصدد.

علماً أن الشكل الجوهري للحوكمة، هو إيجاد توازن بين السلطة والمسؤولية، طالما أن مجلس الإدارة يلعب دوراً مهمّاً في تحقيق أهداف المصرف، من خلال وسائل يتبعها مجلس الإدارة، تساعد المصرف في إستغلال موارده البشرية أو المادية المتاحة، إستغلالاً رشيداً يُمكّن المصرف من تحقيق الأهداف على المستوى المالي والإجتماعي والإقتصادي، وبالتالي يُعرف بكفاءة الأداء. وسنعرض آلياتها وضوابطها في المصارف الإسلامية.

كذلك فإن الحوكمة الإسلامية، هي مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات، التي تُمكّن إدارة المصرف من تعظيم ربحية المؤسسة في المدى البعيد لصالح المساهمين، أو الأُسس التي يتم من خلالها توجيه المصرف أو المؤسسة وتحقيق الرقابة والتحكّم فيها، وتساعد المصارف على العمل بشكل أكثر كفاءة، وتحسين الوصول إلى رأس المال وتخفيف المخاطر والحماية من سوء الإدارة، فتجعل المصرف أكثر شفافية وخضوعاً بالمساءلة أمام المستثمرين، ويمنحهم الأدوات اللازمة للإستجابة لمخاوف أصحاب المصلحة.

وتهتم الحوكمة الإسلامية بشكل أساسي بالمبادئ الأخلاقية والعقائدية التي يُمكن أن تكون صمام الأمان في الإمتثال الجيد لمقتضيات الحوكمة، مما لا يوجد مثله في الحوكمة التقليدية القائمة على ثقة القوانين الجامدة، والتي يكتسب المديرون والموظفون فيها المهارات العالية في القدرة على الإلتفاف والتدليس، وإخفاء جرائمهم المالية، مما يُوفّر قدراً كبيراً من الحماية القانونية وعدم المساءلة والملاحقة القضائية، ويكون ذلك كلُّه على حساب الاطراف ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة المالية.

كما أن حوكمة المصارف الإسلامية مستوحاة من الإقتصاد الإسلامي المستوحى من الشريعة، إذ إنها إقتصاد أخلاقي تسعى بموجبه للعمل بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.

ومبادىء الحوكمة في الأساس، هي مبادئ الأخلاق الإسلامية أي الحرية الإقتصادية، وتنوُّع قاعدة الملكية وعدالة التوزيع، ومبدأ الوفرة والتشاركية في الأرباح، نادى بها الإسلام منذ أربعة عشر قرناً. وما جاء به الغرب ليس بجديد على مبادئ العمل في الإقتصاد الإسلامي، وستلاحظون الركائز الأساسية للإقتصاد الإسلامي في الشكل أدناه. علماً أن في الإقتصاد الإسلامي، ومن خلال الركائز أدناه، يُوضح لنا لماذا تمّ الأخذ بالصيرفة الإسلامية، والإبتعاد عن المعاملات المحرّمة وأشدُّها الربا، حسب ما ورد في المادة 6 من قانون المصارف الإسلامية رقم 43 للعام 2015.

الركائز الأساسية في الإقتصاد الإسلامي

1 - **حريّة إقتصادية، مقيّدة بالقيم:** يدلُّ على ذلك حديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «الناس مسلَّطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها، ولا شيء منها بغير طيب أنفسهم، إلاّ في المواضع التي تلزمهم.

2 - **تنوُّع قاعدة الملكية** حيث تتنوَّع أشكال الملكية في الدين الإسلامي، لتتمثل في الملكية الخاصة، وملكية الدولة أو بيت المال، والملكية العامة، والملكية المختلطة وملكية الوقف.

3 - **تحقيق مبدأ الوفرة** إذ يقوم النظام الإقتصادي في الإسلام على تحقيق مبدأ الوفرة، والإبتعاد عن فكرة الندرة ولو كانت نسبية.

4 - **عدالة التوزيع** التوازن والإعتدال في كل مكوّنات العملية الإقتصادية، (الإنتاج والتوزيع والتبادل والإستهلاك)، ويدلّ على ذلك حديث رسولنا الكريم (ص): «ما عال مَن إقتصد»، لذلك فإن الآيتين 46 و47 من سورة يوسُف توضحان ذلك.

وعليه، لا بد لنا من إيضاح مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية، وكيف يُمكن أن تكون عاملاً من عوامل الكفاءة، محاولين بذلك الوصول إلى ما تتميَّز به الحوكمة وإجراءاتها، وكيف يُمكن أن تستفيد المصارف الإسلامية من هذه الحوكمة وإجراءاتها، وربما أصبح هذا المفهوم أكثر أهمية وتعقيداً في المصارف الإسلامية، لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقّدة تختلف شكلاً ومضموناً عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلسين هما «مجلس الإدارة» و«هيئة الرقابة الشرعية» تتداخل في بعض الأحيان أهدافهما ووظائفهما.

كذلك توصّلت عدّة دراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة، يُؤدي إلى توفير الإحتياطات اللازمة ضد الفساد الإداري، ويُساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية والإفصاح، وتحليل البيانات والبرامج الأساسية للمؤسسات في الحياة الإقتصادية.

مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية والإلتزام بالأحكام الشرعية

أصبحت الحوكمة وسيلة أخلاقية، لذلك فإن أخلاقيات الإدارة هي جزء لا يتجزّأ من ممارسة الحوكمة المصرفية. فالكل يُنادي بالشفافية والعدل والإنصاف والإفصاح عن المعلومات والبيانات لضمان وحسن الأداء، ورفع الكفاءة الإقتصادية والتشغيلية، وهذا بالتأكيد سيُنظّم سير العمل في المصرف، من خلال إتباع الإجراءات والقواعد السليمة في العمل، والإلتزام بالمبادئ الرشيدة في العمل، كالصدق والأمانة والأخلاق والتفاني، كذلك الأخذ بالآليات والمعايير التي تتفق مع الحوكمة المصرفية في سبيل تحقيق الديمومة والبقاء، والأمانة في السوق، وتحقيق التنافسية في مجال العمل.

وعليه فإن مبادئ حوكمة المصرفية الإسلامية كالتالي:

1 – العدل والإنصاف، والإلتزام بالأحكام الشرعية بعقود البيع والشفافية في بناء العقود، والعلاقة بين الزبائن والمساهمين والمستثمرين والعدل في توقيع العقود الشرعية، كما أوجب الإسلام العدل حتى مع العدو.

2 – المسؤولية، وتحدّدها لكل طرف بدقّة، والعمل بكل صدق وأمانة، لأن المسؤولية يتحمّلها الإنسان، ولا يكون مسؤولاً فقط أمام مَن تعاقد معه، لكن أمام الله تعالى، وإن المسؤولية في الشريعة الإسلامية لا تقف بقرار إتُخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل هي ممتدّة إلى نتائج القرارات التي إتُخذت. كل ذلك لخدمة الإنسان بغية بناء مجتمع القيم والأخلاق والسلوك.

3 – المساءلة، وهي ضرورة محاسبة كل مسؤول عن إلتزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام العقاب والثواب، ولا يقتصر على الجزاء القضائي أو الإداري أو الشرعي، وإنما يتعدّاه إلى الجزء الالهي، وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة والمنفعة الإجتماعية والتكافل.

4 – الشفافية، بمعنى الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات، التي تقدّم نتيجة الأعمال والأنشطة الخاصة بالمصرف إلى أطراف لا تُمكّنهم ظروفهم من الإشراف المباشر على أعمال المصرف، والتي لهم مصالح للتعرُّف على مدى دقة وأمانة وكفاءة الإدارة لأموالهم، والمحافظة على حقوقهم، وتمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة في علاقتهم بالمصرف.

هيكلية المصارف التقليدية والإسلامية في العراق

يضمُّ الجهاز المصرفي العراقي 74 مصرفاً، يتضمّن (7) مصارف حكومية، (67) مصرفاً خاصاً، منها (29) مصرفاً إسلامياً، إضافة إلى مصرف واحد قطاع مختلط، والشكل التالي يُبيّن تفاصيل هيكل المصارف في العراق ومن ضمنها الإسلامية:

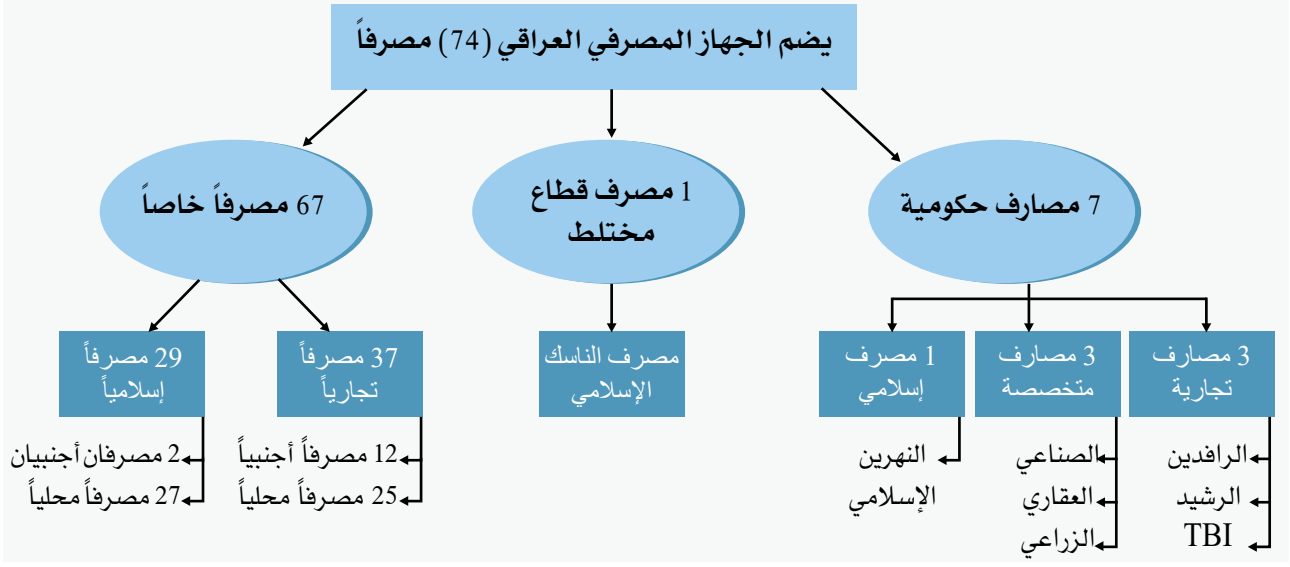

في المحصّلة، إن المصرف الإسلامي يكون كفوءاً إذا نجحت إدارته في تحقيق أهدافه، كالهدف المالي في تلبية طلبات المساهمين والمستثمرين، والهدف الديني لصحّة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية، والهدف الإجتماعي في تحقيق العدالة والمساءلة، والهدف التنموي التطويري لتحقيق تنمية وتطوير البُنى التحتية، وتالياً يُمكن القول إن نجاح المصارف الإسلامية يعتمد على تحقيق الكفاءتين في وقت واحد: الكفاءة الدينية لهيئات الرقابة الشرعية، والكفاءة المالية والتشغيلية للإدارات والأطراف الأخرى. في هذا السياق، تُواجه المصارف الإسلامية مجموعة من التحدّيات لتلبية طلبات الرقابة الحالية والمحتملة، والخاصة برؤوس الأموال والسيولة والتعافي وتخطيط القرار، كما أنه من الضروري بروز متطلّبات أكثر تشدُّداً حيال نسبة المديونية والموجودات المرجّحة بالمخاطر، وإختبار وحدات الضغط. وعليه برزت الحاجة لـ «بازل 4» بغية تحقيق الإستقرار المالي. ومن هذه التحدّيات أيضاً هو عدم قدرة المصرف الإسلامي على الإستفادة، كما تستفيد المصارف التجارية من التسهيلات التي يُقدّمها البنك المركزي «كملجأ أخير» عند الحاجة إلى السيولة السريعة. علماً أن المصرف الإسلامي أيضاً لا يستفيد من تعليمات إعادة الخصم والإحتياطي القانوني، مما يضطرّه إلى أن يحتفظ بسيولة مرتفعة لتغطية إحتياجاته الطارئة وتعطيل هذه الأموال عند الاستثمار أو لتغطية بعض الأنشطة.

ويشار إلى أن نجاح الصيرفة الإسلامية، يكمن بأن محافظها الإستثمارية محميّة بموجودات حقيقية ومرتقبة، وعملياتها التشغيلية ذات المردود الجيد للإقتصاد وخدمة التنمية المستدامة، وتوفير فرص عمل لشرائح واسعة من المجتمع، والعملة الصعبة أيضاً بتقليص فجوة عمليات الإستيراد.

وأخيراً، إن مشاريع الصيرفة الإسلامية إقتصادياً، مربوطة بدراسات جدوى إقتصادية وفنية، وتعتبر أن النقد هو وسيلة للتبادل، ومخزن للقيم، وأداة للوفاء والتسديد وليس سلعة، إذ إن النقد عقيم لا يلد، وفق مفهوم هذه الصيرفة، وتعتمد على مبدأ التشاركية في الربح والخسارة حسب قاعدة الخراج بالضمان.

يملك خبرة لأكثر من 24 عاماً في الإستثمار والصيرفة
ميسان المسقطي رئيساً تنفيذياً لـ «الإثمار القابضة»

أعلنت شركة الإثمار القابضة، الشركة القابضة التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وهي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي كشركة إستثمارية، وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي، عن تعيين ميسان المسقطي رئيساً تنفيذياً لشركة الإثمار القابضة والشركتين التابعتين لها بالكامل، بنك الإثمار وشركة آي بي كابيتال.

وقد أعلن رئيس مجلس إدارة الإثمار القابضة، الأمير عمرو بن محمد الفيصل، قرار التعيين، بعد الحصول على الموافقات الرسمية من المصرف المركزي.

وقال الأمير عمرو بن محمد الفيصل: «يسعدنا أن نعلن عن تعيين ميسان رئيساً تنفيذياً للإثمار القابضة وبنك الإثمار وآي بي كابيتال. وقد تقلّد العديد من المناصب المهمة في الإثمار، وفي كل المناصب التي كان يشغلها، أثبت إلتزامه وأداءه المتميز».

وأضاف بن محمد الفيصل: «إن ميسان كان له أيضاً دور مهم وبارز في قيادة المجموعة، رغم تحدّيات ظروف الأسواق الصعبة محلياً وإقليمياً ودولياً. ونحن على ثقة بأنه في منصبه الجديد سيُواصل تحقيق إنجازات قيّمة لمجموعة الإثمار، وستُعزز إسهاماته إدارة أعمال المجموعة».

يُشار إلى أنه قبل تعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للإثمار، كان المسقطي يشغل منصب رئيس مجموعة الأعمال المصرفية التجارية في بنك الإثمار. وقبل ذلك، شغل عدداً من المناصب العليا في شركات إستثمارية محلية وإقليمية. ويمتلك أكثر من 24 عاماً من الخبرة في الإستثمار والصيرفة. وإنضم إلى بنك الإثمار منذ العام 2019، وهو يُمثل شركة الإثمار القابضة في عدد من مجالس الإدارات.

ميسان المسقطي رئيساً تنفيذياً لشركة الإثمار القابضة

مصرف الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل
الأرباح لغاية 2024/5/31 (4,729,625,000 دينار عراقي)

كبار المساهمين

الهيئة العليا للحج والعمرة

هيأة التقاعد الوطنية

المصرف العراقي للتجارة

ذمم البيوع المؤجلة

عقود المرابحة والمرابحة للامر بالشراء

عقود السلم والسلم الموازي

عقود الاستصناع والاستصناع الموازي

المنتجات

تمويل مرابحة السيارات

تمويل مواد البناء

تمويل شراء الاثاث

الخدمات الالكترونية

البطاقات المصرفية

الصرافات الالية

نقاط البيع

توطين الرواتب

الخدمات المصرفية

الخدمات التي يقدمها مصرف الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل :

فتح الحسابات الجارية فتح حسابات الادخار او التوفير اصدار صكوك والسفاتج صكوك المقاصة

حوالات داخلية وخارجية خطابات الضمان الداخلية والخارجية الاعتمادات المستندية

القروض الشخصية الميسرة ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي تمويلات اسلامية

نبذة عن المصرف

رئيس مجلس الإدارة سعادة البروفيسور الدكتور صادق راشد حسين الشمري

المدير المفوض سيادة الدكتور عبد الحافظ عبد اللطيف حسين

تأسس مصرف الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل شركة مساهمة مختلطة بعد حصوله على شهادة التأسيس المرقمة (م.ش 01-000088992) والمؤرخة في 2019/02/13 والصادرة من دائرة مسجل الشركات، حصل المصرف على رخصة البنك المركزي العراقي لمزاولة الاعمال المصرفية بموجب الاجازة المرقمة 142/3/9 والمؤرخة في 2020/05/04، وذلك استناداً الى المادة (4) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، وقانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015

يعد مصرف الناسك الإسلامي اول مصرف عراقي إسلامي ذو مساهمة مختلطة

اذ يساهم القطاع الحكومي بنسبة 90% من راس ماله

مصرف النّاسك الإسلامي

NASIK ISLAMIC BANK

www.nasikbank.iq

NASIKISLAMICBANK

بعد 60 عاماً على تأسيسها 100 مليون عميل و600 مصرف تقدم خدمات مالية في 80 دولة حول العالم

المصارف الإسلامية تُسجّل تقدماً مضّطرداً عالمياً وإسلامياً وتُواكب التطوُّر في الأدوات المالية والحوكمة

لم تعد مصطلحات مثل «صيرفة إسلامية»، و«تمويل إسلامي»، و«المصارف الإسلامية»، و«التكافل»، و«الصكوك»، جديدة على مسامع العملاء في المصارف والمهتمين بالقطاع المصرفي ككل، بل باتت من علامات العمل المصرفي ومنتجات التمويل، ليس فقط على الصعيد العربي والإسلامي بل أيضاً على الصعيد العالمي.

وبحسب تقرير نشرته شبكة CNN الإقتصادية، فإن التجربة بدأت في مصر في العام 1962، إذ دُعيت حينها «بنوك الإدخار المحلية»، ثم توسعت وإنتشرت، ليصل إجمالي موجودات البنوك الإسلامية في أنحاء العالم إلى حوالي أربعة تريليونات دولار في العام 2022.

بلغة الأرقام، بلغ حجم قاعدة عملاء المصارف الإسلامية 100 مليون عميل، فيما بلغ عدد الدول التي لديها خدمات مالية عالمية، 80 دولة في العالم، وعدد المصارف عالمياً 600 مصرف. صحيح أن مصر شهدت إنطلاقة الصيرفة الإسلامية عبر تأسيس أول مصرف يتعامل وفق الشريعة الاسلامية، لكن ثمّة محطّات أخرى شهدتها الدول العربية والاسلامية مع المصارف الإسلامية، إذ في العام 1975 تأسس مصرف دبي الاسلامي، وفي العام 1979 تأسّست شركة التأمين الإسلامية المحدودة في السودان، وهي أول شركة تأمين إسلامية. وفي العام 1986 تأسست أمانة أول صندوق إستثماري في إنديانا في الولايات المتحدة، وفي العام 1990 نشأ في السودان قطاع مصرفي إسلامي كامل، وفي العام 1996 تأسست أول نافذة مصرفية إسلامية (سيتي بنك) في البحرين، وفي العام 1999 صدرت أول صكوك إسلامية في ماليزيا من قبل SHELL MDS، وفي العام 2001 صدرت أول بطاقة إئتمان إسلامية من قبل AMbank، وفي العام 2004 تأسس أول بنك إسلامي في بريطانيا (خارج الدول الاسلامية)، وفي العام 2005 تأسست الوكالة الاسلامية الدولية للتصنيف في البحرين.

كل هذه المحطات المشرقة، تدفعنا للبحث عن أهمية المصارف الاسلامية بعد نحو 60 عاماً على إنطلاقها، خصوصاً أن هناك مَن يراها محاكاة لمعاملات البنوك التقليدية، وهناك من يعتبرها حلاً للحرصاء على الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، بل ويقدم بديلاً «أخلاقياً» لمعاملات البنوك التقليدية. علماً أن الضوابط الشرعية والمصرفية التي تحكم المصارف الإسلامية، تختلف عن القوانين والأحكام التي تنظم عمل الصيرفة التقليدية، ففي المصارف الإسلامية كل أمور التمويل لديها حلول، وهي تتمتع بالقوة لجهة أن أي تمويل لا بد وأن يكون مبنياً على أساس وجود أصل معيّن لشرائه، وإستئجاره أو إستصناعه، وأن نقاط القوة في المصارف الإسلامية هي أنها مرغوبة من قبل شريحة من العملاء، يهمُّها التعامل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولا تخضع هذه الشريحة للجذب من قبل المصارف التقليدية، مما يحدّ من تأثير عوامل المنافسة عليها.

الخبير الإقتصادي ورئيس مركز الأبحاث في بنك بيبلوس
نسيب غبريل

غبريل:
المصارف الإسلامية تملك حصة في السوق النقدية العالمية وأثبتت أنها صناعة مالية مصرفية لا يُمكن إنكارها

ويؤكد الخبير الإقتصادي ورئيس مركز الأبحاث في بنك بيبلوس نسيب غبريل لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، أن «الصيرفة الإسلامية لها سوقها وزبائنها، والطلب عليها مزدهر، ولها جمهورها وتنمو بشكل مضطرد، كما حصل تطوُّر في القوانين التي ترعى هذا النوع من الصيرفة بحسب الشريعة الاسلامية»، لافتاً إلى أن «صناعة المصارف الاسلامية لها أسواق في الدول العربية وآسيا وأفريقيا ودول اوروبية، حيث إن هناك مؤسسات تُصدر صكوكاً إسلامية».

ويوضح غبريل أن «حركة الإصدار في هذه المصارف تتأثر، على غرار سندات اليوروبوند، أي بالوضع المالي العالمي والفوائد المرتفعة وغيرها من العوامل التي تؤثر في الوضع المالي العالمي بشكل عام، علماً أن الفارق بين المصارف الإسلامية والتقليدية، أنها لا تمنح فوائد للعميل بل مشاركة»، مؤكداً أن «هذه الصناعة مزدهرة وتحافظ على مكانتها، والتأثير عليها يكون على غرار التأثير الذي يصيب المصارف التقليدية، أي التطوُّرات الأمنية والإقتصادية والنقدية ونسب التضخم في البلد الذي تتواجد فيه هذه المصارف، وإرتفاع سعر النفط وسعر الفائدة عالمياً».

وبلغة الأرقام، يشير غبريل إلى أن «مجموع موجودات القطاع المصرفي والمالي الاسلامي هو 3 تريليونات دولار في أواخر العام 2022، ومن ضمنها موجودات المصارف الاسلامية والتي تبلغ 887 مليار دولار، وصناديق إستثمار إسلامية وتبلغ 224 ملياراً، و28 ملياراً لـ «تكافل». علماً أن الشركات في مجلس التعاون الخليجي كانت قد أصدرت صكوكاً إسلامية في العام 2023 بنحو 26 ملياراً و500 مليون دولار، وكل دول التعاون الخليجي أصدرت صكوكاً بقيمة 23 مليار و400 مليون دولار، ومجموع إصدار الصكوك من الجانبين أي الشركات والدول تشكل 46% من مجموع إصدار السندات في دول الخليج العربي في العام 2023».

ويختم غبريل: «إن هذا النوع من المصارف يملك حصة في السوق النقدية العالمية، ولديه مستقبل واعد وزبائن ثابتين، وعليه طلب، وقد أثبت أنه صناعة مالية مصرفية لا يمكن إنكارها».

من جهته، يرى الدكتور محمد وهبة (أستاذ الإقتصاد في الجامعة اللبنانية وخبير إقتصادي) لمجلة «إتحاد المصارف العربية» أن «تحديد مستوى المكانة والحجم للمصارف الاسلامية، مقارنة مع المصارف التقليدية هو نسبي، ولا سيما أن هذه الأخيرة مرتبطة على نحو وثيق بالنظام الرأسمالي الذي يُعتبر القاعدة الإقتصادية لمجمل النظم الغربية، وعلى

الدكتور محمد وهبة
(أستاذ الإقتصاد في الجامعة اللبنانية وخبير إقتصادي)

وهبه:
«الإسلاموفوبيا» منع كثيراً من المودعين من التوجُّه إلى المصارف الإسلامية فقط للتسمية

رأسهم الولايات المتحدة، كما معظم البلدان الإسلامية».

يضيف وهبة: «إن المصارف التقليدية تعتبر المضاربة جزءاً أساسياً من آليات السوق المالية، فيما نظام المصارف الإسلامية مستمد من مبادئ الشريعة الإسلامية، رغم وجود تشابه إلى حد ما، ما بين عمل المصارف الإستثمارية والمصارف الإسلامية، لكن منهجية البنوك الإسلامية تتمحور حول أنها صيرفة تشاركية توفر السيولة النقدية للمشروعات الإستثمارية الحقيقية»، مؤكداً أن «المقارنة ما بين نوعي الصيرفة الاسلامية والتقليدية، ليس لها مدلول إحلالي (بديلي) حالياً، بل تُعتبر تكاملية، بدليل فتح أقسام صيرفة إسلامية لدى بعض المصارف التقليدية في أوروبا».

ويتابع وهبة: «يتركز التمويل الإسلامي العالمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستحوذ أسواق التمويل الإسلامي الخليجية على حصة 40.3%، فيما تستحوذ بقية المنطقة على حصة تبلغ 38.6% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية، أما آسيا فتستأثر بحصة تبلغ 18.7% وأفريقيا بحصة 0.8%، بينما تُسيطر أسواق أوروبا وأميركا وأستراليا على حصة 1.7% من الإجمالي».

وأشار إلى «أن عدد المصارف الاسلامية قد بلغ 1407 في العام 2023، تنتشر في 131 دولة، فيما عدد المصارف الأميركية وفق بيانات الهيئة المصرفية الفيدرالية (FDIC)، فتبلغ نحو 4700 مصرف في العام 2021، مما يعني أن مجمل المصارف الإسلامية تمثل أقل من 30% من المصارف الاميركية، كما أن قيمة أصول التمويل الإسلامي على مستوى العالم تقدر بنحو 2.9 تريليون دولار في العام 2023، بينما المصرف الاميركي الذي تصدّر قائمة أكبر البنوك الأميركية من حيث الأصول المجمعة «جيه بي مورغان تشيس» فقد زادت قيمتها عن 3.3 تريليونات دولار، وذلك وفق بيانات الإحتياطي الفيدرالي.

مما يتخطّى مجمل المصارف الإسلامية. وبشكل إجمالي، يمتلك أكبر 100 بنك في الولايات المتحدة أصولًا مجمّعة بقيمة 18.8 تريليون دولار، وذلك رغم الإنهيارات الأخيرة للبنوك متوسطة الحجم مثل «سيليكون فالي بنك» و«فيرست ريبابلك» التي تسبّبت في مخاوف حيال القطاع المصرفي في العالم في العام 2023».

والسؤال الذي يطرح هنا، لماذا لا تتحوّل إلى منافس حقيقي للمصارف التقليدية، رغم كل الخضّات التي تتعرّض لها هذه الاخيرة؟ يجيب وهبة: «رغم الدور الإيجابي والتقييم الذي حظي به قطاع المصارف الإسلامية في مجال التمويل والإستثمار والصيرفة، فقد إمتازت بالكفاءة، وكانت أقل عرضة للصدمات المالية والأكثر مرونة في إدارة المخاطر، وأنها تطوّرت عالمياً، ونافست في كثير من المجالات، حتى أنها حقّقت معدّلات نمو سنوي مركب أعلى من نظيراتها التجارية التقليدية، وكان هذا التطور كبيراً وغير مسبوق للصناعة المصرفية الإسلامية، سواء في أعداد المؤسسات العاملة أو مؤشرات الصناعة نفسها. ومع ذلك، فقد ظهرت بعض الآراء والإنتقادات لعمل وممارسات المصارف المذكورة، سواء على مستوى الإطار الفكري أو على الممارسة والآليات والشفافية، بالإضافة إلى عدم إرتباط الصيرفة الاسلامية بالإقتصاد المنتج، ونشير إلى أن أبرز الإنتقادات هي:

- 1 ما هو مرتبط بالأساس الأخلاقي للإقتصاد الإسلامي، وأن إستجابة المصارف الاسلامية لحقائق النظام المالي العالمي، جعلها تتوافق مع الفكر التقليدي لإدارة الثروة، ما أدى إلى حدوث تباعد مع الأسس الأخلاقية التي إستند إليها النظام المالي الإسلامي. ولهذا فإن المنتقدين يعتقدون بأن هوية المصارف الإسلامية قد تقلّصت إلى مجرّد التخلُّص من الربا.

- 2 عدم الإهتمام بالقيم الإجتماعية والإنسانية والتي هي في صلب الإقتصاد الإسلامي، المندرجة في تقاسم الربح والخسارة، وتقاسم

المخاطر وخلق القيمة المضافة والصيرفة المجتمعية التي تخدم المجتمع (وليس الأسواق)، والتمويل المسؤول الذي يُعزّز الإستثمار لتنمية الإقتصاد الإنتاجي الذي يحقق الإستقرار من خلال ربط الخدمات المالية بالإقتصاد المنتج، لكن النظرة الموضوعية لهذه الأهداف تُبيّن بأن الوقائع الفعلية بعيدة عن تحقيق الأهداف المذكورة.

3- في ما يخص الموقف الإسلامي من تفضيل نمط التمويل المستند الى الملكية، وتقاسم المخاطر على نمط تمويل الدين الذي تقوم به المصارف التقليدية، حيث يؤكد البعض بأن المصارف الإسلامية أدارت ظهرها لقاعدة الغنم بالغرم.

4- إن نسبة القرض الحسن إلى إجمالي أدوات التمويل ضئيلة جداً في المصارف الإسلامية، مما يفقدها إحدى ميزاتها الإيجابية.

5- إن النمط السائد في التمويل في المصارف الإسلامية، يتركز في مشروعات قصيرة الأمد (أقل من سنة) وهو موجّه بالأساس إلى تجارة المفرد، في حين أن نمط التمويل طويل الأمد هو الأكثر ملاءمة للإستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية والسكنية.

6- الإلتفاف على مسألة تحريم الربا، من خلال لعبة وبتسميات مختلفة، قد أفقدت المصارف الإسلامية مشروعيتها الدينية أيضاً في وظيفة تمويل الإستثمار.

7- لم تنجح المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كذلك التكافل والتكامل المجتمعي.

لهذه الإنتقادات كان دور سلبي في نمو الصيرفة الإسلامية، يُضاف إلى ذلك «الإسلاموفوبيا» والتي ورغم الأزمات المالية التي طاولت المصارف التقليدية، قد منعت نفسياً كثيراً من المودعين من التوجُّه إلى المصارف الإسلامية فقط للتسمية».

من جهته، يوضح الخبير الإقتصادي جو سرّوع لمجلة «اتحاد المصارف العربية» أن «المصارف الإسلامية بدأت منذ ستينيات القرن الماضي بخطوات بطيئة، لكن في السنوات السبع الأخيرة فقد إستطاعت هذه المصارف أن تتحوّل إلى المصارف الأهم لجهة الملاءة النقدية والتطور التقني»، لافتاً إلى أن «نقاط الضعف التي كانت تعانيها في البداية هي غياب المنتجات المصرفية الإسلامية بشكل كاف، والثاني أن إدارة المخاطر في هذه المصارف، وفق المستوى المطلوب، علماً أنها عانت أيضاً من قضاة شرعيين للبتّ في الملفات العالقة، ولكن في النهاية، إستطاعت التغلُّب على هذه العقبات لاحقاً».

يضيف سرُّوع: «في لبنان، كان هناك تجربتان لمصارف إسلامية قبل الازمة، وعالمياً تطوّرت هذه المصارف

الخبير الإقتصادي جو سرّوع

سرُّوع:
ميزات الصيرفة الإسلامية إستنادُها دائماً إلى أصول وهذا يشكل ضمانة للعميل

لدرجة أن هناك إصدارات لديون لدول بالصكوك الإسلامية، وباتت هذه المصارف أداة تمويلية لدول أساسية، والأهم أن كل المصارف الكبرى في العالم باتت مهتمة بالصيرفة الإسلامية، وقد إفتتحت نوافذ خاصة بهذا النوع من الصيرفة».

ويختم سرُّوع: «ميزات الصيرفة الإسلامية أنها تستند دائماً إلى أصول، وهذا يشكل ضمانة للعميل، بينما في المصارف التقليدية العادية ليس هناك ضمانة أو غطاء، لأن الأصول هي غطاء جيد. وفي المحصّلة، لا شك في أن المصارف الإسلامية قد طوّرت منتجاتها وإدارة المخاطر واللجان الشرعية في السنوات الأخيرة، للبت في الملفات والحوكمة التي لديها».

باسمة عطوي

الصيرفة الإسلامية... إقبال واسع على منتجاتها الموثوقة

لا شك في أن قطاع الصيرفة الإسلامية هو الأكثر تناغماً مع معتقدات وإحتياجات العملاء من الأفراد والشركات، ذلك لأنه يُعتبر الأكثر إلتصاقاً بهذه الإحتياجات والخدمات، مثل الودائع والتمويل والإستثمارات وخصم الأوراق التجارية وغيرها، والتي تم تكييفها لتتفق مع الشريعة الإسلامية. وفي ما يخص أهمية الصيرفة الاسلامية، تشهد هذه الصناعة نمواً سريعاً على إمتداد العقود الأربعة الماضية، حيث لم يكن هناك قبلاً سوى مصرف إسلامي واحد، بينما يُقارب عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة اليوم في أكثر من 60 دولة في القارات الخمس نحو 450 مؤسسة ومصرف إسلامي في العالم، يتركز نحو 40% منها في الدول العربية، وتحديداً في دول الخليج العربي. ويُتوقع أن يصل حجم أصول التمويل الإسلامي عالمياً إلى حوالي 3.5 تريليونات دولار في العام 2024.

وتُشكل حصة دول مجلس التعاون الخليجي منها نحو 90% من إجمالي الأصول لمجموع المصارف الإسلامية في الدول العربية، وأن المملكة العربية السعودية تُشكل حصة نسبتها 49.5% من إجمالي حصة دول المجلس، ودولة الإمارات العربية المتحدة نحو 20% ثم دولة الكويت نحو 17.4% من هذه الأصول، ومملكة البحرين نحو 11%. وتبلغ قاعدة حقوق المساهمين للمصارف الإسلامية العربية نحو 32.7 مليار دولار، مما يشير إلى مواصلتها تعزيز قواعدها الرأسمالية لمواجهة نشاطها وحجم أعمالها المتزايد.

وتشير كافة الأرقام أعلاه، بأن الصناعة المصرفية الإسلامية باتت تحظى بقبول واسع عربياً وإسلامياً وعالمياً، حيث تتسابق العديد من الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا على فتح الأبواب أمام تأسيس المصارف الإسلامية، علاوة على إصدار الصكوك الإسلامية للإستفادة من السيولة الكبيرة المتوافرة لدى البنوك الإسلامية.

لنتحدث عن أسباب إنتشار الصيرفة الإسلامية:

لقد دقت نواقيس الخطر، منذ بدأت أزمة قروض الرهن العقاري خلال صيف العام 2007، وظلّت تتفاقم لتقوّض سوق المساكن في الولايات المتحدة، إحدى الركائز الهامة للإقتصاد الأكبر في العالم، والذي يمثل 40% من إقتصاد العالم، في وقت إختلفت الآراء حول الأسباب الحقيقية للأزمة الناتجة عن التخلُّف عن تسديد القروض العالية المخاطر التي قدرت بنحو تريليوني دولار.

ولكون تلك القروض تم إدخالها في سلسلة مركبة ومعقدة من المنتجات والمشتقات المالية التي مثلت إستثمارات ضخمة تصل إلى مبالغ أضعاف الحجم المالي للقروض العالية المخاطر، فإن إنهيار تلك القروض أدى بدوره إلى إنهيار كافة المنتجات والمشتقات المرتبطة بها في محافظ البنوك العالمية، مما أدّى إلى نشوب الأزمة المالية بقوة في أواخر العام الماضي، وإلى إفلاس عدد من البنوك وتأميم أخرى، كان أولها بنك ليمان بروذرز.

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما نجم عنها من تداعيات خطرة على النظام المالي العالمي، وتأثر العديد من المؤسسات المالية في المنطقة بهذه الأزمة، لتؤكد مجدداً سلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، كونها تمتلك العديد من المقومات التي تحقق لها الأمن والأمان وتقليل المخاطر مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا إقتصاد إسلامياً من دون أخلاق ومثل.

وتُحقق هذه المنظومة من الضمانات الأمن والأمان والإستقرار لكافة المتعاملين، وفي الوقت عينه تحرّم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والإحتكار والإستغلال والجشع والظلم.

ومن المقوّمات الرئيسية هي أن النظام المالي والإقتصادي الإسلامي

يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، كما حرّمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة.
ونحن نرى أن هذه المقوّمات تعطي ثقة أكبر في النظام المالي الإسلامي، وتزيد الإقبال على خدماته ومنتجاته، كما هو واضح من معدلات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية التي تحدثنا عنها.

مستقبل الصيرفة الإسلامية

لقد أثبت التمويل المالي الإسلامي قدرته على دعم الإستقرار العالمي والمساهمة في معالجة إختلالات التمويل العالمي وذلك من خلال نقاط عدة، منها تعديل أسلوب التمويل العقاري، ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية، ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية، بالإضافة إلى ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيُمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والإستصناع، والتي يزيد حجم التعامل بها رغم حداثتها، على 180 مليار دولار، وتتوسّع يوماً بعد يوم وتتعامل بها بعض الدول الغربية.

كما يُمكن منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش، وهو ما تم إثر الأزمة في أميركا وإنكلترا، بالإضافة إلى عدم التعامل بالمشتقات مثل المستقبليات والتعامل بدلاً منها بأسلوب بيع السلم، وجعل الخيارات من دون مقابل كما قرّر الفقه الإسلامي، والإنتهاء من التعامل في المؤشرات بيعاً وشراء، والإنتهاء من الفوائد الربوية وإستخدام أساليب المشاركات والبيوع، ووضع ضوابط للمعاملات، ووجود هيئات متخصّصة للإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات، في إطار الحرّية المنضبطة التي يقوم عليها الإقتصاد الإسلامي، وفوق ذلك كلّه العمل على جعل الإقتصاد أخلاقياً، ووضع السبل التي تساند الإلتزام بالأخلاق الحميدة في التطبيق.

ونحن نطالب هنا بالإسراع في إنشاء السوق العربية والإسلامية المشتركة لإنقاذ الدول العربية والإسلامية، وخصوصاً أن التقارير الدولية تشير إلى أن 113 أزمة وقعت خلال السنوات الثلاثين الماضية في 17 دولة في العالم.

وبالتأكيد، فإن إختلالات التمويل العالمي حالياً سوف تُسهم في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي وقدرته على الإستدامة، حيث أظهر قدرته على تجنُّب التعرُّض الواسع لأزمات الأسواق العالمية، ومشاكل الديون المتعثّرة التي عانت منها الأسواق المصرفية التقليدية.
لذلك، نحن نتوقع أن يكون هناك إقبال أكبر خلال المرحلة المقبلة على المنتجات المالية الإسلامية ومنها الصكوك المالية المدعومة بالأصول، ولا سيما إذا ما توجّهت الحكومات العربية والإسلامية لهيكلة تمويل المشاريع الضخمة في بلدانها، من خلال إصدار مثل تلك الصكوك ليتم تغطيتها من خلال البنوك الإسلامية.

وسوف لن يقتصر النمو في قطاع البنوك الإسلامية فحسب، بل سيطال قطاع التأمين المتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو ما يطلق عليه بـ «التكافل»، حيث بدأت العديد من الشركات بما فيها شركات التأمين الأجنبية في توجيه إهتمامها إلى الدول الإسلامية، وعلى رأسها دول الخليج العربي. وقد نمت المنتجات التأمينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بمعدّل سنوي بلغ 20% في السنوات الأخيرة، ومعها يُتوقع أيضاً تأسيس شركات إعادة تأمين تكافلي متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمواصلة التطور الناجح لسوق التكافل.

كما يُتوقع أن تلاقي المصارف الإسلامية المزيد من الإقبال من المجتمعات غير المسلمة من أنحاء مختلفة، ويعود ذلك إلى شفافيتها وقيمها ومستوى خدماتها، بالإضافة إلى بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة نوعاً ما، مما يؤدي إلى إرتفاع التدفق النقدي وتمويل المشاريع، وبالتالي زيادة الطلب على طرق الإستثمار الإسلامية.
ومع ذلك، نحن لا ندّعي أن المصارف الإسلامية، لا تُواجه تحدّيات كثيرة، وخصوصاً تلك التي ربطت نموذج أعمالها بأنشطة مكشوفة مباشرة على التقلّبات العالمية مثل العقارات والإستثمارات العالمية.

كما أن المؤسسات المالية الإسلامية لم تكن بمنأى كلّية عن تداعيات الأزمة، ولا سيما تأثرها بشح السيولة في الأسواق والضغوط المتصاعدة على سوق العقار في دول مجلس التعاون الخليجي، وحركة التصحيح الحادة في أسواق الأسهم الإقليمية، وبعض الإستثمارات التي قامت بها المؤسسات المالية الإسلامية في شركات وعقارات أميركية أو أوروبية.
لا شك في أن البنوك الإسلامية، حالها حال البنوك العربية التقليدية، تقف اليوم في مواجهة تحدّيات معايير بازل (3) على صعيد تقوية مواردها الرأسمالية، وإتباع مزيد من الشفافية والإلتزام بالقواعد والمعايير المصرفية العالمية، وخصوصاً معايير الحوكمة، علاوة على تنوّع المخاطر في بيئة العمل، وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة وتصاعد المنافسة بفعل تحرير الأسواق، والتعامل مع جميع ذلك في إطار مبادئ العمل المصرفي الإسلامي.

كما توجد حاجة ماسة ودائمة إلى تطوير الكوادر البشرية، مع توسيع صناعة المصرفية الإسلامية ليس فقط على المستوى الإقليمي، وإنما على المستوى العالمي أيضاً، وخصوصاً في الجوانب المتصلة بالفتاوى التي تختص بهذه الصناعة، وهذا يدعونا إلى التأكيد على مسألة التدريب والتوسع فيه على المستويين المحلي والدولي.

عدنان أحمد يوسف
رئيس جمعية مصارف البحرين
رئيس إتحاد المصارف العربية (سابقا)

KURDISTAN
International Islamic Bank
For Investment and Development
مصرف كوردستان الدولي الاسلامي
للاستثمار والتنمية

المصرف الذي يمكنك الوثوق به
The bank you can trust

ينطلق التوجه الاستراتيجي للمصرف من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وتلبي احتياجات جمهور المتعاملين معه وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

نبذة عن المصرف:
بتأريخ ٢٠٠٥/٣/١٣ تأسس مصرف كوردستان الدولي الاسلامي للأستثمار والتنمية كشركة مساهمة خاصة عراقية تمارس النشاطات المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي وبموجب القوانين والتشريعات المعتمدة في العراق ويلتزم المصرف في جميع اعماله وعملياته باحكام الصيرفة الاسلامية.

+964(0)66 211 2000 | admin@kib.iq | www.kib.iq | erbil - gulan street

ينشط حالياً فيها نحو 20 مصرفاً إسلامياً
باكستان ماضية في التحوّل للإقتصاد الإسلامي في العام 2027

تسير باكستان بخطوات حثيثة للتحول بالاقتصاد الوطني إلى نموذج خال من الفوائد يتوافق مع الأحكام الشرعية الإسلامية، وكانت المحكمة الشرعية الإتحادية الباكستانية قد أقرّت ذلك في أبريل/ نيسان 2022 ومنحت الجهات المعنية فرصة للتحول الكامل خلال 5 سنوات.

وأعرب البنك المركزي الباكستاني، عن ثقته في الوفاء بالموعد النهائي الذي حددته المحكمة الشرعية الفدرالية لتحويل إقتصاد البلاد، بما في ذلك القطاع المصرفي، إلى نموذج خال من الفوائد، إذ قال مسؤول كبير إن الجهود تتقدم بسرعة في هذا المضمار.

بنك ميزان يعد أول بنك إسلامي تأسس بشكل مستقل في العام 2003

ويقضي قرار المحكمة الشرعية الإتحادية بإزالة مصطلح الفائدة من جميع البنود القانونية المعمول بها، ويتطلّب إجراء تعديلات على جميع القوانين ذات الصلة بما يتوافق مع الحكم.

وعلى هامش إنعقاد المنتدى الاقتصادي الإسلامي الوطني الثاني في مدينة كراتشي مؤخراً، أعلن البنك المركزي الباكستاني أنه يتم تنفيذ القرار الذي أصدرته المحكمة الشرعية الإتحادية، وأنه يتم العمل على نطاق كامل قبل حلول الموعد الذي حددته المحكمة، مشيراً إلى القيام بتطوير وتشكيل لجان مختلفة لهذا الغرض.

وأضاف «المركزي الباكستاني» أنه يجري تنفيذ العمل لمراجعة الأطر القانونية والتنظيمية إلى جانب تطوير المنتجات المالية الجديدة المطلوبة لتحويل الدين العام إلى ديون متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ووفق أحدث الإحصاءات، بلغت الحصة السوقية لأصول وودائع الصناعة المصرفية الإسلامية في القطاع المالي العام 19.6 % و22.5 % تواليا، في نهاية سبتمبر/أيلول 2023. ومع ذلك، حدد البنك المركزي هدفاً لزيادة حصة النظام المصرفي الإسلامي إلى 35 % في حلول العام 2025.

وقد وجّهت المحكمة مذكّرة إلى الحكومة الباكستانية في قرارها بتعاطي تحويلاتها الداخلية والخارجية حسب النظام اللاربوي من دون فوائد، لأنّ تعاطي الزيادة على رأس المال يدخل تحت مسمى الربا.يديو 06 minutes 26 seconds06:26

رقابة شرعية

ويقول المستشار الشرعي في بنك إخلاص عسكري الإسلامي الدكتور محمد طاهر منصوري: «إن الإقتصاد الإسلامي نظام مالي ينظم النشاط الإقتصادي للفرد والمجتمع طبقاً للتعليمات الإسلامية، فيقوم على إستبعاد الربا أو تركيز الثروة بيد فئة قليلة والحرص على تداولها، في حين يقوم النظام الرأسمالي على تركز الثروة بيد أشخاص محدودين والإستغلال والإحتكار».

وعن المصارف الإسلامية، قال منصوري إنها «بدأت في باكستان بشكل عملي في العام 2003، وكان أولها بنك ميزان في مدينة كراتشي (جنوبي البلاد)، ثم بعده 5 بنوك أخرى حتى العام 2010. وبعد ذلك، أخذت معظم البنوك التقليدية بفتح فروع لها كبنوك إسلامية، برأسمال مستقل، وتحت رقابة شرعية، حتى أصبح في باكستان 20 مصرفاً إسلامياً. وهناك توّجه لتحوّل عدد من البنوك من تقليدية إلى إسلامية، ولعل أوضحها تحوّل بنك فيصل، في العام الماضي من بنك تقليدي إلى إسلامي».

تحوُّل البنوك إلى إسلامية

وعن سبب تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية أو فتح فرع إسلامي، يقول منصوري، إنه «توجه الدولة للتحوُّل إلى أسلمة الإقتصاد وأسلمة المصارف، أضف إلى ذلك أن البنوك الإسلامية تجد إقبالاً أكبر من الباكستانيين إلى جانب تحقيق البنوك الإسلامية أرباحاً أكثر من البنوك التقليدية».

ومثال على الربحية العالية، يوضح منصوري «أن بنك ميزان الإسلامي الذي أنشئ في العام 2003 حقق أرباحاً بنحو 70 مليار روبية منذ نشأته أي قبل 20 عاماً، في حين أن أكبر بنك تقليدي، وهو بنك حبيب، والذي أنشئ منذ أكثر من 75 عاماً، قد حقق أرباحاً بنحو 45 مليار روبية».

إمكانات هائلة

وعن تجربة البنوك الإسلامية في باكستان، تقول المحللة الإقتصادية والكاتبة السياسية عاصمة ودود: «إن الخدمات المصرفية الإسلامية أظهرت إمكانات هائلة في باكستان، وهو ما إنعكس في نموها السريع».

وأضافت ودود: «أن البنوك الإسلامية أظهرت معدل نمو أعلى بكثير مقارنة بالبنوك التقليدية»، مشيرة إلى «أن الباكستانيين يفضلون البنوك الإسلامية، لأنها تتوافق مع معتقداتهم وتفضيلاتهم الدينية».

بحوث الذكاء الإصطناعي تُحدث تغييراً جذرياً في خمسة قطاعات رئيسية

تشهد القطاعات الرئيسية في جميع أنحاء العالم تغييرات جذرية نتيجة إمكانات الذكاء الإصطناعي وقدرته على التكيّف مع الظروف المتغيرة. لذا، نسلّط الضوء على خمسة قطاعات رئيسية تندرج حالياً ضمن القطاعات التي تطالها آثار ثورة الذكاء الإصطناعي، بدءاً من خوارزميات الذكاء الإصطناعي التي تعزز كفاءة مسارات الطيران، مروراً بالطائرات المسيّرة التي تراقب المحاصيل بدعمٍ من الذكاء الإصطناعي، ووصولاً إلى تجارب التعلّم الغامر القائم على عالم الميتافيرس.

1) **الرعاية الصحية:** أصبح من الواضح أن الذكاء الإصطناعي سيُحدث تأثيراً واسع النطاق في قطاع الصحة. ففي هذا الإطار، أطلقت جامعة محمد بن زايد للذكاء الإصطناعي أكثر من 20 مشروعاً بحثياً حالياً ومستقبلياً في مجال الصحة، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الشركاء، مثل منظمة «ملاريا نو مور»، وشركة «كيورس إيه آي»، ومنظمة «أسباير»، وشركة «إنفنت برين تكنولوجي» (آي بي تي)، وشركة أبوظبي للخدمات الصحية، ومدينة الشيخ شخبوط الطبية. كما أنشأت الجامعة هذا العام معهد الصحة العامة الرقمية الذي يهدف إلى توحيد هذه الجهود، وذلك من أجل توفير مسار يتيح للتطورات في مجال الذكاء الإصطناعي دعم رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة التي تقوم على ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للذكاء الإصطناعي وعلوم الحياة.

فقد شهد العالم بالفعل الثورة التي بدأ الذكاء الإصطناعي بإحداثها في مجال الرعاية الصحية، من خلال تبسيط المهام الإدارية، وتعزيز عملية تشخيص المرضى، وتقديم الرعاية الشخصية لهم. إلاّ أن أدوات تعلّم الآلة ستُحدث الأثر الأكبر في هذا القطاع، إذ بإستطاعتها تحليل كميات هائلة من البيانات الطبية التي تُراوح من سجلات المرضى إلى التصوير المقطعي المحوسب، وذلك بهدف تحديد أنماط الإصابة بالأمراض والتنبؤ بها، مما يؤدي إلى إكتشافها المبكر وعلاجها بفعالية أكبر.

في هذا السياق، أبرمت جامعة محمد بن زايد للذكاء الإصطناعي مؤخراً شراكة مع دائرة الصحة – أبوظبي وشركة «كور 42» من أجل إطلاق مركز الأكاديمية العالمية للذكاء الإصطناعي للرعاية الصحية، وتوفير التدريب في مجال الذكاء الإصطناعي للقوى العاملة في قطاع الرعاية الصحية في الإمارات وتحسين مهاراتها.

2) **الطيران:** يساهم الذكاء الإصطناعي في تحسين العمليات في قطاع الطيران وتعزيز سلامة الركاب والتجارب التي يعيشونها. كما تستخدم شركات الطيران خوارزميات الذكاء الإصطناعي من أجل تَوَقُّع حاجة الطائرات للصيانة، وإستخدامها بشكل فعّال، والحدّ من تأخر مواعيد إقلاعها.

من جهتها، وقّعت جامعة محمد بن زايد للذكاء الإصطناعي في العام الماضي، مذكرة تفاهم مع مجموعة الإتحاد للطيران، وهي شركة الطيران الوطنية الإماراتية، وذلك بهدف إطلاق مبادرات مشتركة وإجراء أبحاث حول استخدام الذكاء الإصطناعي لإحداث تغيير ملحوظ في قطاع الطيران. وتتضمّن المذكرة تعاون المؤسستين لإطلاق برامج تدريبية وإستكشاف الفرص البحثية المتاحة. علماً أن مجموعة الإتحاد للطيران كانت أيضاً شريكة في إطلاق نموذج «جيس»، وهو النموذج اللغوي الكبير الأكثر تقدماً في العالم باللغة العربية.

3) **الزراعة:** تُستخدَم تقنيات الذكاء الإصطناعي لزيادة إنتاجية المحاصيل وتعزيز الأمن الغذائي وتحسين الموارد المستخدَمة في الزراعة. كما تستطيع الطائرات المسيّرة المجهزة بمستشعرات تعتمد على الذكاء الإصطناعي مراقبة المحاصيل وإكتشاف الأمراض التي قد تعانيها ونقص المغذيات في وقتٍ مبكرٍ، مما يتيح إمكانية التدخل المبكر لمعالجة المشكلة بشكل دقيق، في حين يمكن لخوارزميات تعلّم الآلة تحليل حالات الطقس وبيانات التربة من أجل توفير رؤىً مفيدة للزراعة الدقيقة.

4) **التعليم:** يعيد الذكاء الإصطناعي تحديد مفهوم التعليم وأساليبه من خلال إضفاء الطابع الشخصي على تجارب التعلّم، وإنشاء أنواع جديدة منها، وأتمتة المهام الإدارية في هذا القطاع. كما تستخدم منصات التعلّم التكيُّفي خوارزميات الذكاء الإصطناعي من أجل تصميم المناهج والمواد التعليمية، بما يتناسب مع الإحتياجات الفردية الخاصة بكل طالب ومع وتيرة تعلّمه، فيما يقدّم المعلمون الإفتراضيون وروبوتات الدردشة المساعدة الفورية والملاحظات للطلاب.

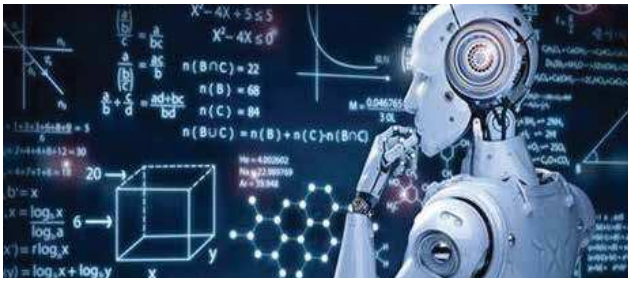

5) **الطاقة:** أما في قطاع الطاقة، فيُساهم الذكاء الإصطناعي في تحسين العمليات، وزيادة الكفاءة، وتعزيز الإستدامة. بيد أنه يتطلب في الوقت نفسه كميات هائلة من الطاقة لتقديم نتائج فعّالة. لذا، تدعم جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي تحقيق الإستدامة على نطاقٍ واسعٍ في مجال الذكاء الإصطناعي، وتبحث عن طرقٍ تؤدي إلى تقليل استهلاكه للطاقة. وقد كانت الجامعة رائدة في تطوير نظام تشغيل الذكاء الإصطناعي، وهي تقنية مصمّمة للحدّ بشكلٍ كبيرٍ من التكاليف المرتفعة لحوسبة الذكاء الإصطناعي، والتي تتمحورً حولً الطاقة والوقت والمواهب.

السوق المالية الإسلامية الدولية ورابطة بنوك المشاركة التركية يطلقان إصدارات إتفاقيات السوق المالية الإسلامية الدولية باللغة التركية

أعلنت السوق المالية الإسلامية الدولية ورابطة بنوك المشاركة التركية عن إطلاق نسخ مترجمة إلى اللغة التركية لستة إتفاقيات رئيسة تتعلق بالتحوط الإسلامي وإدارة السيولة المنشورة من قبل السوق المالية الإسلامية الدولية.

تأتي هذه الخطوة ضمن إطار التعاون المستمر بين السوق المالية الإسلامية الدولية ورابطة بنوك المشاركة التركية لتعزيز وتطوير قطاع الخدمات المصرفية التشاركية في تركيا والعالم. مما لاشك فيه أن هذه الإتفاقيات المترجمة إلى اللغة التركية ستساهم في تمكين بنوك المشاركة في تركيا من إجراء معاملات مالية بكفاءة وفعالية اعتمادا على هذه الوثائق الرئيسة وقوالب تأكيد المنتجات عالية المستوى و المعترف بها عالمياً.

وقد تم إختيار ترجمة الإتفاقيات الرئيسة للتحوُّط الإسلامي وإدارة السيولة نتيجة لعملية تشاورية موسعة أجرتها رابطة بنوك المشاركة التركية بالتنسيق مع السوق المالية الإسلامية الدولية، إستجابةً للمتطلبات المحلية في تخفيف مخاطر العملة والحاجة إلى أدوات بديلة لإدارة السيولة.

وقال خالد حمد الحمد، رئيس مجلس إدارة السوق المالية الإسلامية الدولية: «لقد إكتسبت الإتفاقيات الرئيسة المنشورة من قبل السوق المالية الإسلامية الدولية إعترافًا في جميع أنحاء العالم، حيث يتم إستخدامها من قبل المؤسسات المصرفية والمالية والبنوك المركزية وغيرها من الأطراف الفاعلة في السوق في أكثر من عشرين دولة. تساهم هذه الإتفاقيات في التطوير المنظم وتوحيد الأسواق عبر الحدود وكذلك الأسواق المحلية، فضلاً عن تعزيز بناء القدرات المهنية اللازمة للمساهمة في تقدم ونهوض الصناعة المالية الإسلامية».

بدوره أوضح إسماعيل فورال، الأمين العام لرابطة بنوك المشاركة التركية «لقد تم إطلاق مشروع الترجمة هذا بالتعاون مع السوق المالية الإسلامية الدولية، بهدف تطوير نماذج تطبيقية متقدمة لقطاع التمويل للمؤسسات التشاركية في تركيا وللمستفيدين الآخرين. هذه المجموعة القيِّمة من الوثائق المالية المترجمة إلى اللغة التركية ستفيد المؤسسات الراغبة في تنويع محافظها المالية وتعزيز سرعة عملياتها، وتعد مرجعاً دولياً مهماً للعديد من الأطراف المعنية في القطاع. نعتبر هذا التعاون خطوة كبيرة نحو تعزيز منظومة التمويل للمؤسسات التشاركية ونتطلع إلى استمرار التعاون المثمر مع السوق المالية الإسلامية الدولية».

وأبدى إجلال أحمد ألفي، الرئيس التنفيذي للسوق المالية الإسلامية الدولية تفاؤله بـ «إستمرارية هذا التعاون الذي آمل في أن لا يقتصر على ترجمة الإتفاقيات الرئيسة الأخرى المنشورة من قبل السوق المالية الإسلامية الدولية فحسب، بل سيمتد أيضاً إلى مجالات أخرى، لدعم تقدم الصناعة المالية الإسلامية حول العالم بما في ذلك قطاع الخدمات المصرفية التشاركية التركية الذي يُعتبر سوقًا حيويّاً وهاماً على الصعيد العالمي».

OxShare

شركة مرخصة عالمياً
رائدة في عالم التداول

تداول في

فوركس | سلع | أسهم | مؤشرات | عملات رقمية

جسرك نحو المستقبل

www.oxshare.com

نظّمها إتحاد المصارف العربية تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول

تركيا والعالم العربي يتعهّدان بتعزيز التعاون المالي

الشخصيات الرسمية الرئيسية خلال إفتتاح القمة المصرفية العربية – الدولية 2024 في اسطنبول

حقّقت القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول، تركيا، تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والتي نظمها إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف تركيا المركزي وجمعية المصارف التركية، على مدار يومين، التواصل وتبادل الخبرات بين الجانبين العربي والتركي، بدليل تعهد تركيا والعالم العربي خلال القمّة، تعزيز تعاونهما المالي.

وشارك في إفتتاح القمة، كل من وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشك، ووزيرة الدولة الإماراتية ميثاء بنت سالم الشامسي، ورئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح، ورئيس هيئة التنظيم والرقابة المصرفية شهاب قاوجي أوغلو، ورئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي زياد خلف، وألبسلان ساكار رئيس جمعية المصارف التركية، ورئيس مجلس إدارة بنك تنمية الصادرات في مصر أحمد جلال، في حضور وزراء مال وإقتصاد ومحافظي مصارف مركزية عربية وهيئات ومؤسسات مصرفية ومالية وإقتصادية إقليمية.

الإتربي

في الكلمات، أكد رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، «أهمية علاقات التعاون الإقتصادي مع تركيا، التي تنتمي إلى مجموعة دول العشرين»، موضحاً «أن تركيا واحدة من أهم الدول الإنتاجية التي تتواجد على سلاسل خارطة التوريد الدولية، التي مكّنتها من الإستحواذ على حصة سوقية تبلغ 1% من حجم الصادرات العالمية».

وقال الإتربي: «حين إتخذ إتحاد المصارف العربية قرار عقد هذه القمة الهامة في إسطنبول، كخيار نهائي وإستراتيجي، فلأننا نؤمن بالإنتماء الإقليمي، والرؤية التي تعتمد بإحلال السلام والإستقرار والأمن الدائم والتنمية الإقتصادية المستدامة، وخلق التبادل الإقتصادي والمتبادل، بين دول المنطقة، وإطلاق المبادرات التي تهدف إلى تأمين التكامل الإقتصادي في المنطقة».

أضاف الإتربي: «تعد هذه القمة الإقتصادية الهامة، والتي تدعو إلى التكامل الإقتصادي البناء نظراً إلى ما تتمتع به دول المنطقة العربية، ودولة تركيا من ميزات إقتصادية هائلة، إذ يتمتعا بأكثر المواقع أهمية على وجه الأرض، بوصفهما يربطان بين ثلاث قارات، أفريقيا وآسيا وأوروبا، وثلاثة بحار: البحر الأسود، البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لذا أُشير إلى الآفاق المثمرة ومدى جدوى التعاون الإقتصادي العربي مع دولة تركيا التي ينتمي إقتصادها إلى مجموعة دول العشرين، والتي تضم إقتصادات أكبر دول في العالم، فضلاً عن كونها واحدة من أهم الدول الإنتاجية والتي تتواجد على خارطة سلاسل التوريد الدولية، حيث مكّنها ذلك من إستحواذها على حصة سوقية، تصل نسبتها إلى 1% من حجم الصادرات العالمية، مما جعلها جهة إستثمارية رئيسية لكثير من المستثمرين الدوليين، والشركات المتعددة الجنسيات، الأمر الذي أكسبها

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي

رئيس اتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:
تركيا تُعتبر جهة إستثمارية رئيسية دولية

سوقاً كبيراً جاذباً للأعمال. كما أنه في العام السابق حققت تركيا أكثر من 250 مليار دولار صادرات».

وأشار الإتربي إلى «الآفاق الرحبة لمزيد من التعاون بين الدول العربية وتركيا، والتي تتسم بدور لوجستي وإنتاجي يخلق حالة من التوازن في الأسواق العالمية، في قطاعات مختلفة، وعلى جانب آخر يتمتع العالم العربي بعدد وفير من الموارد الطبيعية، من مناطق شاسعة من هذه الموارد والمواهب، والإمكانات الإقتصادية، ومن دول الخليج الغنية بالنفط، إلى إقتصادات سريعة النمو في شمال أفريقيا، فضلاً عن أن العالم العربي يقدم عدداً لا يُحصى من الفرص للتعاون الإقتصادي، لتقف المنطقة العرربية وتركيا على أُهبة الإستعداد للإستفادة من تراثهما المشترك، ومواقعهما الإستراتيجية لإقامة شراكات إقتصادية ومالية ذات أسس قوية، مدفوعة بعوامل التاريخ والجغرافيا، والهياكل الإقتصادية والتكاملية».

وأشار الإتربي إلى «أن العلاقات بين تركيا والدول العربية تتحسن باستمرار»، وقال: «إن حجم التجارة البيني وصل إلى ما يقرب من 73 مليار دولار»، متوقعاً أن يزور ما يقرب من 10 ملايين سائح تركيا من الدول العربية هذا العام.

الوزير شيمشك

من جهته، رأى وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشك «أن الحل الشامل لتعزيز العلاقات الجيدة بين تركيا والدول العربية هو إبرام إتفاقيات للتجارة الحرة»، وقال إنه «ينبغي ألاّ يخشى العالم العربي توقيع مثل هذه الإتفاقيات مع تركيا، فيما ثبّت مصرف تركيا المركزي سعر الفائدة الرئيسي عند 50% للشهر الثاني توالياً».

وقال شيمشك: «إن إتفاقيات الإتحاد الجمركي بين تركيا والإتحاد الأوروبي، أدّت إلى تطوير الصناعة التحويلية في بلاده»، مبدياً إعتقاده

محمد شيمشك وزير الخزانة والمالية التركي

وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشك:
الحل الشامل لتعزيز العلاقات الجيدة بين تركيا والدول العربية هو إبرام إتفاقيات للتجارة الحرة

أننا «يجب أن نستفيد من الفرص التي توفرها إتفاقيات التجارة الحرة، ونحن منفتحون على التعاون مع جيراننا العرب، ومعاً يُمكننا تطوير المرافق وإنشاء مرافق جديدة، ويُمكن إحياء السياحة، ويُمكننا أيضاً أن ندعم بعضنا البعض في ما يتعلق بالموارد البشرية».

وتابع شيمشك: «أن تركيا والعالم العربي يُمكنهما تطوير التعاون والشراكات في العديد من المجالات»، لافتاً إلى «أن تركيا دولة ذات إقتصاد متنوّع للغاية، وقادرة على المنافسة في مجالات الإنتاج والقيمة المضافة والتكنولوجيا، وتعمل جسراً بين أوروبا وآسيا الوسطى، كما أن العالم العربي غني ومتنوّع بموارده، وهناك فائض في الموازنة، وخصوصاً في دول الخليج، أي أن رأس المال فيه هو رأس مال تصدير، أما في بلادنا فهو رأس مال إستيراد، لذلك، نحن نكمل بعضنا البعض، والعلاقات السياسية على مستوى جيد للغاية».

وقال الوزير التركي إنه «بناء على ذلك يمكننا تفعيل إمكانات الإزدهار من خلال إتفاقيات التجارة الحرة بين تركيا والعالم العربي»، مشيراً إلى «أن تركيا والعالم العربي يُمكنهما تطوير شراكات قوية في مجالات السياحة والبناء والصناعات الدفاعية، ويُمكنهما تنفيذ مشاريع مفيدة للطرفين من حيث التجارة والإستثمار». ولفت شيمشك إلى أنه «عندما يتم الحديث عن إتفاقيات التجارة الحرة ينشأ الخوف في بعض الأحيان، لكن في الواقع عندما يتم تحرير التجارة ينشأ المزيد من الرخاء»، موضحاً أنه «يُمكن القضاء على المخاطر التي قد تنشأ من خلال السياسات والتدابير العامة، لذلك ينبغي للعالم العربي ألاّ يخشى التوقيع على إتفاقيات التجارة الحرة مع تركيا»، مشدّداً على «أن الروابط الإقتصادية بين تركيا والعالم العربي قوية للغاية، ولا تزال هناك إمكانية لإستكشافها»، مضيفاً: «نحن لا نستخدم إمكاناتنا بالكامل، وتطوير الإتصالات والحوارات مهم جداً بين الجانبين». ولفت شيمشك إلى «أن الإستثمارات المتبادلة التي تقوم بها البنوك التركية والعربية مهمة للغاية، وأن كل هذه العناصر تعني سلاسل تربط الجانبين ببعضهما البعض»، ذاكراً «أن تركيا تعمل على تعزيز مركزها المالي، وتقليص عجز الموازنة، ومواصلة التحوُّل الهيكلي»، لافتاً إلى «أن التضخم مرتفع حالياً، لكن الحكومة طوّرت برنامجاً لخفض التضخُّم، ونحن في فترة إنتقالية مدتها عام واحد، وسنواصل خفض التضخُّم على مدى السنوات الثلاث المقبلة»، موضحاً «أن الليرة التركية ستشهد بعض التراجع، لكن التقلبات في سعر الصرف تضاءلت»، مشيراً إلى «أن تركيا تواصل حل مشاكلها الهيكلية».

أوغلو

شهاب قاوجي أوغلو رئيس هيئة التنظيم والرقابة المصرفية

رئيس هيئة التنظيم والرقابة المصرفية شهاب قاوجي أوغلو: العلاقات العميقة والمتجذرة بين تركيا والعالم العربي تكتسب قوة من خلال القطاعين المصرفي والمالي

وقال رئيس هيئة التنظيم والرقابة المصرفية شهاب قاوجي أوغلو، إن «العلاقات العميقة والمتجذرة بين تركيا والعالم العربي، تكتسب قوة من خلال القطاعين المصرفي والمالي، وهذه الوحدة تزداد قوة كل يوم»، موضحاً «أن هدف القمة تعزيز التعاون بين المؤسسات المالية التركية والعربية»، مؤكداً «قوة القطاع المصرفي التركي من حيث جودة الأصول وهيكل رأس المال وكفاية السيولة والربحية، وأنه تغلّب على العديد من الفترات الصعبة ليُصبح أقوى، وتميّز عن الدول النامية الأخرى من حيث أدائه».

وأشار أوغلو إلى «أن إجمالي الأصول التي تديرها الدول العربية في تركيا يبلغ 3.8 تريليونات ليرة تركية، ويشكل هذا المبلغ 14.7 % من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي»، لافتاً إلى «أن المصارف العاملة في تركيا لها 8 فروع في البحرين، و7 في العراق، و1 في قطر، و1 في الصومال، و1 في السودان، و1 في المملكة العربية السعودية، ومكتب تمثيلي في مصر»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي التركي زادت كفاءته من خلال الإستثمارات في التحوُّل الرقمي والإبتكارات التكنولوجية، مع إظهار هيكل أكثر مرونة في مواجهة الصعوبات الإقتصادية بإنشاء نماذج أعمال جديدة».

الحنظل

وديع الحنظل رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية

رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل: زيارة الرئيس التركي إلى العراق مؤخراً ستنعكس إيجاباً على المنطقة العربية بدءاً من مشروع طريق التنمية

وقال رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية وديع الحنظل: إن «سياسة العراق منصبة على الإنفتاح الإقتصادي على جميع الدول، لبناء شبكة علاقات اقتصادية متينة، وجذب الإستثمارات الأجنبية في تطوير البنى التحتية».

وأضاف الحنظل: «أن العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، تمرُّ بعصرها الذهبي، فالتبادل التجاري وصل الى 20 مليار دولار العام الماضي، والتعاون كبير بين الشركات العراقية والتركية في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية داخل العراق»، موضحاً أن «زيارة الرئيس التركي رجب

جانب من مقدم الحضور الرسمي للشخصيات العربية والتركية خلال إفتتاح القمة المصرفية

طيب أردوغان، الى العراق، ستنعكس إيجاباً على المنطقة العربية، بدءاً من مشروع طريق التنمية». وأوضح الحنظل أن «مشروع طريق التنمية العراقي، هو أحد المشاريع التي ستحوّل شكل نقل البضائع بين دول شرق آسيا وأوروبا، لأنه سيُساهم بإختصار الزمن على السفينة المغادرة من ميناء الفاو إلى أوروبا 15 يوماً بالمقارنة مع خطوط النقل الأخرى، كذلك تقليل الكلفة من ناحية التأمين وأجور النقل، التي ستنعكس بشكل إيجابي على السعر النهائي للبضاعة، بالإضافة الى أن المشروع سيوفر أكثر من 100 الف فرصة عمل مباشرة مع إنشاء مصانع كبيرة داخل البلاد».

ولفت الحنظل الى أن «طريق التنمية، سيربط دول الصين والهند والإمارات وقطر والعراق وتركيا وصولاً إلى بريطانيا، من خلال خطوط سكك حديدية وبرية لنقل البضائع والأفراد، وهو المشروع الرائد في المنطقة حالياً، اذ سيُساهم بنقل 15 مليون مسافر سنوياً، وأكثر من 22 مليون طن من البضائع، وسيكلف 17 مليار دولار، مع تحقيق عوائد على العراق تبلغ نحو 5 مليارات دولار سنوياً»، داعياً المصارف العربية والأجنبية، الى «المساهمة في تمويل الإستثمارات مع إستمرار العمل على توفير الضمانات السيادية، بما يساهم في تسريع العمل، وتحقيق التنمية على الجميع»، موضحاً «أن البنك المركزي العراقي، عمل مع نظيره التركي، خلال المرحلة السابقة، على إعتماد الليرة التركية واليورو في تمويل التبادل التجاري بين البلدين».

وأكد الحنظل أن «القطاع المصرفي الخاص، يسير بخطوات متسارعة في النمو، رغم التحدّيات الكبيرة التي تحيط به، وأن بعض المصارف التي واجهت صعوبات في التعامل بالدولار، تواصل عملها بالعملات الأخرى، في تنفيذ تطلعات زبائنها، بالإضافة الى زيادة أنواع الخدمات المصرفية، مما ينعكس بشكل إيجابي على عمل القطاع في زيادة نسبة الشمول المالي»، موضحاً «أن السياسة النقدية، التي يقودها البنك المركزي العراقي، خلال المرحلة الحالية، عملت بنجاح كبير، إذ أسهمت في خفض التضخم من 7.5 % إلى3.8 %»، مشيراً الى أن «إحتياطي العراق من العملة الأجنبية، وصل إلى أكثر من 111 مليار دولار، والذهب إلى 145.6 طناً مما يجعله في المرتبة الخامسة عربياً». وإذ أمل الحنظل في أن تخرج القمة المصرفية بـ «قرارات عاجلة تُساهم في تغيير وجه المنطقة إقتصادياً وتبعث الأمل لشعوبنا، التي تعاني آثار التضخُّم وإرتفاع الأسعار وهجرة المستثمرين الأجانب»، ختم قائلاً: «إن العراق من البلدان الملتزمة في ملف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق ما أعلنته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا «مينا فاتف»، وهو مؤشر تعتمد عليه جميع البلدان»، مشيداً بـ «دور البنك المركزي والقضاء العراقي في المحافظة على تصنيف العراق عالمياً ضمن الدول الملتزمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

البسلان

ألبسلان ساكار رئيس جمعية المصارف التركية

وتحدث ألبسلان ساكار رئيس جمعية المصارف التركية عن أهمية العلاقات المصرفية العربية – التركية، وسبل التعاون المصرفي وأهميته في سبيل تعاون أفضل، مشيداً بالعلاقات المصرفية والإقتصادية العربية – التركية.

tera bank

A Future-Ready Bank

Opportunities to grow in strategic business lines that focus on next generation modalities.

Cultivating resilience in response to the evolving banking landscapes, we take pride in our innovative approaches that highlight our forward-thinking strategies as an international investment bank.

terayatirimbankasi.com.tr

إتحاد المصارف العربية

رندة الصادق الشخصية المصرفية العربية للعام 2024

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي يقدم الدرع التقديرية إلى رندة الصادق الشخصية المصرفية العربية للعام 2024 في حضور الأمين العام د. وسام فتوح ووزير المالية والخزانة التركي محمد شيمشيك و وزيرة الدولة الإماراتية ميثاء بنت سالم الشامسي

شهدت القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2024، في ختام حفل الإفتتاح، تكريم المدير العام التنفيذي للبنك العربي رندة الصادق، التي نالت جائزة «الشخصية المصرفية العربية للعام 2024»، والتي قدم لها الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح.

وقال د. فتوح: «تُعتبر الصادق مصرفية بارزة في مسيرة تميّزت على مدى 38 عاماً في القطاع المصرفي، حيث بدأت مسيرتها كمحلل مالي في بنك الكويت الوطني، وصعدت لتصبح المدير العام للمجموعة الدولية. في العام 2010، إنضمت للبنك العربي، وتم تعيينها مدير عام تنفيذي في العام 2022. وقد تم تصنيفها ضمن أقوى الشخصيات في مجال الاعمال في منطقة الشرق الأوسط لسنوات متتالية عدة».

وقدم د. وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، الشخصية المصرفية العربية للعام 2024، وهي رندة صادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي، الأردن، وألقت الصادق كلمة شكرت فيها إتحاد المصارف العربية على لفتته باختيارها الشخصية المصرفية العربية لعام 2024

تبادل الجوائز بين إتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف التركية

وجرى تبادل الجوائز بين إتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف التركية تحت عنوان «شراكة مستمرة».

رندة الصادق المدير العام

رندة الصادق تتوسط محمد الإتربي وإياد العسلي

رندة الصادق تتوسط الشخصيات الرسمية المشاركة في القمة المصرفية العربية - التركية في إسطنبول

جلسات القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول
ناقشت التعاون الإقتصادي الإستراتيجي العربي – التركي
في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية

شخصيات رسمية عربية وتركية في مقدم الحضور خلال إفتتاح القمة المصرفية في إسطنبول

ناقشت جلسات القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول على مدار يومين في أربع جلسات، محاور «التعاون الإقتصادي الإستراتيجي العربي التركي في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية»، و«المخاطر المناخية والأمن الغذائي»، و«النمو الإقتصادي العالمي والأوضاع النقدية»، و«التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية».

اليوم الأول

الجلسة الأولى

«التعاون الإقتصادي الإستراتيجي العربي - التركي في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية»

الوزيرة الشامسي

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «التعاون الإقتصادي الإستراتيجي العربي – التركي في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية»، محاور تحقيق تحالف إقتصادي عربي – تركي، والعلاقات المصرفية العربية – التركية، وتعزيز التجارة الثنائية، وشروط تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر الثنائي.

تحدث في الجلسة الأولى كل من: ميثاء بنت سالم الشامسي وزيرة الدولة الإماراتية، والمهندس زياد خلف رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي، وديديم شاهين شاكماك نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات، Alternatif Bank، وإسماعيل عبدالغفار إسماعيل رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري (AASTMT)، وأحمد جلال رئيس مجلس إدارة بنك تنمية الصادرات.

قالت ميثاء بنت سالم الشامسي وزيرة الدولة الإماراتية: «إن العلاقات بين الإمارات وتركيا تسارعت بفضل جهود رؤساء الدولتين»، مشيرة إلى «أن هذه العلاقات مربحة للجانبين وستُقدم مساهمات كبيرة في تنمية المنطقة»، معتبرة «أن العلاقة بين البلدين ليست مجرّد علاقة تجارية بل وصلت إلى مستوى التحالف».

المهندس خلف

وأوضح المهندس زياد خلف رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي: «أن العالم يمرُّ بتغيُّر وتحوُّل كبيرين، وأن تركيا والعالم العربي دخلا في مسار جديد من التعاون الإقتصادي»، مؤكداً «أهمية تطوير التعاون مع الرؤية التنموية بين دول الشرق الأوسط»، مشيراً إلى «أن العلاقات الإقتصادية بين العراق وتركيا دخلت حقبة جديدة على المستوى الجيوسياسي من خلال مشروع «طريق التنمية».

ولفت خلف إلى «أن تركيا التي تتمتع بأداء متميّز بين مجموعة العشرين، حيث تُعتبر الشريك الإستراتيجي المهم في قطاع النفط والطاقة للعراق».

جلال

من جانبه، قال أحمد جلال، رئيس مجلس إدارة بنك تنمية الصادرات في مصر: «إن التجارة بين تركيا والعالم العربي في تزايد، وأن الصادرات التركية للعالم العربي تنمو بمعدل سنوي 10%»، مؤكداً «أهمية القمة المصرفية العربية – الدولية في إقامة التحالفات والتعاون الإقتصادي والربط بين أفريقيا وآسيا».

الجلسة الثانية

«المخاطر المناخية والأمن الغذائي»

كارول شرفان، إبراهيم أوزتوب، ومحمد أوغوتشو ، Sahba Sobhani ، بيلين اتامان اردونميز

تناولت الجلسة الثانية، بعنوان «المخاطر المناخية والأمن الغذائي»، محاور التغيُّرات المناخية وإنعكاساتها على الأمن الغذائي، والإستثمارات العربية – التركية عبر الحدود في مجال إنتاج الغذاء، وتحديات الأمن المائي وتأثير المخاطر المناخية على الإستقرار المالي.

تحدث في الجلسة الثانية كل من: إبراهيم أوزتوب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك التنمية والاستثمار التركي، وكارول شرفان، مديرة المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ؛ ومديرة مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية الإسكوا – لبنان، ومحمد أوغوتشو شركاء الموارد العالمية/ المملكة المتحدة، ورئيس نادي الطاقة في البوسفور/ إسطنبول، ونادي لندن للطاقة، وSahba Sobhani مدير مركز إسطنبول الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمة القطاع الخاص في التنمية. وأدار الجلسة بيلين اتامان اردونميز مديرة جمعية البنوك التركية.

كارول شرفان

بيلين اتامان اردونميز

جانب من الحضور المصرفي العربي – التركي في القمة المصرفية

اليوم الثاني

محافظ البنك المركزي التركي فاتح قره خان في اليوم الثاني ماقبل الجلسة الأولى، تحدث محافظ البنك المركزي، التركي فاتح قره خان، عن السياسة النقدية لبلاده والتي ستواصل دعم نمو القطاع المصرفي في البلاد، مشيداً بالتعاون مع القطاع المصرفي العربي لما يخدم العمل المشترك مع المصارف التركية.

الجلسة الأولى

«النمو الإقتصادي العالمي والأوضاع النقدية»

تناولت الجلسة الأولى بعنوان «النمو الإقتصادي العالمي والأوضاع النقدية» محاور تأثير التوترات الجيوسياسية على النمو وتوقف التجارة الدولية وسلاسل التوريد، وتأثير إرتفاع أسعار الفائدة على التضخم، وحركة تدفقات رؤوس الأموال والإستثمارات العالمية، ودور التمويل الإسلامي في تنويع سبل النمو الإقتصادي وتباطؤ النمو العالمي.

تحدث في الجلسة كل من: غابريال دي بيللا الممثل المقيم الأول للجمهورية التركية – صندوق النقد الدولي **IMF**، وعدنان أحمد يوسف رئيس جمعية مصارف البحرين، و**Hedwige Nuyens** المدير العام للإتحاد المصرفي الدولي **IBFED**، لندن، وإياد العسلي المدير العام للبنك العربي الإسلامي الدولي، و**Levent Güven** نائب الرئيس التنفيذي للخزانة والمؤسسات المالية، تركيا. وأدار الجلسة الدكتور علي عوده مدير الأبحاث الإقتصادية في إتحاد المصارف العربية.

الجلسة الثانية

«التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية»

مشاركة مصرفية عربية - تركية

تناولت الجلسة الثانية بعنوان «التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية الرقمية» محاور التحوُّل الرقمي في الخدمات المصرفية، البنوك وشركات التكنولوجيا المالية: التعاون أو المنافسة والذكاء الإصطناعي يُغيّر المشهد المصرفي.

تحدث في الجلسة الرابعة كل من: د. سالم عيتاني، رئيس مجلس إدارة المدير العام لشركة تاتش، و**Avsar Gurdal** المدير العام لـ «ماستركارد الدولية»، تركيا، و**Baybars Altuntas**، مستشار أول سابق لمجموعة بورصة لندن، و**Gokmen Ylhan** الرئيس التنفيذي لـ **ASIR BANK**، تركيا، و**Halil Ozcan** نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الرقمية، **Burgan Bank**، تركيا، و**Sallianne Taylor** مسؤول العلاقات الحكومية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، بلومبورغ، المملكة المتحدة، و**Burcu Civelek Yuce** نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد والحلول الرقمية، **AKBANK**، تركيا، وإبراهيم سرور الرئيس التنفيذي لشركة **OXShare**، لبنان. أدار الجلسة سليمان بردى رئيس معهد الإبتكار العالمي، لبنان.

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
الخبرة والثقة
Trust & Experience

الإدارة العامة - المركز الرئيسي - عدن

بثقتكم تستمر مسيرة نجاحاتنا

جائزة التميّز والإنجاز
المصرفي العربي لكفاءته
وتميُّزه للعام 2021-2020

للعام الثالث على التوالي
البنك الأهلي اليمني يحوز
على جائزة أفضل بنك في
اليمن 2023

جائزة
كأفضل بنك في
اليمن 2022

جائزة التميّز
للعام
2020-2021

55
عاماً
من العطاء
2024 - 1969

«The Banker» منحت البنك الأهلي
اليمني جائزتين كأفضل بنك في
اليمن عامي: 2006 - 2007

خدمة المعاملات المالية الإلكترونية
IBS URL: https://ibs.nbyemen.com/IBS/index.jsp
Phone: (2 967+) 250582
Call Center: (2 967+) 250581
Email: pay.cards@nbyemen.com
Website: www.nbyemen.com

على هامش القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول
رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي:
نتوقع أن تنشأ فرص كثيرة بين تركيا والدول العربية في السنوات المقبلة وأن تزداد الأعمال والإستثمارات

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي

على هامش القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024، التي نظمها إتحاد المصارف العربية على مدار يومين، في إسطنبول، تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قال رئيس مجلس إدارة الإتحاد محمد الأتربي: «إن هناك الكثير من الإمكانات والفرص في تركيا وهذا هو الوقت المناسب للإستثمار فيها».

وأضاف الإتربي في حوار أجراه موقع «الأناضول»: «أن هناك تطورات إيجابية في الإقتصاد التركي»، لافتاً الإنتباه إلى «السياسات المطبقة مع الإدارة الإقتصادية الجديدة»، مشيراً إلى «أن العلاقات بين تركيا والدول العربية تتحسن بإستمرار»، وقال: «إن حجم التجارة البيني وصل إلى ما يقرب من 73 مليار دولار»، متوقعاً «أن يزور ما يقرب من 10 ملايين سائح تركيا من الدول العربية هذا العام».

وأفاد الإتربي «نتوقع أن تنشأ فرص كثيرة بين تركيا والدول العربية في السنوات المقبلة، وأن تزداد الأعمال والإستثمارات»، مشيراً إلى «التطورات الأخيرة في العلاقات بين تركيا ومصر»، موضحاً «أن الكثير من المصريين يحبون زيارة تركيا».

وقال الإتربي: «هناك العديد من الأتراك الذين يزورون مصر، يجب أن نستفيد من هذه الفرصة، الموسم الذي نجذب فيه معظم السياح هو الشتاء، وتركيا في الصيف، لذلك يجب إنتهاز الفرصة لزيادة الوضع المربح للجانبين بين البلدين تركيا ومصر».

وفي ما يخص الفرص في القطاع المصرفي قال الأتربي «إن الفرص المتاحة في القطاع المصرفي في تركيا أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة»، موضحاً «في السنوات السابقة كان هناك تضخّم مرتفع والعديد من الصعوبات، تركيا دولة متطوّرة، ونعتقد أن هناك الكثير من الفرص والإمكانات فيها، ولهذا السبب نحتاج إلى زيادة الإستثمار في تركيا، وأعتقد أن هذا هو الوقت المناسب للإستثمار».

وفي ما يتعلق بالتجارة، قال الإتربي: «إن إمكانات الإستثمار في تركيا تتزايد تدريجا» مؤكداً «أن الإقتصاد التركي سجل نمواً بنسبة 4.5% في العام الماضي، ويُتوقع أن يحقق نمواً كبيراً هذا العام، وأن ينخفض التضخم أكثر في السنوات المقبلة هذه فرص للإستثمار فيها».

أضاف الإتربي: «أن هناك العديد من الفرص التجارية بين الدول العربية وتركيا»، مؤكداً «أن حجم التجارة سيزداد في السنوات المقبلة، فهو يزيد بمعدل 10% كل عام، وربما تزيد هذه النسبة أكثر»، مشيراً إلى «تزايد أهمية الصناعة والسياحة في العلاقات التجارية بين تركيا والدول العربية»، موضحا أن «أن تركيا تتمتع بإمكانات في المجال الرقمي».

وختم الإتربي قائلاً: «يمكن للدول العربية الحصول على معلومات حول قضايا مثل التحوُّل الرقمي، والمصرف الرقمي، إذ إن هناك العديد من الفوائد المتبادلة بين تركيا والدول العربية».

حضور رسمي عربي – تركي

د. فتوح

د. وسام فتوح أمين عام إتحاد المصارف العربية

من جهته، قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح إن «الإتحاد يتلقى طلبات كثيرة للإستثمار في تركيا»، مؤكداً أن «تركيا تتمتع بنظام مصرفي قوي، وأن الإقتصاد التركي يتطور وينمو بشكل دائم».

وأضاف د. فتوح: أن «حجم التعاون التجاري بين تركيا والعالم العربي في مستوى عال حيث يبلغ72 مليار دولار، وهذا يدفع المصارف العربية إلى الإهتمام بتركيا»، ذاكراً «أن المشاركين في القمّة، متحمسون للغاية للقيام بتعاون ثنائي».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: العلاقة بين العالم العربي وتركيا وثيقة للغاية مما يزيد من إقبال المستثمرين المتميزين

وأشار د. فتوح إلى «وجود مستوى عال جداً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي التركي».
وأضاف د. فتوح: «أن هذه أشياء نريد أن نتعلّمها، ولهذا السبب نقوم بالتعاون مع إتحاد المصارف التركية بترتيب لقاءات بين الوفود من الجانبين»، مشيراً إلى «العلاقة بين العالم العربي وتركيا وثيقة للغاية، وهذا الأمر يزيد من إقبال المستثمرين المتميزين على القدوم والإستثمار في تركيا».

إتحاد مصارف الكويت شارك في القمة المصرفية العربية الدولية

شارك اتحاد مصارف الكويت في القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2024 التي أقيمت في مدينة إسطنبول على مدار يومين، تحت رعاية رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان وذلك في حضور رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح، والشيخ محمد الجراح الصباح رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي، رئيس اللجنة التنفيذية وعضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، ونائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب السيد عماد جواد بوخمسين.

وأكد الشيخ أحمد دعيج الصباح أهمية هذه القمة والتي تهدف إلى تعزيز الشراكات العربية الإقليمية الإقتصادية، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات لتطوير الإستثمار الثنائي والتعاون المالي خاصة في ما يتعلق بمجالات التكنولوجيا المصرفية لمواكبة التطورات في الخدمات المالية العالمية وتعزيز الإبتكار من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية.

في سياق القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول
غداء اليوم الأول لإتحاد المصارف العربية على شرف المدعوين

في سياق القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول، التي إستمرت يومين، تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أقام إتحاد المصارف العربية، الجهة المنظمة للقمة، حفل غداء في ختام اليوم الأول، على شرف المدعوين.

في سياق القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول
غداء اليوم الثاني للإتحاد المصارف العربية على شرف المدعوين

في سياق القمّة المصرفية العربية – الدولية 2024 في إسطنبول، التي إستمرت يومين، تحت رعاية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أقام إتحاد المصارف العربية، الجهة المنظمة للقمة، حفل غداء في ختام اليوم الثاني، على شرف المدعوين.

حفل إستقبال ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية

على هامش ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي العُماني، تحت رعاية طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني وحضوره، في مدينة مسقط، سلطنة عُمان، جرى حفل إستقبال للوفود المشاركة في الملتقى ما قبل حفل الإفتتاح.

مـــصـــرف التـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمه لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة لانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

نظمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «المركزي العماني»
ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية

العمري: القطاع المصرفي العماني مستقرّ جداً
فتوح: لم نشهد أي تأثير سلبي على القطاع المصرفي العماني

شكّل ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، الذي نظّمه إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي العُماني، تحت رعاية طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني وحضوره، في مدينة مسقط، سلطنة عُمان، فرصة للمختصين في إدارة المخاطر لتبادل الخبرات والمعرفة في ما بين هذه النخب والمشاركين أيضاً، وذلك بهدف تعزيز ثقافة إدارة المخاطر الحديثة في أوساط المصرفيين العرب، والتعرُّف على أحدث المتطلبات الرقابية في هذا المجال في ظلّ التطورات الجيوسياسية التي تعصف في المنطقة وما تفرزه من مخاطر.

وشارك في الملتقى، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح، وعبد الحكيم بن عمر العجيلي رئيس مجلس ادارة جمعية المصارف العُمانية، في جلسة نقاشية بعنوان «إدارة سليمة للمخاطر ونمو اقتصادي مستدام»، في حضور ومشاركة أكثر من 250 مشاركاً من المصارف العُمانية والعربية.

كما حضر الملتقى نحو 250 مشاركاً من المصارف العُمانية والعربية، وخبراء من الأمانة العامة للجنة بازل للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى نخبة مميّزة من الخبراء العالميين والعرب في إدارة المخاطر، ومدراء التدقيق، والسلطات الرقابية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، بهدف رفع مستوى الوعي بين عامة الجمهور حول أهمية هذه القضايا والتدابير الوقائية الممكنة للحد من المخاطر.

وقد تطرّق الملتقى إلى موضوعات عدة مثل نهاية طريق بازل III، وكيفية ضمان قابلية بقاء وإستدامة المصارف، ومخاطر الإئتمان وضمان جودة القروض في بيئة اقتصادية غير مؤكدة، ورقمنة عالم المال، والتمويل الإسلامي.

كما تناول الملتقى أحدث المستجدات العالمية في إدارة المخاطر المصرفية في ظل تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية، والإجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة بعد عملية طوفان الأقصى، والصراع في منطقة البحر الأحمر وأثره على التجارة الدولية وأثر كل ذلك على مصارفنا العربية.

طاهر بن سالم العمري
الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني

الدكتور وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

وقال طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني: «إن القطاع المصرفي العُماني مستقر جداً، وأداءه جيد، ومؤشراته متوافرة بوضوح، ومتاحة للجميع، وتبين بطبيعة الحال أنها غير متأثرة بالظروف المحيطة في المنطقة والعالم»، مشيراً إلى «أن هذا الملتقى كما سائر الملتقيات والمؤتمرات، سلّط الضوء على ما هو مطلوب في ما يتعلق بإدارة المخاطر، وتالياً تفادي أي مخاطر قد تتسبّب بالإنهيار المالي الذي حصل مؤخراً في السوق الدولية».

بدوره، قال الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية: «إننا لم نشهد في القطاع المصرفي العُماني ولا في القطاع المصرفي العربي عموماً أي تأثير سلبي على أدائهما، نظراً إلى الظروف المحيطة في المنطقة مثل حربي السودان وغزة وغيرهما»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي العُماني يحقق نتائج كبيرة ومهمة وممتازة في ظل الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي وسياساته الحكيمة».

العجيلي

عبد الحكيم بن عمر العجيلي
رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف العُمانية:
البنوك العُمانية في مستوى متماسك وتتعامل مع المخاطر بمعايير عالمية عالية

أما عبد الحكيم بن عمر العجيلي رئيس مجلس ادارة جمعية المصارف العُمانية، فقال: «لا شك في أن بنوك سلطنة عُمان قد تعرّضت لمخاطر، أسوة بمصارف عربية ودولية أخرى، لكن نظراً إلى السياسات الحكيمة التي يتبعها البنك المركزي، والتوجيهات التي يتبعها في التعامل مع هذه التحدّيات، فقد بقيت البنوك المحلية في مستوى متماسك، من خلال التعامل مع هذه المخاطر، بمعايير عالمية عالية المستوى».

جانب من الحضور الرسمي خلال إفتتاح الملتقى

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وِسام فتوح يقدم هدية تذكارية لرئيس مجلس إدارة جمعية المصارف العُمانية عبد الحكيم العجيلي

جلسات ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية في مسقط
ناقشت نهاية إتفاقية بازل 3 (بازل 4): الآثار المترتبة على البنوك في المنطقة ومخاطر الائتمان – ضمان جودة القروض في بيئة إقتصادية غير مستقرة

ناقشت جلسات ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية في مسقط، في خمس جلسات مناقشة، محاور نهاية إتفاقية بازل 3 (بازل 4): ما هي الآثار المترتبة على البنوك في المنطقة؟ ومخاطر الائتمان - ضمان جودة القروض في بيئة إقتصادية غير مستقرة، والتمويل الإسلامي: إدارة المخاطر في ضوء معايير كفاية رأس المال في الصيرفة الإسلامية، ورقمنة التمويل: المخاطر والتحديات، الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بالنماذج المعتمدة على البيانات، وكيفية ضمان إستمرارية البنك وإستدامته.

بداية، عُرضت كلمتان رئيسيتان، تحدث في الأولى Asia Taha Mohammed Al Raisi، المدير العام، التنظيم، قطاع الإشراف والتنظيم، البنك المركزي العُماني، وفي الثانية مارك فرج، عضو الأمانة العامة للجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، إشراف، سويسرا.

مارك فرج

آسيا طه الرئيسي

اليوم الأول

جلسة المناقشة الأولى

«التعاون الإقتصادي الإستراتيجي العربي - التركي في ظل التوترات الجيوسياسية العالمية»

نهاية إتفاقية بازل 3 (بازل 4):
ما هي الآثار المترتبة على البنوك في المنطقة؟

تناولت جلسة المناقشة الأولى بعنوان نهاية إتفاقية بازل 3 (بازل 4): ما هي الآثار المترتبة على البنوك في المنطقة؟ وتضمّنت محاور تغييرات جديدة على المنهج الموحد لقياس مخاطر الإئتمان، تغييرات جديدة على النهج الموحّد لقياس المخاطر التشغيلية، القيود المفروضة على إستخدام النماذج الداخلية والتحدّيات التي تواجه المنظمين والتحدّيات التي تواجه المصرفيين.

أدار الجلسة محمد الخليل مدير الإشراف الإحترازي - سلطة دبي للخدمات المالية، دبي – الإمارات العربية المتحدة.
تحدث في الجلسة كل من: ربيع نعمة خبير الرقابة المصرفية (البنك المركزي العُماني)، زهرة عبد الأمير ضابط المخاطر الرئيسي، عُمان، البنك العربي، سليم الريامي، مدير قسم الامتحانات (البنك المركزي العُماني)، وThibault Thomas شريك، إدارة المخاطر والتمويل والخزانة، لوكسمبورغ، وBryan Stirewarlt، ريادي تنظيمي للخدمات المالية - عين دبي.

جلسة المناقشة الثانية

مخاطر الائتمان – ضمان جودة القروض في بيئة إقتصادية غير مستقرة

تناولت جلسة المناقشة الثانية بعنوان: مخاطر الائتمان – ضمان جودة القروض في بيئة إقتصادية غير مستقرة، والتي تضمّنت محاور معايير الإكتتاب الإئتماني، تأثير إرتفاع أسعار الفائدة والمخاطر المالية المرتبطة بالمناخ. أدارها Awais Chaudhry رئيس إدارة الميزانية العمومية – بنك الخليج الدولي، المملكة العربية السعودية. إنقسمت جلسة المناقشة الثانية إلى جزأين، في الجزء الأول تحدث كل من: مارك فرج، عضو الأمانة العامة للجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، إشراف، سويسرا، وThibault Thomas شريك، إدارة المخاطر والتمويل والخزانة، لوكسمبورغ، وChristian Spindler، خبير في المخاطر المناخية وإداراتها، سويسرا، وحنا صراف كبير مسؤولي المخاطر،starling bank international، إيرلندا.

وفي الجزء الثاني تحدث كل من: Ahmad Alkiswani، ريادي، قطاع الخدمات المالية – شركة برايس ووترهاوس كوبرز PWC، الكويت، وعبير اليعقوبي، القائم بأعمال مدير إدارة التراخيص، البنك المركزي العُماني وBryan Stirewarlt، ريادي تنظيمي للخدمات المالية – عين دبي.

اليوم الثاني

جلسة المناقشة الأولى

التمويل الإسلامي: إدارة المخاطر في ضوء معايير كفاية رأس المال في الصيرفة الإسلامية

تناولت جلسة المناقشة الأولى التمويل الإسلامي: إدارة المخاطر في ضوء معايير كفاية رأس المال في الصيرفة الإسلامية. في بدايتها، ألقى كلمة رئيسية محمد الجهوري، المدير العام، الإستقرار المالي والبحوث، قطاع الإستقرار المالي – البنك المركزي العُماني.

أدار الجلسة سهيل الزدجالي، مساعد الأمين العام، الموارد البشرية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية -IFSB ، ماليزيا. تحدث فيها كل من: Najmul Hussain نائب رئيس مجلس المحاسبة، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، ومحمد الهاشمي مساعد مدير عام الحوكمة والإمتثال، بنك نزوة، عُمان، وسليمان الحارث، كبير المحللين المصرفيين، البنك المركزي العُماني، وهشام هـ. موسى، مسؤول تمويل المشروع والتشغيل، صحار الدولي.

محمد الجهوري

جلسة المناقشة الثانية

رقمنة التمويل: مخاطر و تحديات الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بالنماذج المعتمدة على البيانات

تناولت جلسة المناقشة الثانية رقمنة التمويل: المخاطر والتحديات الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بالنماذج المعتمدة على البيانات. أدارها Firas Al Lawati مدير عام تكنولوجيا المعلومات، البنك المركزي العُماني، وتحدث فيها كل من: الخبير رامي شاهين، الأردن، وآمنة بلوشي، كبير موظفي أمن المعلومات، بنك نزوة، عُمان، Christian Spindler الخبير في الذكاء الإصطناعي، Ahmad Alkiswan، ريادي، قطاع الخدمات المالية - شركة برايس ووترهاوس كوبرز PWC، الكويت.

جلسة المناقشة الثالثة

كيفية ضمان إستمرارية البنك وإستدامته

تناولت جلسة المناقشة الثالثة، بعنوان كيفية ضمان إستمرارية البنك وإستدامته، وتضمّنت محاور تقييم نماذج الأعمال، وإستكشاف إستراتيجيات النجاح على المدى الطويل، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة في مواجهة التحديات والشكوك المستمرة والمرونة التشغيلية.أدار الجلسة ربيع نعمة خبير الرقابة المصرفية (البنك المركزي العُماني)، وتحدث فيها كل من: حنا صراف كبير مسؤولي المخاطر،starling bank international ، إيرلندا، السيدة شيما بنت هلال بوسعيدي، مدير قسم البحوث الاقتصادية، البنك المركزي العُماني، رانيا الزدجالي، مديرة قسم قطاع التنمية، البنك المركزي العُماني، يوسف حسن، خبير مصرفي، الرئيس السابق لرقابة الخدمات المصرفية للأفراد، البنك المركزي العُماني ومحمد الخليل مدير الإشراف الإحترازي - سلطة دبي للخدمات المالية، دبي.

حضور مصرفي عماني - عربي

الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. فادي خلف:
هل يُعطى أصحاب الإرادة الطيبة الفرصة ليصلحوا ما أفسدته السياسة؟

كتب الأمين العام لجمعية مصارف لبنان الدكتور فادي خلف، في إفتتاحيته في التقرير الشهري للجمعية، بعنوان «المركزي بين الحاضر والتحدّيات»، جاء فيها: «تبدّلت مقاربة مصرف لبنان للأزمة المالية وطريقة التعامل معها منذ بداية آب (أغسطس) 2023، فأين ظهر التمايز في سياسات مصرف لبنان ما بعد هذا التاريخ المفصلي وما هي تحدياته المستقبلية؟

يُمكن إستخلاص النتائج على أرض الواقع من خلال الحقائق التالية:

1- بين الأمس واليوم

- المعالجات أصبحت ترتكز أكثر على نقاش تقني بين المصرف المركزي والمصارف (وإن لم تتطابق وجهات النظر في عددٍ من المجالات).
- إقرار المصرف المركزي بمبدأ الأزمة النظاميّة، إذ إن الدولة هي المسؤول الأول عن الأزمة وقد بدّدت الأموال وعليها مسؤولية إعادتها، على أن تتم دراسة السبل المناسبة للتسديد في المراحل المقبلة، نظراً إلى ضعف إمكانات الدولة حالياً.
- إن أي حلول لا تأخذ في الإعتبار إستمرارية القطاع المصرفي، هي غير قابلة للحياة وتقضي على أي أمل بإعادة بناء هذا القطاع، وبالتالي على أي إمكانية لإطلاق الإقتصاد من جديد.
- ما من أحد يعتقد اليوم بإمكانية إعادة الودائع بشكل آني وفوري، لكن هذا لا يتعارض مع ضرورة إعادة الحقوق تدريجاً لأصحابها في كافة الطرق المتاحة.
- غربلة الودائع بحسب مصدرها، وتصنيف المودعين بين مودع ومستثمر ومَن إستفاد من الفوائد المرتفعة.
- فصل الودائع الناجمة عن عمليات إستفاد أصحابها من الأزمة على حساب المودعين، عبر تجارة الشيكات وعبر صيرفة.
- دراسة وضع المقترضين الذين أثروا على حساب المودعين، كما والمتعاملين الذين استفادوا من عمليات الدعم والتهريب.
- تنقية ميزانيات المصارف وإظهار الفرص الإستثمارية فيها، كما والتصدّي لمحاولات القضاء على القطاع.
- توحيد سعر الصرف دون المس بإحتياطات المركزي من العملات الأجنبية.
- تطبيق المعايير المحاسبية عينها على ميزانيات المصارف وعلى ودائعها لدى مصرف لبنان. فزمن الكيل بمكيالين قد إنتهى.
- الإقرار بأن التوظيفات الإلزامية في مصرف لبنان هي ملك المصارف.
- عدم جواز تمويل أي عجز للدولة من قبل المصرف المركزي خارج الأطر القانونية، مهما علا الصراخ وكَثُرت الضغوطات السياسية.
- عدم القبول بالعودة إلى الحلول الجزئية التي تهدف إلى كسب الوقت.
- عاد مصرف لبنان إلى لعب دوره الطبيعي المنصوص عنه في قانون النقد والتسليف، لا أكثر ولا أقل.

- تم تصحيح ميزانية مصرف لبنان وتوضيح جزء مهم من بنودها، بإنتظار إستكمال ما تبقّى من توضيحات.
- للمرة الأولى منذ عقود تتسلم جمعية مصارف لبنان أرقاماً إحصائية، كانت تطالب بها منذ سنين، تُبيِّن حقيقة الوضع القائم.
- التوقف عن إستعمال إمتياز مصرف لبنان بطبع الليرة Seignorage لتغطية خسائره عبر إعتبارها خسائر مؤجلة.

2- التحدّيات المستقبلية

- ضبط الإقتصاد النقدي من التفلُّت وتوجيهه نحو القطاع المصرفي.
- المواءمة بين ضبط الكتلة النقدية وحاجات من ليس له مداخيل سوى حسابه المصرفي (الدولار المصرفي).
- حماية السيولة المخصصة لصغار المودعين في الداخل من إمكانات كبار المودعين في الخارج.
- حماية موجودات مصرف لبنان (ذهب وعملات) من الدعاوى القضائية في الخارج.
- العمل على ضمان المصاريف التشغيلية للمصارف، بإنتظار عودة القطاع إلى نشاطه الطبيعي.
- العمل على عودة المصارف إلى ممارسة دورها المتعارف عليه في الإقتصاد.
- التأكيد على جلوس كافة المعنيين في مشروع إعادة هيكلة المصارف على الطاولة.

ما سبق، هو إحدى القراءات للسياسات الحالية لمصرف لبنان وتحدياته المستقبلية، فهل يُعطى أصحاب الإرادة الطيبة الفرصة ليصلحوا ما أفسدته السياسة؟ أم تبقى مقولة «لا يُصلِحُ العطار ما أفسده الدهر» قائمة، في بلد شبَّ بعضهم على شيء فشيَّبونا عليه».

أرباح بنك دخان تنمو 2% في الربع الأول من العام 2024

أحمد هاشم، الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك دخان

شوقي ضاهر، مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة في بنك دخان

نمت الأرباح الصافية لبنك دخان في الربع الأول من العام 2024 بنسبة 2 % على أساس سنوي إلى 423 مليون ريال.

ودعم نمو ربحية البنك ارتفاع إجمالي الايرادات بنسبة 15 % إلى نحو 1.4 مليار ريال، بينما ساهم إنخفاض قيمة الايرادات غير التشغيلية بنسبة 93 % في تقلص صافي الربح.

وأظهرت البيانات المالية للبنك في نهاية مارس/ آذار 2024 إنخفاض قيمة التمويلات المتعثرة إلى 4.3 مليار ريال، وبما يمثل 5.1 % من إجمالي موجودات التمويل، في حين إرتفع إجمالي مخصص إنخفاض قيمة التمويل إلى نحو 25 مليون ريال قياساً بـ 7.4 ملايين ريال في الربع المقابل من العام 2023.

جائزتا «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في العالم 2024» و«أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر لعام 2024»

من جهة أخرى، أعلن بنك دخان فوزه بجائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر 2024»، وفق مجلة «غلوبال فاينانس» إحدى المجلات العالمية الرائدة المتخصصة في إجراء تقييمات دقيقة للمؤسسات المصرفية والمالية في أكثر من 150 دولة لتحديد أفضلها من حيث الأداء وثبات معدّلات النمو، في إنجاز جديد يعكس التميُّز المستمر والريادة التي يتمتع بها البنك في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى العالمي، وإلتزامه الأوسع بتلبية المتطلّبات المتزايدة لعملائه، لا سيما في ما يخص الخدمات الرقمية، مما يُعزّز مكانته كخيار مصرفي مفضل للعملاء الراغبين في الإستفادة من خدمات بنكية متقدّمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما حصد بنك دخان أيضاً وفق المجلة عينها، جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في العالم 2024» للعام الثالث توالياً، والتي تسلّط بدورها الضوء على مدى مرونته وما يقدّمه من محفظة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول والخدمات التمويلية والمصرفية والإستثمارية الأكثر تطوّراً والمصمّمة خصيصاً وفق تطلعات وطموحات واحتياجات عملائه كافة المتغيّرة باستمرار عملائه كاف، وبخاصة ذوي الملاءة المالية العالية.

بنك دخان
DUKHAN BANK

وأبدى أحمد هاشم، الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك دخان، ترحيبه بتتويج بنك دخان بهاتين الجائزتين قائلاً:

«نفخر جداً لحصول بنك دخان على جائزة «أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر 2024» والتي تُمنح للمؤسسات المالية الرائدة بعد تقييم شامل يجريه كوكبة من خبراء تقييم أداء المؤسسات المصرفية والمالية في العالم في «غلوبال فاينانس»، مشيراً إلى أن هذا الفوز «يُبرز إلتزام بنك دخان الراسخ بتقديم منتجات وخدمات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تُعزّز تجربة العملاء، وتحافظ على مكانته الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الخاصة الذي يتغير بوتيرة متسارعة، لا سيما في مجال الإبتكار الرقمي».

من جانبه، أكد شوقي ضاهر، مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة في بنك دخان: «نبدي سعادتنا البالغة للتتويج بهاتين الجائزتين، وخصوصاً أن هذا العام الثالث تواليا الذي يحصد فيه بنك دخان جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الخاصة في العالم 2024». إنها صفحة جديدة في مسيرتنا الحافلة تتحدث عن تفاني فريقنا ومضيه بخطى ثابتة نحو التميّز والثقة الكبيرة التي نتمتع بها من قبل عملائنا، كما أنها في الوقت ذاته، تظل حافزاً قوياً لنا لمواصلة البحث عن أفضل الإبتكارات المتطوّرة في هذا المجال للإرتقاء بمكانتنا الرائدة في قطاع الصيرفة الإسلامية وتحسن معاييرنا التشغيلية».

يشار إلى أن بنك دخان يحتل مكانة متميّزة في القطاع المصرفي القطري بفضل خبرته الواسعة في إدارة الثروات، وفهمه العميق للأسواق المحلية والإقليمية، والإبتكار المستمر في التكنولوجيا المالية. ويلتزم البنك بالمُضي في تنفيذ إستراتيجيته الطموحة للتحوّل الرقمي الشامل والتي تهدف إلى إثراء محفظته من الخدمات المصرفية الخاصة بما يواكب الإحتياجات المتطوّرة لمختلف شرائح عملائه، ولا سيما ذوي الملاءة المالية العالية. ويُدرك بنك دخان أهمية تلبية إحتياجات عملائه المتنوعة في مجال إدارة الثروات، لذلك يقدم خدمات شاملة ومصممة خصيصًا تشمل خدمات إدارة الثروات العائلية كجزء أساسي من عروض الخدمات المصرفية الخاصة. وتهدف هذه الخدمات إلى مساعدة العملاء على حماية ثرواتهم وضمان إستمرارها للأجيال القادمة وزيادة ثقتهم، وتالياً المساهمة في تعزيز مسار نمو بنك دخان.

حساب التوفير «ثراء»

من جهة أخرى، أعلن بنك دخان عن أسماء الفائزين في السحب الخاص في حساب التوفير «ثراء» المتوافق مع أحكام الشريعة، والذي تم إجراؤه في المقر الرئيسي للبنك تحت إشراف ممثل إدارة التراخيص النوعية ومراقبة الأسواق بوزارة التجارة والصناعة.

وأسفر السحب عن فوز العملاء ليلى علي توكلي، فاي شان، عبدلله جمعة الكبيسي، خلود علي الشيب، نعيمة أحمد الأنصاري، وسام رزق دلول، فاطمه جاسم العبيدان، الشيخ عبدالله آل ثاني، عامر عبدالرزاق ضفار، محمد عبدالحميد عبدالعليم، هالة عبدالله المطوع، عائشة راشد الهاجري، يوسف حسين بو صباح، منصور أسد يادكارفرد، أمل عبدالرضا اللنجاوي، مزبا مازيد، فاطمة عبدالحافظ العمري، عبدالهادي ذياب السهلي، محمد الرحمن، تركي محمد السبيعي، علاء محمد أبو الرب، وضحى راشد الكواري، بول كارل آدمز، موضي محمد المهندي، محمد سالم القحطاني، استبرق ثابت، منى ياسين أبوزور، محمد علوي اليافعي، بثينة سعد الأحمد و إلهام أحمد ناصر بجوائز نقدية قيمة كل منها 5,000 ريال قطري.

«ستاندرد آند بورز»:
التمويل الإسلامي ينمو 10 % في عامي 2023 و2024

لا يزال التمويل الإسلامي يشكل تحالفاً بين لاعبين محليين أكثر مما هو صناعة عالمية، رغم حجم معدّلات النمو التي يسجلها. هذا ما خلص إليه تقرير «ستاندرد آند بورز» حول التمويل الإسلامي الذي جاء بعنوان «النمو خارج الأسواق الرئيسية لا يزال بعيد المنال».

وتوقع التقرير فرص نمو واعدة للأصول الإسلامية ولإصدارات صكوك الإستدامة على عكس إصدارات الصكوك التي ستستمر في التراجع.

إستمرار النمو الخجول

كما توقّع التقرير أن ينمو التمويل الإسلامي بنسبة 10 % في عامي 2023-2024، في حين سجل التمويل الإسلامي في العام 2022 نمواً بنسبة 9.4 % ، بتراجع طفيف عن العام 2021، إذ قدرت نسبة النمو بـ 12.2 % .

وحفّزت كل من السعودية والكويت هذا النمو بنسبة 92 % ، وعزا التقرير ذلك إلى إستحواذ «بيت التمويل الكويتي» على «المصرف الأهلي المتحد».

وكشف التقرير عن إمكانية تحول المصرف الأهلي إلى مصرف إسلامي، وفق خطة الدمج والإستحواذ المقررة خلال السنوات المقبلة.

كما عزّزت رؤية 2030 للسعودية، فرص النمو المستمر للإقراض العقاري بالقطاع، فضلاً عن توقعات بأداء جيد للقطاع المصرفي السعودي، وتوسع خدمات الصيرفة الإسلامية.

كما توقع التقرير أن ينحسر نمو إقتصادات دول الخليج بنسبة 5 % في عامي 2023-2024، نتيجة خفض إنتاج النفط، والذي سينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

أما جنوب شرق آسيا، فستشهد أسواقه نمواً بنسبة 8 % ، رغم تراجع أداء الإقتصاد في كل من ماليزيا وإندونيسيا.

وبحسب التقرير، فإن تراجع سعر صرف الليرة التركية، والضغوطات التي يتعرّض لها الجنيه المصري، يمثل قيوداً أساسية أمام التمويل الإسلامي، التي لا تزال نسبة مشاركة تركيا ومصر فيه متواضعة.

شح السيولة العالمية

ولم تتغيّر توقعات «ستاندرد آند بورز» حيال التراجع في حجم إصدارات الصكوك، حيث أشار التقرير إلى أن إستمرار الشح في السيولة العالمية، وإرتفاع تكلفتها إلى جانب التعقيد في هيكلة الصكوك والتراجع في إحتياجات التمويل لدى المصدّرين بسبب الفائض المالي، جرّاء إرتفاع أسعار النفط سيشكل رادعاً أمام نمو التمويل الإسلامي في بعض الأسواق، لا سيما تلك التي أعلنت فيها الحكومات خطط تنمية تحولية.

وأفاد التقرير بأن الشركات ستشارك في إصدارات الصكوك، لا سيما في السعودية، إذ يعجز القطاع المصرفي عن تلبية إحتياجات تمويل كل مشاريع «رؤية 2030».

وستضغط إحتياجات التمويل في بعض الدول كمصر وتركيا بإتجاه زيادة زخم إصدارات الصكوك لحشد الموارد اللازمة لتحقيق إستراتيجياتها التنموية.

ولفت التقرير إلى التراجع في إصدارات الصكوك المقومة بالعملات الأجنبية خلال العام الماضي (2023)، متداركاً ما تعانيه السوق بسبب غياب المواصفات والنظم الموحدة.

كما أدّت تحدّيات تطبيق مواصفات AAOIFI 59 في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى خسارة 4 مليارات دولار بين عامي 2021-2022.

وتوقع التقرير أن يستمر زخم التكافل وصناديق الإستثمار، في توصية مباشرة بضرورة زيادة زخم إصدارات صكوك الإستدامة، للمساعدة في عملية التحول في الطاقة النظيفة التي إنتهجتها دول ومصارف إسلامية عدة.

بنك السلام يعلن عن إتمام عملية الإستحواذ على بيت التمويل الكويتي – البحرين

أعلن بنك السلام، رائد المؤسسات المالية المدرجة في بورصة البحرين، وسوق دبي المالي، عن إتمام عملية الإستحواذ على بيت التمويل الكويتي – البحرين («بيت التمويل الكويتي–البحرين») من مجموعة بيت التمويل الكويتي. تُعتبر هذه الصفقة الإستراتيجية خامس صفقة إندماج وإستحواذ لبنك السلام في رحلة نموه، مما يُعزّز مكانته بإعتباره البنك الأسرع نمواً والأكثر نشاطاً في عمليات الإندماج والإستحواذ في مملكة البحرين.

ويأتي الإستحواذ على بيت التمويل الكويتي البحرين مواصلة لمسيرة عمليات الإندماج والإستحواذ الناجحة لبنك السلام، والتي تضمّنت بنك البحرين السعودي في العام 2009، و«بي إم آي بنك» – BMI bank في العام 2014، وقطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار في العام 2022 وإستحواذه على حصة الأغلبية المطلقة في مصرف السلام – الجزائر في العام 2023، وهو ما يدل على تمكُّنه من تحقيق نمو غير ذاتي قوي، وضمان الإنتقال السلس لزبائنه. وسيؤدي الإستحواذ على بيت التمويل الكويتي – البحرين، والذي تتجاوز قاعدة أصوله 1.49 مليار دينار بحريني، إلى زيادة الميزانية العمومية لبنك السلام بشكل كبير بنسبة 28%، وتسريع عملية الإستحواذ على حصة أكبر في السوق وتحسين العروض والخدمات المصرفية.

وتعاون بنك السلام مع مجموعة بيت التمويل الكويتي على نطاق واسع لتسهيل وتسريع الإنتهاء من الإجراءات المالية، وسيُواصلان العمل معاً لتنفيذ خطة متكاملة وسلسة للحفاظ على التجربة المصرفية للزبائن دون أي تأثير. كما ستستمر علاقات الزبائن والعمليات المصرفية والخدمات المقدمة في الفروع تعمل بكل كفاءتها بشكل طبيعي.

وقال الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس إدارة بنك السلام: «يعد الإستحواذ على بيت التمويل الكويتي–البحرين خطوة إستراتيجية في مسيرة نموّنا، كونه يضع معياراً جديداً للتميُّز في عمليات الإندماج والإستحواذ في المنطقة، وهو يؤكد على إلتزامنا تعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز مالي إسلامي رائد. وسنواصل تنفيذ المبادرات الهادفة إلى توسيع محفظتنا الإستثمارية التي تعزّز مكانتنا كأسرع البنوك نمواً، وتلبي تطلعاتنا لزيادة الربحية وتعزيز قيمة حقوق المساهمين».

من جهته، أوضح رفيق النايض الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك السلام: «يُمثل هذا الإستحواذ أكثر من مجرد نمو، فهو يعد علامة بارزة ضمن جهودنا لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية المتمثلة في الوصول إلى نطاق عالٍ وتحقيق أقصى قيمة ممكنة للمساهمين. وسيستمر زبائننا بالإستفادة من أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية عالية المستوى، والتي ستكون معزّزة الآن بخبرتنا وتجاربنا المشتركة وقدراتنا الرقمية وشبكة واسعة من الخدمات المصرفية».

مصرف

AL SALAM BANK

Algeria الجـــزائـر

مصـرف السـلام الجزائـر

يرافقكم في مشاريعكم

www.alsalamalgeria.com

tawassol@alsalamalgeria.com

مصرف السلام الجزائر

أرباح «الإمارات دبي الوطني» للربع الأول من العام 2024 ترتفع بنسبة 67 % لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.7 مليارات درهم

إرتفعت أرباح بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 67 % لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.7 مليارات درهم في الربع الأول من العام 2024، مقارنة بالربع السابق، وبزيادة قوية بنسبة 12 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، مدفوعة بالنمو الإقليمي وزيادة حجم المعاملات وقاعدة التمويل منخفضة التكلفة وعمليات التحصيل الكبيرة للقروض منخفضة القيمة.

وتخطت قاعدة أصول المجموعة حاجز 900 مليار درهم، حيث شهدت قروض الأفراد أقوى أداء لها على الإطلاق في هذا الربع، فيما تم إغلاق صفقات بارزة لقروض الشركات بنجاح في جميع أنحاء المنطقة. كما إرتفع عدد الفروع في المملكة العربية السعودية إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 18 فرعاً خلال العام السابق وقام البنك كذلك بتحديث خدماته المصرفية في مصر، حيث ساهمت بصمة البنك الدولية المعززة وقدراته الرقمية على الدفع نحو مزيد من النمو.

ونمت الودائع بقيمة 26 مليار درهم في الربع الأول، مما رسّخ مكانة بنك الإمارات دبي الوطني الريادية في السوق، حيث حققت حملات العملاء والخدمات المصرفية الرقمية والعروض الترويجية زيادة ملحوظة قدرها 21 مليار درهم في الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة. كما تحسّنت جودة الإئتمان بشكل كبير، وتمكنت المجموعة من عكس مخصصات إنخفاض القيمة على خلفية تنظيم وتسوية المدفوعات وهو ما أتاح للعملاء الاستفادة من ظروف الإقتصاد المزدهر، كما حققت جميع وحدات الأعمال في البنك أداءً متميّزاً.

وقد عززت الأرباح المحتجزة نسب رأس المال، فيما تجعل الميزانية العمومية القوية من بنك الإمارات دبي الوطني قوة إقليمية، مما يوفر منصة مواتية للنمو المستقبلي.

الإمارات الإسلامي يُسجّل أرباحاً قياسية بلغت 811 مليون درهم للربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح الإمارات الإسلامي إلى مستوى قياسي بلغ 811 مليون درهم في الربع الأول من العام 2024 بزيادة بنسبة 35 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وقد جاء هذا النجاح المالي المتميّز نتيجة النمو القوي بنسبة 19 % في إجمالي الدخل ومدعوماً بارتفاع كل من مصادر الدخل الممول وغير الممول، وهو ما يُعد بمثابة دليل على بيئة الأعمال السليمة والراسخة وكفاءة الإدارة المالية الإستراتيجية في المصرف. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي الزيادة الملحوظة في الأرباح التشغيلية بنسبة 28 % تأكيداً على الكفاءة التشغيلية للمصرف، وتعكس أيضاً التوقعات الاقتصادية الإيجابية في مشهد الاقتصاد الإقليمي المزدهر.

هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي

وقال هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي: «إنه من دواعي سرورنا الإعلان عن الأداء القوي للإمارات الإسلامي في الربع الأول من العام 2024، والذي تُوّج بإرتفاع صافي أرباح المصرف بنسبة 35 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ليصل إلى811 مليون درهم. وقد نما إجمالي الدخل في المصرف بنسبة 19 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، إلى جانب زيادة بنسبة 9 % في ودائع المتعاملين عن نهاية العام 2023، وتُشكّل أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 77 % من إجمالي الودائع. وتعكس نتائجنا القوية تركيزنا على تقديم حلول مالية مبتكرة لمتعاملينا مع حرصنا الدائم على تحسين تجربة المتعاملين عموماً والارتقاء بها نحو الأفضل».

أضاف القاسم: «يتوّج الإمارات الإسلامي هذا العام بتحقيق إنجاز مهم، حيث يحتفل بمرور 20 عاماً من التقدم كمؤسسة مالية رائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يؤكد مكانتنا كأحد المصارف الرائدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدولة. وقد قطع المصرف خطوات كبيرة على مدى العقدين الماضيين في مجالات مثل التوطين والتنوع والشمول والاستدامة وغيرها».

مصرف الراجحي أقوى علامة تجارية مالية في السعودية لعام 2024

أعلن عبد الله بن سليمان الراجحي رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي، تحقيق المصرف أعلى أرباح فصلية منذ إنشائه، حيث بلغت 4,405 ملايين ريال في الربع الأول من العام الحالي 2024، بنسبة زيادة بلغت 6.3 % مقارنة مع 4,145 مليون ريال للربع الأول من العام السابق، وسجل إجمالي دخل العمليات خلال الربع الأول حوالي 7,229 مليون ريال، مدعوماً بنمو صافي الدخل من التمويل والإستثمار بأكثر من 10 % مقارنة مع العام الماضي 2023.

وأوضح الراجحي «أن النتائج المالية للمصرف أظهرت أن حقوق المساهمين من دون صكوك الشريحة الأولى، إرتفعت لتصل إلى 90 مليار ريال، مقابل 83 مليار ريال في العام السابق، وبنسبة إرتفاع بلغت 8.2 %، كما إرتفع إجمالي الموجودات ليصل إلى 836 مليار ريال، بنسبة زيادة بلغت حوالي 7.8 %، كما إرتفعت ودائع العملاء بحوالي 8.6 %، لتصل إلى 604 مليار ريال. وحقق معدل العائد على الموجودات وحقوق المساهمين 2.1 %، و19.3 % تواليا، وأصبح ربح السهم خلال الفترة 1.05 ريال».

وأضاف الراجحي: «أن النمو الذي حققه المصرف في محفظة التمويل رافقه تغطية عالية للتمويلات غير العاملة بنسبة 175 %»، مشيراً إلى بعض المنجزات خلال الربع الأول من العام 2024، حيث نجح المصرف للعام الثاني تواليا بطرح صكوك مستدامة مقومة بالدولار بقيمة مليار دولار ضمن برنامجه للصكوك الدولية. ومن ضمن إنجازات المجموعة، حققت شركة «إمكان» نجاحاً إستثنائياً بإصدارها أكبر طرح للصكوك في قطاع شركات التمويل، حيث نجحت بطرح صكوك من الشريحة الأولى في يناير/ كانون الثاني 2024، بقيمة تجاوزت2.2 مليار ريال، وحظي هذا الإصدار بإقبال عالٍ من المستثمرين الأفراد والمؤسسات».

وعلى صعيد الدور المجتمعي أشار عبد الله الراجحي إلى «أن الربع الأول شهد إستمرار تكفل المصرف بعمليات «زراعة الكلى والتي وصل عدد عملياتها الناجحة إلى 66 عملية زراعة كلى للعام الثالث تواليا، كما شهد إستمرار «برنامج مصرف الراجحي لرعاية الأيتام التعليمي» للعام الثالث تواليا، حيث واصل الملتحقون بالبرنامج وعددهم أكثر من 200 طالب وطالبة رحلتهم العلمية، وتم تسجيل الملتحقين الجدد في 27 جامعة أهلية سعودية في مختلف مناطق المملكة وتوزّعوا على أكثر من 35 تخصُّصاً، شملت التخصُّصات التي إلتحقوا بها الطب البشري والصيدلة والعلوم الطبية والهندسة والطيران، إضافة إلى الأمن السيبراني والقانون وإدارة الأعمال».

وأضاف الراجحي: «أن المصرف قام بتنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية خلال شهر رمضان (في العام 2024)، حيث أطلق حملتين للتبرُّع عبر منصتي إحسان وجود الإسكان، كما أطلق حملة لتوزيع وجبات إفطار للصائمين وذلك بمشاركة أكثر من 120 متطوّعاً ومتطوّعة بمجموع 600 ساعة تطوعية».

وختم عبد الله بن سليمان الراجحي قائلاً: «إن المصرف ماضٍ في أداء

عبدالله بن سليمان الراجحي

دوره الريادي والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف رؤية 2030 كجزء أصيل من العملية الإقتصادية في الوطن، حيث إرتفع تمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة بنسبة 24.3%، وزاد التمويل العقاري للمواطنين بنسبة 6.2%، وإزدادت معدّلات المصرفية الرقمية في قطاعي الشركات والأفراد، بالإضافة إلى زيادة توظيف المرأة العاملة في المصرف والشركات التابعة، حيث تشكل نسبة الموظفات 30% من إجمالي العاملين.

أقوى علامة تجارية مالية

من جهة أخرى، حقّق مصرف الراجحي المرتبة الأولى كأقوى علامة تجارية، من حيث القيمة السوقية على مستوى القطاع المالي والبنكي في المملكة العربية السعودية للعام 2024، وفق تقرير «براند فايننس» السنوي لأقوى العلامات التجارية في المملكة.

وإرتفعت قيمة العلامة التجارية لمصرف الراجحي عن العام الماضي بنسبة 13%، والتي بلغت أكثر من 142 مليار ريال (6.4 مليارات دولار) في العام الحالي2024 .

ويحتل مصرف الراجحي المرتبة 21 عالمياً، بإجمالي أصول بلغت 836 مليار ريال، ورأس المال المدفوع 40 مليار ريال.

ويقول عبدالله الجبر رئيس مجموعة التسويق وتجربة العميل في مصرف الراجحي: «إن هذا التصنيف يُعد حافزاً لمواصلة الريادة وتحقيق النمو على الأصعدة كافة، وتعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية»، مشيراً إلى «أن المصرف وشركاته التابعة يسعى دائماً إلى تقديم أفضل الحلول والخدمات والمنتجات المالية كجزء رئيس في إستراتيجيته نحو منظومة مالية متكاملة». علماً أن «براند فايننس» تعتمد في منهجيتها لتقييم العلامات التجارية على معايير محددة عدة في ترتيب العلامات التجارية، منها القيمة السوقية وحجم النشاط ومستوى التواجد.

إرتفاع أرباح بيت التمويل الكويتي
إلى 162.8 مليون دينار في الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح بيت التمويل الكويتي «بيتك» في الربع الأول من العام 2024 إلى مستويات 162.8 مليون دينار من 162 مليوناً في الربع الأول من العام الماضي. وأرجع «بيتك» هذا الإرتفاع إلى نمو إيرادات الأنشطة الرئيسية للمجموعة.

وإرتفع إجمالي إيرادات التشغيل بنسبة 3.5 **%**، متضمّنة زيادة صافي إيرادات التمويل بنسبة 16.6 **%**.

«بيتك» يفوز بجائزة «أفضل بنك في الكويت» من «يورومني»

من جهة أخرى، حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» 5 جوائز مرموقة من «يورومني» **Euromoney** – المجلة العالمية المرموقة، وذلك ضمن جوائز التميّز المصرفي من المجلة للعام 2024، والتي تم الإعلان عنها خلال حفل توزيع جوائز الشرق الأوسط من «يورومني» في دبي، كتقدير عالمي لجهود البنك ومكانته الرائدة في القطاع المصرفي الإسلامي.

والجوائز هي: أفضل بنك في الكويت، والبنك الأكثر إستدامة في الكويت، وأفضل بنك رقمي في الكويت عن بنك (تم) الرقمي، وأفضل بنك إسلامي في الكويت، فيما فازت شركة «بيتك كابيتال للإستثمار»، الذراع الإستثمارية لمجموعة «بيتك»، بجائزة صفقة التمويل الإسلامي عن صفقة إصدار صكوك بقيمة 2.5 مليار دولار لتركيا.

وتسلّم الجوائز نيابة عن «بيتك»، نائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام يوسف الرويح، ونائب المدير العام للالتزام الرقابي والحوكمة للمجموعة مشعل الشايع، ونائب المدير العام للتحول الرقمي المهندس طارق العجيل، فيما تسلّم جائزة «بيتك كابيتال»، نائب رئيس الخدمات الإستثمارية المصرفية في «بيتك كابيتال» خالد الشامي.

وقد تم إختيار المؤسسات المالية الفائزة بجوائز مجلة «يورومني» للتمويل الإسلامي من قبل لجنة مكوّنة من محرّرين وفريق أبحاث، وذلك بالإستناد إلى معايير محددة مثل الملاءة المالية ومؤشرات الأداء، والخدمات التمويلية المتنوعة والشاملة، بالاضافة إلى عناصر الإبتكار، وحجم البنك وقدرته على تحقيق النمو المستدام، والتعامل مع الظروف المتغيّرة في الأسواق، وتلبية إحتياجات عملائه وتطوره التكنولوجي وإنجازاته في مجال التحول الرقمي. وتمنح «يورومني» هذه الجوائز المرموقة للمؤسسات المالية التي تظهر أداء متميّزاً في قطاعات محددة خلال الأشهر الـ 12 الماضية، حيث تهدف هذه الجوائز إلى تكريم المؤسسات المالية الإسلامية التي ساهمت في تطوير سوق الصيرفة والتمويل الإسلامي وأحدثت أثراً إيجابياً في الأسواق التي تعمل بها.

ويُعتبر الفوز بهذه المجموعة من الجوائز من «يورومني» – المجلة العالمية المرموقة، تقديراً يُضاف إلى سلسلة الإنجازات والنجاحات التي يحققها «بيتك» الذي يُسارع الخطى للإنطلاق نحو تحقيق هدفه المنشود في أن يتبوأ مكانته المستحقة بين أكبر 100 بنك في العالم، وأن يترك بصمة واضحة في دعم التطور والنمو الإقتصادي في دولة الكويت .

ويقول نائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في «بيتك» يوسف الرويح: «إن هذه الجوائز تؤكد التقدير الذي يحظى به «بيتك» وقوة أدائه، ومتانة وضعه المالي ومكانته الرائدة في الصناعة المصرفية بشكل عام والصناعة المصرفية الإسلامية على وجه الخصوص».

من جانبه، أشار نائب المدير العام للالتزام الرقابي والحوكمة للمجموعة مشعل الشايع، إلى «أن فوز «بيتك» بجائزة «البنك الأكثر إستدامة في الكويت» تجسد جهود «بيتك» في تنفيذ مبادرات ذات قيمة مضافة في نطاق الإستدامة والتوافق مع المعايير البيئية والإجتماعية **ESG** والحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة **SDG**، إلى جانب جودة الأعمال وكفاءة الأداء والتميُّز في تحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة وتلبية الإحتياجات المتطوّرة لقاعدة عملائه الكبيرة من مختلف الشرائح».

النتائج المالية لمجموعة بنك دبي الإسلامي للربع الأول من العام 2024

صافي الأرباح يسجل نمواً بنسبة 22 % على أساس سنوي ليصل إلى 1,850 مليون درهم إماراتي

بنك دبي الإسلامي
Dubai Islamic Bank

أعلن بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي الأكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن نتائجه المالية للفترة المنتهية في 31 مارس/ آذار 2024، حيث سجل صافي الأرباح (ما قبل الضريبة) نمواً بنسبة 22 % على أساس سنوي، ليصل إلى 1,850 مليون درهم إماراتي، نتيجة إرتفاع إجمالي الدخل وتراجع رسوم إنخفاض القيمة.

وبلغ صافي التمويلات وإستثمارات الصكوك بنمو نسبته 3 % حتى تاريخه من العام الجاري، ليصل إلى 277 مليار درهم إماراتي، كما وصل إجمالي الإكتتابات وإستثمارات الصكوك الجديدة في الربع الأول من العام 2024 إلى 21.1 مليار درهم إماراتي، مقارنة مع 20.8 مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي. وشهد هذا الفصل من العام نمواً صافياً في التمويلات الجديدة ومدفوعات الصكوك لتصل إلى 8.9 مليارات درهم إماراتي مقارنة بـ 1.9 مليار في العام السابق.

وبلغ إجمالي الدخل 5,607 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ4,431 مليوناً، مسجلاً نمواً قوياً بنسبة 26.5 % على أساس سنوي.

وحقق صافي الإيرادات التشغيلية نمواً قوياً بنسبة 8.8 % على أساس سنوي ليصل إلى 2,998 مليون درهم إماراتي.

وبلغ صافي الأرباح التشغيلية 2,149 مليون درهم إماراتي، مسجلاً نمواً بنسبة 6.7 % على أساس سنوي، مقارنة مع 2,013 مليون درهم إماراتي في الربع الأول من العام 2023.

وشهدت الميزانية العمومية توسعاً قوياً بنسبة 4 % حتى تاريخه من العام لتصل إلى 327 مليار درهم إماراتي.

وسجّلت ودائع المتعاملين نمواً قوياً لتصل إلى 236 مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها 6 % حتى تاريخه من العام الجاري، حيث تشكل الحسابات الجارية وحسابات التوفير ما نسبته 38 % من قاعدة ودائع بنك دبي الإسلامي.

وتراجعت خسائر انخفاض القيمة لتصل إلى 299 مليون درهم إماراتي مقارنة مع 496 مليون درهم إماراتي في الربع الأول من العام 2023، بإنخفاض كبير قدره 40 % على أساس سنوي.

إرتفاع أرباح مصرف الإنماء إلى 1314.7 مليون ريال (+36 %) في نهاية الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح مصرف الإنماء، إلى 1314.7 مليون ريال في نهاية الربع الأول من العام 2024 بنسبة قدرها 36 %، مقارنة بأرباح 969.9 مليون ريال تم تحقيقها خلال الفترة عينها من العام 2023.

وأفاد المصرف، أن سبب إرتفاع الأرباح خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق يعود إلى: إرتفاع دخل الإستثمارات والتمويل بشكل رئيسي نتيجة النمو في حجم موجودات التمويل والإستثمارات وزيادة معدلات الربح، وإرتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 17.7 %، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في صافي الدخل من التمويل والإستثمار ودخل رسوم الخدمات المصرفية، ودخل تقييم الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وإيرادات العمليات الأخرى، وقابل ذلك إنخفاض في دخل تحويل العملات، وإنخفاض مصروف خسائر الإئتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، بسبب إنخفاض التمويل غير العامل بعد تسوية حسابات منخفضة القيمة، وتمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

وقد عزا المصرف سبب إنخفاض الأرباح خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع الربع السابق إلى: إنخفاض صافي دخل الإستثمارات والتمويل نتيجة زيادة تكلفة مصادر الأموال، وإنخفاض دخل تحويل العملات وإنخفاض إيرادات العمليات الأخرى.

وقابل ذلك، إرتفاع في دخل رسوم الخدمات المصرفية ودخل تقييم الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وإنخفاض مصروف خسائر الإئتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع السابق نتيجة إنخفاض التمويل غير العامل بعد تسوية حسابات منخفضة القيمة، وتمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

من جهة أخرى، قرّر مجلس إدارة مصرف الإنماء توزيع أرباح نقدية على مساهميه بنسبة 2.5 % عن الربع الأول من العام 2024.

وأفاد المصرف في بيان، إن إجمالي مبلغ التوزيعات نحو 621.4 مليون ريال، وعدد الأسهم المستحقة للأرباح 2.486 مليار سهم تقريباً، وحصة السهم من التوزيع 0.25 ريال بعد خصم الزكاة.

ولفت البنك إنتباه المستثمرين الأجانب غير المقيمين إلى أن التوزيعات النقدية التي يتم تحويلها عن طريق الوسيط المالي المقيم (عند تحويلها أو قيدها في حسابه البنكي) سوف تخضع لضريبة الإستقطاع بنسبة 5 % طبقاً لأحكام المادة (68) من نظام ضريبة الدخل والمادة (63) من لائحته التنفيذية.

إرتفاع أرباح مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة 32% في الربع الأول من العام 2024

أعلن مصرف أبوظبي الإسلامي، تحقيقه نمواً في صافي أرباحه بنسبة 32 % بعد الضريبة في الربع الأول من العام 2024، لتبلغ قيمته 1.45 مليار درهم، مقارنة مع 1.1 مليار درهم خلال الربع الأول لعام 2023. وتعكس هذه النتائج توجه المصرف الراسخ لتحقيق النمو القوي.

وبلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 1.64 مليار درهم، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 41 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023.

وسجلت إيرادات المصرف في الربع الأول من العام 2024 نمواً بنسبة 24 % لتبلغ2.5 مليار درهم مقابل 2.0 مليار درهم في العام السابق، وذلك بفضل النمو المحقق في جميع شرائح الأعمال والمنتجات.

وسجل الدخل من مصادر التمويل نمواً بواقع 19 % ليبلغ 1.7 مليار درهم مقارنة مع 1.4 مليار درهم في العام الماضي، مدفوعاً بارتفاع أحجام الدخل وتحسن الهوامش.

وسجل الدخل من غير مصادر التمويل نمواً بواقع 35 % في الربع الأول من العام 2024 ليبلغ 827 مليون درهم مقارنة مع 611 مليون درهم في العام السابق، مدفوعاً بنمو الرسوم والعمولات بنسبة 40 %.

ويساهم الدخل من غير مصادر التمويل بنسبة 33 % من الدخل التشغيلي مقابل 30 % في الربع الأول من العام 2023.

وإنخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى معدل 30.4 %، محققةً تحسناً بمقدار 5.3 نقطة مئوية بالمقارنة مع 35.7 % في العام السابق، ما يُعزى بشكل رئيسي إلى نمو الدخل وتحسن الإنتاجية.

كما إرتفع إجمالي الأصول بنسبة 13 % ليصل إلى 195 مليار درهم، نتيجة

نمو إجمالي التمويل بواقع 8 % على أساس سنوي، وزيادة الإستثمارات بنسبة 25 %.

وسجّلت ودائع المتعاملين نمواً بنسبة 13 % لتبلغ 160 مليار درهم بالمقارنة مع 142 مليار درهم إماراتي في الربع الأول من العام 2023، مدفوعةً بنمو ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنسبة 9 %، علماً بأن الحسابات الجارية وحسابات التوفير تشكّل حالياً نسبة 66 % من إجمالي الودائع.

وحافظ مصرف أبوظبي الإسلامي على مركز راسخ لرأس المال وبلغ معدل كفاية الشق الأول من حقوق المساهمين 12.6 %، ونسبة كفاية إجمالي رأس المال 17.2 %.

وإستقرّت السيولة النقدية للمصرف عند مستويات سليمة تتماشى مع المتطلبات التنظيمية، مع تسجيل تحسن في نسبة مصادر التمويل المستقرة بلغ 76.6 % ونمو الأصول السائلة المؤهلة بنسبة 20.3 %.

إرتفاع أرباح بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة 6.1 % في الربع الأول من العام 2024

أعلن بنك قطر الدولي الإسلامي عن البيانات المالية للربع الأول من عام 2024 والتي أظهرت نمواً في صافي الربحية بنسبة 6.1 % وبأعلى من متوسط التوقعات، وصولاً الى 335 مليون ريال.

وقد دعم نمو ربحية البنك في نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 2024، زيادة إجمالي الدخل بأكثر من 20 % الى نحو 822 مليون ريال، مدفوعاً بإرتفاع إيرادات التمويل ونمو الموجودات التمويلية بنسبة 7.2 % على أساس سنوي الى 37.5 مليار ريال.

وبلغت قيمة الديون غير المنتظمة في نهاية مارس/ آذار 2024، 1.26 مليار ريال، ما يمثل 3.2 % من إجمالي محفظة التمويل، بينما بلغ صافي مخصّص إنخفاض قيمة الموجودات التمويلية 52.2 مليون ريال قطري.

إرتفاع أرباح مصرف الريان القطري إلى 406.1 مليون ريال (+5 %) في نهاية الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح مصرف الريان إلى 406.1 مليون ريال (0.04 ريال/ للسهم)، في نهاية الربع الأول من العام 2024، مقارنة بأرباح قدرها 385.0 مليون ريال تم تحقيقها خلال الفترة عينها من العام 2023.

ويعود سبب إرتفاع الأرباح خلال الربع الأول من العام 2024 إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 24 **%** لتصل إلى 2148.0 مليون ريال مقابل 1737.6 مليون ريال خلال الربع الأول من العام 2023، بالإضافة إلى تراجع صافي خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية بنسبة 21 **%** لتصل إلى 258.9 مليون ريال، مقابل 328.2 مليون ريال خلال الفترة عينها من العام السابق.

ويقول الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مصرف الريان: «لقد قدمنا أداء قوياً من خلال أنشطتنا المصرفية داخل قطر وخارجها، إذ إرتفع إجمالي الدخل (قبل مصاريف التمويل) وصافي الدخل التشغيلي بنسب 24 **%** و5 **%** تواليًا، مقارنة بالربع الأول من العام 2023. وخلال هذا الربع، قمنا بإعداد إستراتيجيتنا الجديدة للمدى المتوسط والتي تهدف إلى تحسين خدماتنا المصرفية، وزيادة القيمة لمساهمينا».

من جهته، قال فهد بن عبد الله آل خليفة، الرئيس التنفيذي للمجموعة: «يسرنا أن نعلن عن صافي ربح 406 ملايين ريال قطري للربع الأول من العام 2024، بارتفاع بنسبة 5.5 **%** مقارنة بالربع الأول من العام الماضي. ولا تزال مؤشراتنا المالية الرئيسية قوية، حيث بلغت موجودات التمويل 107 مليارات دولار، وإجمالي أصول البنك 159 مليار ريال قطري، ونسبة كفاية رأس مال صلبة 23.60 **%**».

وأضاف آل خليفة: «ينصبُّ تركيزنا الأساسي في إثراء القيمة لمساهمينا، من خلال تحسين خدماتنا التكنولوجية وتوفير تجربة عملاء فريدة، تزامناً مع الحفاظ على إدارة المخاطر الحكيمة».

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مصرف الريان

فهد بن عبد الله آل خليفة، الرئيس التنفيذي للمجموعة

بنك البلاد يحقق صافي أرباح 643 مليون ريال في الربع الأول من العام 2024

حقّق بنك البلاد صافي أرباح قدرها 643 مليون ريال في الربع الأول من العام 2024 وذلك بنمو قدره 14.9 % مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، يأتي ذلك في حين بلغت موجودات البنك كما في نهاية 31 مارس/ آذار 2024 مبلغ 143.7 مليار ريال، مقابل 135.4 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بإرتفاع قدره 6.2 %، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 15.7 مليار ريال، مقابل 14.1 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بإرتفاع قدره 11.5 %.

وأشار البنك في بيانه إلى أن الإستثمارات إرتفعت إلى 23.0 مليار ريال كما في نهاية 31 مارس/ آذار 2024 مقابل 21.3 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق بإرتفاع قدره 7.9 %، وقد شهدت محفظة التمويل ارتفاعاً صافياً لتبلغ 103.3 مليار ريال مقابل 95.5 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بإرتفاع قدره 8.2 %، كما بلغت ودائع العملاء 113.7 مليار ريال مقابل 105.5 مليارات ريال في نهاية الفترة المماثلة من العام السابق بإرتفاع قدره 7.8 %.

وأعلن ناصر بن محمد السبيعي، رئيس مجلس إدارة بنك البلاد النتائج المالية الإيجابية للربع الأول من العام 2024، حيث تجاوزت 643 مليون ريال، مؤكداً أن هذه النتائج تعكس النجاح المتواصل لأعمال البنك بكافة قطاعاته وتؤكد كفاءته واستراتيجيته في طرح المنتجات المصرفية العصرية والمبتكرة التي تلبي تطلعات العملاء.

وأضاف السبيعي «أن هذه النتائج تعكس أيضاً الإستقرار والمكانة المالية القوية التي يتمتع بها البنك والمنسجمة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030»، مؤكداً «أن البنك يلتزم تحقيق مستقبل مستدام للجميع، ويفتخر بالقدرات التنافسية والخطة المتكاملة التي يتبناها»، مشيداً بالجهود المستمرة لفريق الإدارة التنفيذية في تحقيق التميُّز في جميع المجالات المصرفية، معبراً عن ثقته بأن «الفترة المقبلة ستشهد أداءً مميّزاً وقدرة تنافسية أكبر في تحقيق تطلعات العملاء وتحسين التجربة المصرفية الرقمية بشكل أكبر وأوسع، وستُعزز مكانة البنك لدى عملائه ومساهميه وكافة المستثمرين».

وبارك السبيعي تدشين المزيد من فروع بنك البلاد النموذجية في مختلف مناطق المملكة، والتي تهدف إلى تطوير التجربة المصرفية للعملاء، ومواكبة أحدث التطورات التقنية العالمية. وتتميّز فروع الجيل الجديد بتقنياتها العالية وذكائها، وتعمل على الحفاظ على البيئة وتقليل الإنبعاثات الكربونية، وتستخدم مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والفروع مزوّدة بمحطات لتعبئة الطاقة للسيارات الكهربائية تماشياً مع رؤية السعودية 2030. وتعكس هذه الفروع توجُّه البنك نحو تقديم خدمات أفضل من خلال التصميم العصري والتقنية الحديثة.

ويعتزم البنك توسيع هذه الفروع الذكية في جميع مناطق المملكة، حيث تم تدشين أربعة فروع نموذجية خلال الربع الأول من العام 2024 في مدن ومحافظات المملكة وهي: ينبع، الدمام، مكة والطائف.

إرتفاع أرباح بنك الجزيرة بنسبة 47 % في نهاية الربع الأول من العام 2024

قال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الجزيرة نايف بن عبد الكريم العبد الكريم «إن الأرباح لبنك الجزيرة خلال الربع الأول من العام 2024، قد شهدت نمواً قوياً بشكل مستمر ومتصاعد»، موضحاً «أن النمو المتواصل الذي شهده المركز المالي في العام الماضي لا يزال مستمراً في الربع الأول من هذا العام، والذي يتماشى مع رؤيتنا وأهدافنا الإستراتيجية».

وأضاف العبد الكريم: «أن الأرباح في الربع الأول من العام 2024 قد بلغت 300 مليون ريال بارتفاع قدره 47 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، وبنسبة 8 % مقارنة بالربع السابق. وأن هذا الإرتفاع كان مدعوماً بارتفاع قدره 13 % في إجمالي دخل العمليات. ويعود هذا الإرتفاع بشكل رئيسي إلى الإرتفاع في صافي دخل التمويل والإستثمار بنسبة 11 %، متبوعاً بإرتفاع دخل العمليات دون صافي دخل التمويل والاستثمار بنسبة 19 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق. كما إستمر البنك في إدارة وضبط المصاريف وتكلفة العمليات تماشياً مع خطط النمو في التنوع في الإستثمار في قطاع الشركات والخدمات المصرفية والرقمية، والإستمرار في تحسين تجربة العملاء والإستثمار في الموارد البشرية».

وذكر العبد الكريم «أن مصاريف العمليات قبل مخصص خسائر الائتمان قد شهدت إرتفاعاً بنسبة 4 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق، وبإنخفاض قدره 4% مقارنة بالربع السابق وقد شهدت نسبة التكلفة إلى الدخل تحسناً ملحوظاً بشكل سنوي بنحو 5 نقاط أساس لتصل إلى 55.4 %. وقد بلغ مخصص خسائر الإئتمان في الربع الأول من العام الحالي 55 مليون ريال، ما يعكس تحسناً بشكل سنوي بنسبة 8 % وإنخفاض نسبة تكلفة المخاطر إلى 26 نقطة أساس، ما يعكس تحسن جودة الإئتمان للأصول، ويحافظ البنك على نسبة عالية في تغطية التمويل المتعثر».

وأوضح العبد الكريم «أن إجمالي أصول البنك إرتفع إلى 135.8 مليار ريال خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 14 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق، وبنسبة نمو 5 % مقارنة بالربع السابق»، مشيراً إلى «أن محفظة التمويل بلغت 84.1 مليار ريال مرتفعةً بنسبة 17 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، ويعود الإرتفاع بشكل رئيسي إلى النمو الكبير في قطاع الشركات، حيث بلغ ما نسبته 28 %، وهذا النمو كان سبباً لزيادة نسبة وحجم الأصول ذات العوائد المتغيرة».

وقال العبدالكريم: «إن ودائع العملاء استمرت في النمو حيث بلغت 97 مليار ريال مرتفعةً بنسبة 12 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، رغم شدّة المنافسة في السوق خصوصاً في الودائع الجارية، فقد حافظ البنك على نسبة جيدة في حصة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في إجمالي الودائع»، مشيراً إلى أنه «خلال الربع الأول من العام الحالي (2024) قام البنك بزيادة رأس المال من 8.200 مليون ريال إلى 10.250 مليون ريال عن طريق منح أسهم وبزيادة قدرها 2.050 مليون ريال من حساب الاحتياطي النظامي، وتهدف هذه الزيادة إلى تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك ما سيساهم في تمكين البنك من مواصلة تحقيق أهدافه الإستراتيجية».

مجموعة «جي إف إتش» المالية
تحصل على تكريم مشرّف من «فوربس» و «غلوبال فاينانس»

تم تكريم مجموعة «جي إف إتش المالية» لأدائها الإستثنائي في القطاع المالي، حيث حصلت على المركز الخامس ضمن قائمة فوربس لأفضل 30 مديراً للأصول لعام 2024. يعكس هذا التكريم إستراتيجيات «جي إف إتش» المتميّزة وسجلّها القوي من الإستثمارات وعمليات التخارج الهامة، وقدرتها على تحقيق عوائد كبيرة للمساهمين. ومع أصول خاضعة للإدارة تزيد قيمتها عن 20 مليار دولار، تطوّرت مجموعة «جي إف إتش» من بنك إستثماري إلى مجموعة مالية إقليمية رائدة، مع مجموعة واسعة من الإستثمارات العالمية والشركات التابعة.

ومما يبرز مكانة «جي إف إتش» في هذا القطاع، تكريمها أيضاً كأفضل بنك إستثماري إسلامي في العالم من قبل مجلة غلوبال فاينانس للعام الثاني على التوالي. يُسلّط هذا التكريم الضوء على النهج المبتكر الذي تتبعه مجموعة «جي إف إتش» المالية في مجال التمويل الإسلامي، والذي يعمل على مواءمة الحلول المالية الحديثة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. كما تعكس هذه الإنجازات دور مجموعة «جي إف إتش» المالية كمؤسسة رائدة في مجال الخدمات المصرفية الإستثمارية والتمويل الإسلامي، كما أنها تُمثل علامة بارزة في نموّها المستمر ونجاحها.

«فيتش» تؤكد تصنيفات «جي إف إتش» عند درجة B مع نظرة مستقبلية مستقرة

في السياق عينه أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية («جي إف إتش» أو «المجموعة») أن وكالة فيتش للتصنيفات الإئتمانية، قامت بتثبيت تصنيفات قدرة المصدر على الوفاء بإلتزاماته المالية على المدى الطويل والقصير (**IDR**) عند درجة **B** مع إستمرار النظرة المستقبلية المستقرّة على المدى الطويل.

كما أكدت وكالة فيتش، التصنيف الأول غير المضمون طويل الأجل للصكوك البالغة قيمتها 500 مليون دولار أمريكي المستحقة في العام 2025 والصادرة من خلال شركة صكوك «جي إف إتش» المحدودة عند درجة **B**.

وفي سياق تأكيد التصنيف الإئتماني للمجموعة، أشارت «فيتش» إلى إستمرار الإدارة في التركيز على تطوير مصادر إيرادات أكثر إستقراراً وتعتمد على الرسوم، مع السعي تجاه إستراتيجية الحد من التقلّبات في نموذج الأعمال، من خلال التخلّص من الإستثمارات العقارية غير السائلة وزيادة الدخل الدوري من إدارة الإستثمار وأنشطة الخزانة.

وفق وكالة فيتش، فإن الأنشطة المصرفية الإستثمارية، ساهمت بشكل كبير في صافي أرباح المجموعة في السنوات الأخيرة، وبشكل رئيسي من خلال رسوم الأنشطة، مع زيادة ملحوظة في الأصول الخاضعة للإدارة التي بلغت قيمتها حوالي 9.9 مليارات دولار من 7.8 مليارات دولار في نهاية العام 2022.

من وجهة نظر «فيتش»، فإن هدف الإدارة المتمثل في مواصلة تنمية الأصول الخاضعة للإدارة، لا سيما من خلال النمو على المستوى الخارجي الذي يستهدف أسواق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، يُمكن أن يدعم المزيد من إتساق الإيرادات والنمو على المدى المتوسط. وللمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سلّطت وكالة التصنيف الضوء على إنشاء شركة الإستثمار العقاري العالمي التابعة للمجموعة، «جي إف إتش بارتنرز»، وتركيزها على تطوير الإستثمارات المدرّة للدخل، بما في ذلك عمليات الإستحواذ التي تمت مؤخراً لشركة «روبك لإدارة الأصول» في المملكة المتحدة وشركة «ستيودنت كوارترز لإدارة الأصول» وشركة «بيج سكاي لإدارة الأصول» في الولايات المتحدة.

كما تم تسليط الضوء على المساهمات الإيجابية في المجالات الأساسية الأخرى بما في ذلك بدء خط أعمال جديد، وهو أسواق الإئتمان الخاص والديون، لتلبية رغبات المستثمرين المتزايدة لهذه الفئة من الأصول. ولوحظ أيضاً أن الأنشطة المصرفية التجارية وأنشطة التجزئة التقرير الأسس المالية السليمة للمجموعة، مما سيُمكننا من مواصلة توسُّعنا عبر خطوط الأعمال الأساسية والمناطق الجغرافية، ونحن نتطلّع إلى البناء على هذا الزخم لمواصلة بناء محفظتنا من الأصول المدرة للدخل وتقديم أداء معزز طوال العام 2024 وما بعده».

«الأهلي السعودي» و«التصدير والإستيراد السعودي» يُوقّعان إتفاقيتين لتمكين الصادرات السعودية غير النفطية

توقّيع الإتفاقيتين برعاية المهندس سعد الخلب الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي وطارق السدحان الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي

وقّع البنك الأهلي السعودي وبنك التصدير والإستيراد السعودي، إتفاقية تأمين تعزيز الإعتمادات المستندية، وإتفاقية مرابحة رئيسية لتمويل تصدير المنتجات السعودية غير النفطية، وذلك ضمن الجهود المشتركة في تعزيز نمو الصادرات السعودية غير النفطية من خلال توفير منتجات ائتمانية وتأمين وحلول تمويلية لتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية، تماشياً مع تطلعات رؤية المملكة 2030.

وقد تم توقّيع الإتفاقيتين برعاية المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي، والأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي خلال حفل توقيع الإتفاقيتين في المقر الرئيسي للبنك في مركز الملك عبدالله المالي في الرياض.

من جانب بنك التصدير والإستيراد السعودي، وقّع إتفاقية وثيقة تأمين تعزيز الإعتمادات المستندية ضد المخاطر التجارية والسِّياسية، محمد بن عمر البشر مدير عام الإدارة العامة للتأمين، كما وقّع إتفاقية مرابحة رئيسية لتمويل تصدير السلع غير النفطية، عبداللطيف بن سعود الغيث مدير عام إدارة التمويل، ومن جانب البنك الأهلي السعودي وقّع الإتفاقيتين ناصر بن سليمان الفريح رئيس مجموعة المؤسسات المصرفية والدولية.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي سعد الخلب: «يأتي توقيع هاتين الإتفاقيتين ضمن نماذج التكامل التي يعمل عليها بنك التصدير والإستيراد السعودي لتفعيل الشراكة مع المؤسسات المالية المحلية في سبيل تعزيز الاقتصاد غير النفطي، وخلق إقتصاد متنوع وشامل وفق رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال تمكين الصادرات السعودية غير النفطية، وتعزيز الثقة بالمنتجات السعودية»، مشدِّداً على «حرص بنك التصدير والإستيراد السعودي نحو الإستمرار في مضاعفة الجهود للعمل التكاملي مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، في سبيل تعزيز منظومة التصدير». وتُعد هاتان الإتفاقيتان إضافة جديدة لزيادة نسبة مساهمة القطاع البنكي في تمكين الصادرات السعودية، للإسهام في سدّ الفجوات المالية وتقليل مخاطر عدم السداد للعمليات التصديرية.

البنك العربي الأفضل في الشرق الأوسط للعام 2024

حصل البنك العربي مؤخراً على جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2024»، من قبل مجلة غلوبال فاينانس **(Global Financ)** العالمية، مقرّها نيويورك، وذلك للعام التاسع توالياً.

ويأتي حصول البنك على هذه الجائزة بناءً على تقييم شامل تمّ من قبل محرّري المجلة المتخصّصين، وإستناداً إلى آراء مجموعة مختصة من المدراء الماليين التنفيذيين والمستشارين المصرفيين ونخبة من المحلّلين من حول العالم.

وإستندت المجلة في إختيارها إلى مجموعة من المعايير الموضوعية شملت؛ نمو الموجودات والربحية والإنتشار الجغرافي وقوة العلاقات الإستراتيجية وتطوير الأعمال والإبتكار في المنتجات، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعايير المبنية على آراء أبرز محللي الأسهم ومحللي التصنيف الإئتماني والمستشارين المصرفيين وغيرهم من الخبراء في القطاع المصرفي.

ويغطي نطاق جوائز مجلة غلوبال فاينانس **Global Finance** العالمية نحو 150 دولة ومنطقة حول العالم، تشمل مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي ودول الكاريبي وأميركا الوسطى ووسط وشرق أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أميركا وأوروبا الغربية.

وقالت رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي: «يُعد هذا التقدير العالمي وللعام التاسع توالياً، تأكيداً على المكانة البارزة التي يحتلها البنك العربي على صعيد الصناعة المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعزّزها متانة نموذج أعمال البنك وقدرته على تحقيق نتائج مميزة ومستويات أداء قوية، رغم التحدّيات التي تشهدها المنطقة والعالم».

وأضافت الصادق: «نعمل من خلال نهجنا المؤسسي الراسخ وإستراتيجيتنا الطموحة على توفير الخدمات المصرفية المتكاملة لعملائنا من مختلف القطاعات بالشكل الذي يلبي إحتياجاتهم ويقدم لهم تجربة مصرفية شاملة تعزّزها أحدث الحلول الرقمية، محلياً وإقليمياً».

أكبر مصرفين حكوميين في مصر يدرسان وقف الشهادات ذات الفائدة 27 %

تراجع التضخُّم في مصر يدفع البنوك لوقف الشهادات مرتفعة العائد تدريجاً. في هذا السياق، يدرس مصرفا «الأهلي المصري» و«مصر»، أكبر مصرفين في مصر، وقف الإكتتاب في الشهادات لأجل عام، ذات الفائدة 27% سنوياً، و23.5% بدورية صرف شهرية، وذلك وفق مصادر مصرفية في المصرفين.

يأتي ذلك بعدما تراجعت معدّلات التضخُّم في مصر للشهر الثاني توالياً، لتسجل 22.5% في أبريل/نيسان 2024، مقابل 33.3% في مارس/آذار 2024، وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وأفادت مصادر مصرفية في المصرفين، أن قرار وقف الإكتتاب في الشهادات مرتفعة العائد محل دراسة حالياً من جانب إدارة الأصول والخصوم في المصرفين، ويُتوقع حسمه بشكل نهائي قريباً.

وأضافت المصادر أن المصرفين الحكوميين مستمران في تلقي الإكتتابات في الشهادات الثلاثية ذات الفائدة 30% متناقصة، دون دراسة وقفها حتى تاريخه.

وأكدت المصادر أن تلقي اكتتابات في الشهادات مرتفعة العائد بالبنوك العامة، يؤثر على تكلفة الأموال، رغم إرتفاع الفائدة على أدوات الدين الحكومي.ويُعد تراجع معدلات التضخم للشهر الثاني توالياً، أحد أهم المحفزات لوقف البنوك لبيع الشهادات ذات الفائدة المرتفعة تدريجاً،

ولكن المخاوف تتمثل في مدى استمرارية تراجع التضخُّم في الشهور المقبلة.

وطرح مصرفا «الأهلي» و«مصر» شهادات مرتفعة العائد في يناير/ كانون الثاني 2024، تزامناً مع إستحقاق نظيراتها ذات عائد 22.5% و25%، ضمن خطط لسحب السيولة ومكافحة التضخُّم المتفاقم ومنع الدولرة.

وإنخفض التضخُّم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري إلى 31.8% على أساس سنوي في أبريل/نيسان 2024 من 33.7% في مارس/آذار الماضي.

ورفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة 19% خلال عامين تتضمن الزيادة الأخيرة البالغة 6% في مارس/آذار 2024، ليصل سعر العائد إلى مستوى قياسي عند 27.25% للإيداع و28.25% للإقراض.

بنك يجيلك لحد إيدك

سنة 125

أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت

احذر
لا تشارك بياناتك أو
ارقامك السرية مع أحد

19623

تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠

«الأهلي المصري» يجدد شهادة التوافق مع المعيار الدولي لإستمرارية الأعمال ISO 22301: 2019

أعلن البنك الأهلي المصري عن إعادة تجديد توافقه، مع شهادة تأكيد الجودة الخاصة بالمعيار الدولي ISO 22301: 2019 في نظام إدارة إستمرارية الأعمال والممنوحة من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية British Standards Institution لمدة 3 سنوات تنتهي في يونيو/ حزيران 2027.

وقد نجح البنك في العام 2018 في الحصول على تلك الشهادة الهامة التي تمنحها هذه المؤسسة العريقة، والتي تلعب دوراً هاماً في وضع المواصفات العالمية المعترف بها في هذا المجال، وبذلك يكون «الأهلي المصري» هو أول بنك وطني يحصل عليها، ويتمكن من الإحتفاظ بها لست سنوات متتالية.

وقال هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة «الأهلي المصري»: «إن تجديد شهادة التوافق مع معيار الأيزو ISO 22301: 2019 يُعد تأكيداً على قدرة البنك على مواصلة فعاليته وكفاءته في إدارة عملياته وخدماته المصرفية، وإضافة لدوره المتنامي في خدمة وحماية الإقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي مع الحفاظ على أموال المودعين، حيث يأتي تجديد التوافق مع تلك الشهادة لتنضم لباقة الشهادات التي حصل عليها البنك قبلاً، والتي تثبت تميُّز البنك في التطبيق والإمتثال لمتطلبات المنظمة الدولية للمعايير».

«الإستثمار السعودية» (MISA) توقع مذكرة تفاهم مع Ant International لتوسيع أعمالها في المملكة لدعم الإبتكار الرقمي الإقليمي

وقّعت وزارة الإستثمار السعودية (MISA) مذكرة تفاهم مع Ant International تقضي بتيسير آلية توسع أعمالها في المملكة. في هذا السياق، التقى رئيس Ant International، Douglas Feagin مع المهندس صالح خبطي، نائب وزير الإستثمار السعودي في حفل توقيع أقيم في الرياض، للإحتفاء بالشراكة الجديدة، وتوقيع إتفاقية تحدد الأهداف المشتركة على صعيد الإبتكار التكنولوجي، وفرص النمو الإقتصادي في المملكة.

وقد رحبت وزارة الإستثمار بهذه الشراكة، وتدعم خطة توسع Ant International التي تقضي بإنشاء كيان لها في المملكة، إذ ستقدم الوزارة المساعدة عند إستخراج التصريحات والشهادات مساعدةً منها في توسيع وتعزيز عروض خدماتها.

وستلعب السعودية دوراً محورياً في خطة توسع Ant International، إذ إنها ستكون بوابتها الرئيسية لاختراق سوق الشرق الأوسط، حيث تهدف إلى توسيع نطاق خدمات الدفع والخدمات المالية. وسيستفيد التجار المحليون من كل الأحجام من ركوب موجة الرقمنة بغية تحقيق المزيد من النمو.

وقال صالح خبطي، نائب وزير الاستثمار في وزارة الاستثمار السعودية (MISA): «لقد تعاونّا على نحو وثيق مع Ant International في خطة توسعها في المملكة، والتي لن تفيد آلاف التجار في كل أنحاء البلاد فحسب، بل من المحتمل أن يستفيد منها مئات الشركات في كل أنحاء الشرق الأوسط، إذ إننا نشهد نمواً هائلاً في مجال المدفوعات الرقمية في المملكة، ونتوقع أن يستمر هذا الإتجاه في ظل توسع Ant International الذي سيُعزز قطاع الخدمات المالية في المملكة».

بدوره، أوضح Douglas Feagin، رئيس Ant International: «تسنح أمامنا فرصة ذهبية للتوسع في الشرق الأوسط وخصوصاً في المملكة، التي لطالما دعمت الإبتكارات التكنولوجية والرقمنة، مساهمةً في إزدهار مختلف الأعمال».

أرباح بنك القاهرة تنمو بنسبة 129 %
وتسجل 2.4 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام 2024

سجل صافي أرباح بنك القاهرة في نهاية الربع الأول من العام 2024 نمواً ملحوظاً بنحو 129 %، حيث بلغ صافي أرباح البنك 2.4 مليار جنيه، مقابل مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023.

وبلغت الأرباح قبل الضرائب مبلغ 3.6 مليار جنيه مقابل 1.9 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدّل نمو 93 % ، وتأتي تلك النتائج الإيجابية مدعومة بالنمو الذي حقّقه البنك في مختلف أنشطته المصرفية.

وقال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «إن إحتفاظ البنك بقوة أدائه خلال الربع الاول من العام المالي 2024 يأتي نتاجاً للعديد من العوامل والمقومات، أبرزها إرتفاع جودة الأصول وقوة الملاءة المالية والسيولة، فضلاً عن جهود التحوُّل الرقمي التي ينتهجها البنك منذ العام 2018، وتنوُّع خبراته، بالإضافة إلى الإدارة الحكيمة للمخاطر بما يُساهم في إستمرار البنك في الحفاظ على النمو الإستراتيجي وتحقيق رؤيته التوسعية وتأكيداً على ريادته ومكانته داخل القطاع المصرفي كأحد أكبر البنوك الرائدة في مصر».

وتابع فايد «أن النتائج الإيجابية التي حققها البنك إنعكست على تحقيق إرتفاع في صافي الدخل من العائد ليسجل 6.4 مليارات جنيه بالمقارنة بـ 3.9 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 61 %، كما إرتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل 1.3 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.8 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدّل نمو 57 % ، ليصل إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى 7.8 مليارات جنيه مقارنة بـ 4.9 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 59 %».

«الكويت الدولي» يُرسل إشعاراً
لإسترداد صكوك بـ 300 مليون دولار

أعلن بنك الكويت الدولي إرساله إشعاراً إلى حاملي صكوك سبق إصدارها في العام 2019 بقيمة 300 مليون دولار حيال نيّة الإسترداد، وذلك بعد إستيفاء كافة الإجراءات، وحصوله على جميع الموافقات الرقابية.

وأوضح «الكويت الدولي» في بيان لبورصة الكويت، أنه أرسل إشعاراً لحاملي الصكوك حيال نسبته إسترداد الصكوك الدائمة والمدرجة ضمن الشريحة الأولى لرأس مال البنك، والسابق إصدارها في 10 يونيو/ حزيران 2019، وذلك في تاريخ الإسترداد الأول المحدد في 10 يونيو/ حزيران 2024، موضحاً أنه سيقوم بالإفصاح عن إكتمال عملية الإسترداد بعد التاريخ المذكور.

وكان «الكويت الدولي» قد أعلن مؤخراً عن إتمام إجراءات الإصدار والتسوية للصكوك ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بمبلغ 300 مليون دولار، بنسبة 6.625 **%.**

وحسب آخر بيانات مالية معلنة، إرتفعت أرباح البنك خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 73.7 **%** عند 6.03 ملايين دينار، مقابل 3.47 مليون دينار ربح في الربع المماثل من العام 2023.

مصرف الجمهورية يعقد جمعيته العمومية لعام 2024

عقدت الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في ليبيا، إجتماعها العادي للعام 2024 في العاصمة طرابلس، في حضور رئيس وأعضاء الجمعية العمومية، وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام للمصرف، والإدارة التنفيذية، ورئيس هيئة المراقبة، ومحرر عقود معتمد والمساهمين في المصرف.

وذكر مدير مكتب الإعلام في مصرف الجمهورية محمد سعيد أن الإجتماع «خُصّص للإطّلاع والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف للسنة المالية 2023، وعرض تقرير مراجع الحسابات بنتائج فحص ومراجعة الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمصرف عن السنة المالية الماضية، كما تم عرض تقرير لجنة المراقبة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية 2023».

وأضاف سعيد بأن الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية «صادقت في ختام الإجتماع على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمصرف

عن السنة المالية الماضية، كما تم إعتماد مقترح توزيع الأرباح عن السنة المالية 2023، وتعيين مراجع الحسابات عن السنة المالية المقبلة 2025».

شهادات بنك مصر الإدخارية عام 2024
أعلى عائد ربحي 30 % وشهادة القمة 3 سنوات

أعلن بنك مصر عن إطلاق مجموعة من الشهادات الإدخارية التي تهم الكثير من المواطنين من أجل الحفاظ على قيمة أموالهم، بالإضافة الى تحقيق عائد ربحي كبير، حيث يُعد بنك مصر من بين البنوك المصرية التي تقدم شهادات استثمارية محفزة لعملائها، وأعلن البنك عن إعادة إصدار شهادة «إبن مصر» الإدخارية ثلاث سنوات متناقصة بعوائد مغرية وشروط ميسرة، بهدف تلبية إحتياجات العملاء.

ويسعى بنك مصر لتوفير فرص الإستثمار للجميع، حيث يمكن شراء الشهادات بمبالغ تبدأ من 1000 جنيه ومضاعفاتها، وذلك بسهولة عبر مختلف فروع وقنوات البنك، بدءًا من الفروع التقليدية إلى الإنترنت والموبايل البنكي.

أفضل عائد لـ شهادات بنك مصر 2024

تُعتبر شهادات بنك مصر 2024 فرصة مثالية للإستثمار والإدخار، حيث تقدم عوائد مجزية وتوفر شروط شراء ميسرة للعملاء، وتتميز شهادات بنك مصر 2024 بعوائد مجزية تصل إلى 30% للسنة الأولى، و25% للسنة الثانية، و20% للسنة الثالثة، مع إمكانية سحب العوائد بشكل ربع سنوي أو شهري، ابتداءً من اليوم 6 مارس/ آذار 2024.

شهادة القمة 3 سنوات ذات العائد الثابت

وفي سياق متصل، تم تعديل سعر العائد على شهادة «القمة» ثلاث سنوات ذات العائد الثابت، لتصبح 21.5% سنوياً للإصدارات الجديدة اعتبارًا من 6 مارس/ آذار 2024، مع إستمرار إصدار شهادة طلعت حرب لمدة سنة ذات العائد المجزي.

شروط شراء شهادات بنك مصر 2024

تبدأ فئات الشهادات من 1000 جنيه ومضاعفاتها، وتصدر للأفراد الطبيعيين أو القصّر من المصريين أو الأجانب، مع إمكانية شراء الشهادات عبر الإنترنت والموبايل البنكي BM Online وماكينات الصراف الآلي، أو من أي فرع من فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

خطوات شراء الشهادات

يُمكن شراء الشهادات واقتراض بضمانها، مع إمكانية إستردادها بعد مضي 6 شهور إعتبارًا من تاريخ الشراء، وذلك وفقاً لقواعد الإسترداد والشروط المنظمة، مما يجعلها فرصة إستثمارية مواتية لعملاء البنك.

خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/ 3334031/35, +218 21 4442541 Phone:
فاكس: +218 21 3332505, +218 21 4442476 Fax:
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx Swift code:

QNB يُعزّز العلاقات التجارية الدولية من خلال رعايته الفضية لمؤتمر جي تي أر الهند 2024

شارك QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، كراعٍ فضي لمؤتمر جي تي أر الهند 2024، الذي أقيم في مدينة مومباي مؤخراً تحت شعار «توسيع نطاق النمو من خلال التجارة»، وسط مشاركة دولية وإقليمية واسعة لعدد من الخبراء وكبار المسؤولين في قطاعات التجارة، والتكنولوجيا المالية، وسلسلة التوريد، وإدارة المخاطر، وتمويل الصادرات والبنية التحتية، وغيرها.

وجاءت مشاركة المجموعة من خلال فرع QNB الهند في هذا الحدث الهام في إطار حرصها على دعم المبادرات التي تعزز التجارة والتبادل التجاري ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق جنوب آسيا، تأكيداً على مكانتها كأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

كما تعكس جهودها في الإرتقاء بقطاع التجارة الإقليمية إلى آفاق أوسع نظراً لما تلعبه من دور هام في دعم التنمية المستدامة.

وقد وفّر هذا الحدث منصة فريدة لـ QNB الهند للتعريف بأحدث خدماته ومنتجاته وابتكاراته التكنولوجية في مجال الخدمات المصرفية للشركات التجارية، والتواصل مع قادة الصناعة وكبريات الشركات المشاركة والعملاء المحتملين، إلى جانب استعراض تجربته الرائدة في توظيف أحدث التقنيات التكنولوجية في القطاع المصرفي ودفع عجلة النمو.

وقال خالد أحمد السادة، نائب رئيس تنفيذي أول – الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مجموعةQNB : «تُعتبر التجارة محرّكاً رئيسياً للنمو في أي إقتصاد، ومن خلال دعم هذا الحدث الهام، فإننا نُساهم في دعم فرص التنمية وتعزيز دور قطاع التجارة، الذي يُعد حجر الزاوية للإقتصادات على مستوى العالم. ونفخر بأن نكون جزءاً من هذه المنصة التفاعلية لمناقشة رؤى عميقة حول التجارة الدولية وتبادل المعرفة حول التحديات والفرص والإمكانيات الجديدة في الصناعة المصرفية».

وقد تضمن الحدث عدداً من الجلسات النقاشية بمشاركة أكثر من 45 خبيراً تناولت العديد من المحاور مثل المرونة والمخاطر العالمية ومسار النمو: التقييمات طويلة المدى للتجارة الهندية، القيادة: الإبتكار الرقمي في تمويل التجارة؛ وتحسين التدفق النقدي وتمويل الحساب المفتوح لتلبية إحتياجات رأس المال العامل وغيرها.

تُصنّف مجموعة QNB حالياً على أنها العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتتواجد مجموعة QNB، من خلال شركاتها التابعة والزميلة، في أكثر من 28 بلداً عبر ثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم مجموعة شاملة من أحدث المنتجات والخدمات المصرفية لعملائها. ويعمل في المجموعة ما يزيد على 30,000 موظف في أكثر من 900 فرع ومكتب تمثيلي، مع شبكة أجهزة صراف آلي تضم أكثر من 5,000 جهاز.

الشركة العربية للتكنولوجيا العالمية
أطلقت منصّة المحفظة الإلكترونية في بيروت

(من اليمين) عبدالله الذيب ورمزي الصبوري

عقدت الشركة العربية للتكنولوجيا العالمية مؤتمراً صحفياً في العاصمة اللبنانية بيروت، للإعلان عن منصّة **MATENSA** التي تهدف إلى تسهيل طريقة إدارة الأفراد والمؤسسات لأموالهم.

تضمن المنصة المطوّرة من قبل **AWT** التواصل السلس بين العملاء والجهات التي يتعاملون معها مالياً، كالمصارف والمؤسسات المالية وشركات الإتصالات وغيرها، وهي منصّة مالية إجتماعية شاملة الخدمات وحائزة على ترخيص أيزو 27001 وترخيص مصرف لبنان كمحفظة إلكترونية.

خلال المؤتمر، روى الخبير المالي اللبناني الأسترالي رئيس مجلس إدارة الشركة عبدالله الذيب، أنه رأى «فجوة في مجال التعامل المالي في لبنان، حيث يُواجه القطاع المالي تحدّيات كبيرة، بما في ذلك الإقتصاد القائم على النقد والمعاملات المالية غير الفعّالة، وعدم كفاءة برامج إدارة المعاملات. وبسبب وجود هذه الفجوة، قرّرت الإستثمار في لبنان وإستفدت من خبرتي بوضع قدرات **AWT** لتطوير حلول متقدّمة».

وأضاف الذيب «على مدى السنوات الأربع الماضية، إستعنّا بكفاءات الشباب اللبناني لإنشاء تقنيات مبتكرة، تعزّزت بمنصّة **MATENSA** ذات الهندسة التقنية المعتمدة في إنشائها، من حيث التطوُّر والأمان وإستحالة تعرّضها للتعطيل أو الإختراق وقدرتها على مواجهة هذه التحديات بفعّالية وإحداث تغيير إيجابي».

وأشار الرئيس التنفيذي للشركة رمزي الصبوري إلى أن إنشاء **MATENSA** في لبنان يعزز ثقة عملائهم بهم في كل المناطق، متحدثاً عن التكنولوجيا المستخدمة في المنصة، لافتاً إلى أنها قابلة للتأقلم مع متطلّبات العملاء وتتيح خدمة متقدّمة مع ضمان الخصوصية وسلاسة نظام التشغيل. وقال: «نعمل على إحداث ثورة في التفاعلات المالية اليومية، ونشجّع على الدفع الرقمي الآمن في بيئة سهلة الإستخدام. لقد نجحنا مع منصة **MATENSA** بإجتياز مراحل إختبار حيّة وميدانية صارمة ونحظى بشهادة اعتماد وإشادة من قبل رواد التكنولوجيا المالية».

يُشار إلى أن منصة **MATENSA** مبنية على خمس ركائز أساسية هي:

- المحفظة الالكترونية: تتيح معاملات الدفع بين الشركات والأفراد، إضافة الى المعاملات بين المستخدمين وفق تدابير أمنية تحاكي معايير التقييم العالمية المتّبعة وتحويل الأموال.

- الإدارة المالية: تتيح هذه الميزة إنشاء وإبرام إتفاقات وعقود ثابتة مع جهات توفير الخدمة، مع إمكانية حفظ سجلات مفصّلة لكل العمليات، مع حماية المعلومات الحساسة وميزة التنبيه التلقائي للدفع عند الإستحقاق.

- التثقيف المالي: مع هذه الخدمة، يتمكّن مستخدم المنصة من إدارة أمواله الخاصة بوعي ومسؤولية، ومن خلال الإلتزام بالدفع المؤقت يحصل على مكافآت وتقييمات محايدة للسلوك المالي في خصوصية تامة.

- المتجر الإلكتروني: تشبه هذه الخدمة في تصميمها منصات التواصل الإجتماعي، وتساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين من مستخدمي المنصة على التواصل في ما بينهم.

- تطوير الأعمال: تمتد قدرات **AWT** الى ما هو أبعد من البرمجيات، وتتعاون مع الشركاء لتسويق خدماتهم حيث تقدّم لهم استراتيجيات مجرّبة ومصمّمة وفق الحاجة.

تشمل قائمة الجهات التي يمكنها الإستفادة من منصة **MATENSA** مواقع التجارة الإلكترونية، المؤجرين، الجمعيات الخيرية، النقابات، الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الدوائر الحكومية، المدارس، صالات الرياضة، التجار وجهات التزويد بالكهرباء.

مع نظرة مستقبلية مستقرة
S&P تؤكد تصنيف إمارة الشارقة عند BBB-/A-3

أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الإئتماني تصنيف إمارة الشارقة عند BBB-/A-3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في تقرير لها: إن النظرة المستقبلية تعكس وجهة نظرها بأن حكومة الإمارة ستستحدث تدابير كافية لبدء تحقيق إستقرار في صافي الدين العام للحكومة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العامين المقبلين.

وذكرت الوكالة أنها تتوقع أن يستقر صافي الدين الحكومي للإمارة عند نحو 54% من الناتج المحلي الإجمالي في حلول العام 2027 بسبب جهود الحكومة التدريجية لضبط الميزانية.

وأضافت الوكالة: أن تكاليف الفائدة في الشارقة ستظل مرتفعة بعد أن ظلّت تزيد على نحو مطرد على مدى السنوات الخمس الفائتة، لتبلغ في المتوسط ما يقارب 30% من إيرادات الحكومة حتى العام 2027، وهي من بين الأعلى في الكيانات السيادية التي تصنفها الوكالة.

وتابعت الوكالة: أن قوة أنشطة القطاع الخاص ستدعم النمو الإقتصادي للإمارة الذي سيبلغ في المتوسط 2.8% سنوياً ما بين عامي 2024 و2027.

وتتوقع «ستاندرد آند بورز» أن يتقلص عجز ميزانية الإمارة ما بين عامي 2024 و2027 بفضل إجراءات الحكومة لتحسين الإيرادات، وتطبيق ضريبة الشركات على مستوى دولة الإمارات ككل، وآفاق النمو الاقتصادي المواتية للشارقة.

لكنها تتوقع في الوقت ذاته، إرتفاع النفقات بما في ذلك تكاليف خدمة الدين، بالمقارنة مع التوقعات المالية متوسطة المدى للحكومة لينتج عن ذلك عجز مالي بنسبة 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في حلول العام 2027، مقارنة مع مستهدف التوقعات المالية للحكومة متوسط المدى عند 3.4%.

وأضافت الوكالة أنه في العام 2024، إستقر إجمالي الدين الحكومي عند نحو 52% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع مستهدف 49% لتوقعات الحكومة المالية بسبب عوامل غير مرتبطة بالعجز، بما في ذلك تقديم دعم رأسمالي لبنك الشارقة وأنشطة تمويل مسبق.

وأفادت الوكالة أنه بعد أن نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارة 4.6% في العام 2023، فإنها تتوقع أن يتوسع بمعدل 2.8% في المتوسط سنوياً حتى العام 2027، بدعم من النشاط في قطاعات التصنيع والبناء والنقل والتجارة. ولفتت الوكالة إلى أن إقتصاد الشارقة يتسم بالتنوع إلى حد ما، ولا يعتمد بشكل مباشر على صادرات النفط والغاز.

وأضافت الوكالة أنها قد تخفّض تصنيفها للإمارة إذا واصل الدين العام للحكومة الإرتفاع لأسباب عديدة، من بينها التأخير في تطبيق خطة ضبط الميزانية أو ضعف النمو الإقتصادي، إذ إن ذلك قد يزيد تكاليف خدمة الدين الحكومي المرتفعة بالفعل. وعلى النقيض، أفادت أنها قد ترفع تصنيفها للإمارة إذا تعزّز الأداء المالي للشارقة بشكل ملموس، مما يضع صافي الدين العام الحكومي على مسار هبوطي، مشيرة إلى أن ذلك قد يحدث بسبب إجراءات الضبط الإضافية على صعيد النفقات أو توسع قاعدة إيرادات الإمارة.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone بي إم فون

www.banquemisr.com

البنك الدولي يُعيّن أوسمان ديون نائباً لرئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلن البنك الدولي تعيين أوسمان ديون نائباً جديداً لرئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سيقود ديون الشراكات الاستراتيجية للبنك مع الدول المعنية وأصحاب المصلحة في المنطقة، وسيرأس محفظة تضم 139 مشروعاً بتمويل يتجاوز 27 مليار دولار. كما سيتولى توجيه عمليات تقديم الدعم الفني والمشورة بشأن السياسات والخدمات الاستشارية في المنطقة.

كما سيواصل البنك الدولي، تحت قيادة ديون، دعمه الحيوي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصدي للتحدّيات المعقدة والمتعددة الأبعاد. وتتضمن أولويات البنك الدولي، تعزيز التحول الإقتصادي وخلق فرص عمل في القطاع الخاص، تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز الحماية الإجتماعية الشاملة، تحسين أنظمة التعليم والرعاية الصحية، زيادة القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ بدعم مشاريع الطاقة الخضراء والأمن المائي والغذائي، وتطوير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية.

يشار إلى أن ديون مناصر قوي للمساواة بين الجنسين ودعم الشباب، ويلتزم تعزيز جهود البنك الدولي في البيئات الهشة والمناطق المتأثرة بالصراعات. وتشكل هذه الأولويات محور تركيز رئيسي في جميع مجالات عمل البنك في المنطقة.

حذّر من تبعات أزمة الديون المتنامية في سوق العقارات صندوق النقد الدولي يرفع توقعات نمو الصين إلى 5 % بعد بداية «قوية» في العام 2024

توقَّع صندوق النقد الدولي، أن ينمو الإقتصاد الصيني 5 **%** في العام 2024، بعد أداء «قوي» في الربع الأول من العام الجاري، رافعاً توقّعه السابق الذي كان يبلغ 4.6 **%**؛ لكنه توقّع نمواً أبطأ في السنوات المقبلة.

وأفاد الصندوق في بيان، في ختام مشاورات بعثته للمادة الرابعة، أنه عدَّل الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لعامي 2024 و2025 بزيادة قدرها 0.4 **%**؛ لكنه حذر من أن النمو في الصين سيتباطأ إلى 3.3 **%** في حلول العام 2029 بسبب إرتفاع معدلات الشيخوخة وتباطؤ التوسع في الإنتاجية.

وتوقَّع الصندوق لثاني أكبر إقتصاد في العالم أن ينمو 5 **%** في العام 2024، وأن يتباطأ النمو في العام 2025 إلى 4.5 **%.**

ومُني النمو الإقتصادي في الصين بإنتكاسة قوية في السنوات الأخيرة، بسبب أزمة ديون طويلة الأمد في سوق العقارات الذي يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي. كما يرخي ضعف الإنفاق الإستهلاكي والانكماش المستمر بثقلهما على النمو.

ورحَّب صندوق النقد الدولي، بالخطوات الرسمية التي إتُخذت مؤخراً لتعزيز سوق العقار.

وأفاد الصندوق أن «التصحيح المستمر في سوق الإسكان – وهو أمر ضروري لتوجيه القطاع نحو مسار أكثر إستدامة – يجب أن يستمر».

لكنه أضاف أن «حزمة سياسات أكثر شمولاً بغية أن تسهل عملية انتقالية فعالة وأقل تكلفة، مع الحماية من المخاطر السلبية».

وكانت الصين قد أعلنت عن تسجيل نمو أفضل من المتوقع بنسبة 5.3 **%** خلال الربع الأول من 2024، رغم أن التراجع الممتد في قطاع العقارات لا يزال يلقي بظلاله على الطلب المحلي.

وقالت النائبة الأولى للمديرة العامة للصندوق غيتا غوبيناث، في مؤتمر صحافي لعرض نتائج بعثة المادة الرابعة إلى الصين: «إن الأولوية يجب أن تكون لتعبئة موارد الحكومة المركزية لحماية مشتري المنازل غير المكتملة المبيعة مسبقاً، وتسريع وتيرة إستكمالها، مما يمهد الطريق لحل أزمة مطوّري العقارات المتعسرين».

بنك الإسكان
Housing Bank

ستك ذهب

افتح أو غذّ حسابك التوفير لفرصة ربح
جوائز مُوزّعة على جميع المحافظات

للمزيد، امسح الرمز

-تنتهي الحملة بتاريخ 2024/12/31.
-خاضع لشروط وأحكام البنك.

الأخبار الإقتصادية والمالية العربية والدولية

• الرئيس الصيني يدعو لتعزيز الإنفتاح الإقتصادي غرب البلاد

إستضاف الرئيس الصيني شي جينبينغ، ندوة في مدينة تشونغتشينغ الواقعة جنوب غربي البلاد، حول تعزيز التنمية الإقتصادية في المنطقة الغربية، والتي تشمل أيضاً مدن سيتشوان وشنشي وشينغيانغ.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن شي قوله «إن تنمية المنطقة الغربية تواجه صعوبات»، داعياً العاملين في المنطقة الغربية إلى «تحقيق إختراقات تكنولوجية، وتطوير قواعد التعدين الوطنية وقطاع السياحة».

وفي غضون ذلك، شنت الصين أقسى هجوم لها، على شكاوى الولايات المتحدة حيال الطاقة الصناعية الفائضة.

ونقلت «بلومبرغ» عن دبلوماسي صيني قوله، «أن الاتهام الأميركي يتضمّن «نية خبيثة لكبح وقمع التنمية الصناعية في الصين، بهدف البحث عن وضع تنافسي أكثر ملاءمة وميزة في السوق»، وفق وزارة الخارجية الصينية».

• طيران «ناس» السعودي يتقدم بطلب عروض لـ30 طائرة عريضة البدن

كشف الرئيس التنفيذي لطيران «ناس» السعودي بندر المهنا، عن تقدم شركته بطلب للحصول على عروض لعدد 30 طائرة عريضة البدن، مشيراً إلى أنه من المنتظر أن يتم الإختيار وتوقيع الصفقة خلال العام الحالي 2024، وذلك لمواكبة خطة الشركة الإستراتيجية للنمو والتوسع والمساهمة في تحقيق أهداف «رؤية 2030 » لربط العالم بالمملكة مع 250 وجهة دولية.

جاءت تصريحات المهنا، في مؤتمر «إقتصادات شركات الطيران»، الذي إستضافته مدينة الرياض أخيراً، مؤكداً أن طيران «ناس» الذي تأسس في العام 2007، يُحقق أرباحاً سنوية منذ العام 2015 بإستثناء فترة جائحة «كورونا» 2020.

• «ميدأوشن إنرجي» تستحوذ على 20 % في «بيرو للغاز الطبيعي المسال»

أعلنت «ميدأوشن إنرجي» (**MidOcean Energy**) وهي شركة للغاز الطبيعي المسال، أسّستها وتديرها شركة «إي آي جي» (**EIG**) الرائدة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية العالمية، إستكمال إتفاقها المعلن سابقاً للإستحواذ على حصة «إس كيه إيرثون» (20 **%**) في شركة «بيرو للغاز الطبيعي المسال» (**PLNG**) المالك والمشغل لأول منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في أميركا الجنوبية.

وتشمل أصول شركة «بيرو للغاز الطبيعي المسال» مصنعاً لتسييل الغاز الطبيعي بطاقة معالجة تبلغ 4.45 مليون طن سنوياً، وخط أنابيب مملوك بالكامل بطول 408 كيلومترات بقدرة 1.290 مليون قدم مكعبة في اليوم، وخزانين بسعة 130 ألف متر مكعب، ومحطة بحرية مملوكة بالكامل بطول 1.4 كيلومتر، ومنشأة لتحميل الشاحنات وبقدرة تصل إلى 19.2 مليون قدم مكعبة في اليوم.

• «بنك التنمية» السعودي يموّل الأفراد والمنشآت بـ493 مليون دولار في 3 أشهر

قدّم بنك التنمية الإجتماعية تمويلاً بقيمة 1.85 مليار ريال (493 مليون دولار)، خلال الرُّبع الأول من العام 2024، لدعم وتمكين الأفراد والمنشآت من المساهمة في التنمية الإقتصادية، ومواصلة الجهود نحو تنمية وطنية مستدامة، وفق ما أعلنه وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية، أحمد الراجحي، موضحاً أن دعم المنشآت الصغيرة والناشئة خلال الرُّبع الأول من العام الحالي 2024، بلغ 606 ملايين ريال (161.6 مليون دولار) لأكثر من 1700 منشأة، بينما وصل دعم تمكين مجتمع حيوي ومنتج إلى 640 مليون ريال (170.6 مليون دولار)، شمل 12 ألف مواطن من منتجات تنموية إجتماعية عدة، منها الزواج والدعم الأسري والترميم.

• «جنرال موتورز» تتجاوز أهداف نتائج الربع الأول وترفع التوقعات

نشرت «جنرال موتورز» نتائج ربع سنوية تجاوزت أهداف «وول ستريت»، ورفعت توقعاتها السنوية، مشيرة إلى إستقرار الأسعار والطلب على سياراتها التي تعمل بمحركات البنزين، ما أدّى إلى إرتفاع سهم الشركة بنسبة 4.9 % في تداول ما قبل السوق.

ورفعت شركة صناعة السيارات في ميشيغان تقديراتها لأرباح ما قبل الضريبة المعدلة إلى نطاق يُراوح بين 12.5 مليار دولار و14.5 ملياراً، مقارنة بنطاقها السابق المحدد بين 12 مليار دولار و14 ملياراً للعام.

وقال المدير المالي لشركة «جنرال موتورز»، بول جاكوبسون: «كان عملاؤنا يتمتعون بمرونة ملحوظة خلال هذه الفترة من إرتفاع أسعار الفائدة». ورغم صعوبات الشركة في الصين ومع السيارات الكهربائية، فإن أسعار السيارات القوية مع شاحنات تعمل بالبنزين أسعدت المستثمرين.

• مصر تتوقع تحقيق فائض أوّلي 5.75 % من الناتج المحلي في السنة المالية 2024

توقع وزير المالية المصري محمد معيط، أن تحقق الموازنة العامة للدولة، فائضاً أولياً بنسبة 5.75 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023-2024، أخذاً في الإعتبار أثر تحصيل 12 مليار دولار تمثل 50 % من إيرادات مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة، التي تعد مورداً إستثنائياً غير متكرر.

وتوقع الوزير معيط في البيان المالي للموازنة العامة لسنة 2024 – 2025، الذى ألقاه أمام مجلس النواب أخيراً، «أن يبلغ العجز الكلّي للموازنة في نهاية السنة المالية الجارية 2024 555 مليار جنيه بنسبة 4 % من الناتج المحلي الإجمالي. أما العجز الكلي المتوقَّع للعام المالي المقبل، فتوقع الوزير أن يبلغ نحو 1.2 تريليون جنيه، بنسبة 7.3 % من الناتج المحلي».

• «غولدمان ساكس»: إحتياج مصر للإقتراض سيتراجع بشكل كبير في الربع الثاني من العام 2024

قال بنك الإستثمار الأميركي «غولدمان ساكس»، إن إحتياج مصر للإقتراض سيتراجع على نحو كبير في الربع الثاني من العام الحالي 2024، بفعل جمع تمويل قياسي في الربع الأول من العام 2024، وعائدات صفقة رأس الحكمة الإستثمارية مع دولة الإمارات، متوقعاً إستمرار الضغط النزولي على العوائد. وأوضح البنك، أن وزارة المالية المصرية أصدرت أدوات دين محلية بقيمة 1.8 تريليون جنيه في الربع الأول من العام 2024، نصفها تقريباً في مارس (آذار) 2024 بعد خفض قيمة العملة في السادس من الشهر نفسه.

• أسوأ أداء لـ «آبل» في الصين منذ العام 2020 شحناتها تراجعت 19 % في الربع الأول من العام 2024

تراجعت شحنات الهواتف الذكية من شركة «آبل» في الصين بنسبة 19 **%** في الربع الأول من العام الجاري 2024، وهو أسوأ أداء منذ العام 2020، حيث تلقت الشركة المصنعة لهواتف «آيفون» ضربة قوية من إطلاق منتجات «هواوي» الجديدة في القطاع المتميّز.

وإنخفضت حصة «آبل» في أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم إلى 15.7 **%** في الربع الأول من العام 2024، من 19.7 **%** قبل عام. وهذا يضعها على قدم المساواة تقريباً مع شركة «هواوي»، التي شهدت قفزة في المبيعات بنسبة 70 **%** ، وفقاً لشركة الأبحاث «كاونتربوينت». وفقدت شركة «آبل» تاجها كأكبر بائع للهواتف الذكية في الصين أمام منافستها «فيفو»، وتراجعت إلى المركز الثالث في هذا الربع، تليها شركة «هواوي» التي قفزت حصتها السوقية إلى 15.5 **%** من 9.3 **%** في العام السابق. وإحتلت شركة «هونور»، وهي علامة تجارية كبيرة الحجم إنبثقت عن شركة «هواوي»، المركز الثاني.

• الأرجنتين تسجل أول فائض فصلي في الميزانية منذ أكثر من 15 عاماً

أعلن الرئيس الأرجنتيني الليبرالي خافيير ميلي، أن بلاده حققت أول فائض ربع سنوي في ميزانيتها منذ أكثر من 15 عاماً، وسط برنامج تقشف جذري. وفي مارس (آذار) 2024 وحده، بلغ الفائض نحو 276 مليار بيزو (316 مليون دولار).

وقال ميلي الذي تولى منصبه في ديسمبر (كانون الأول) 2023: «هذا هو الربع الأول الذي يشهد فائضاً في الميزانية منذ العام 2008، وهو إنجاز يجب أن نفخر به جميعاً كدولة، ولا سيما بالنظر إلى الإرث الكارثي الذي كان علينا التغلب عليه».

وأوضح ميلي: «أفهم أن الوضع الذي نحن فيه صعب، لكننا قطعنا أيضاً أكثر من منتصف الطريق. هذه هي المرحلة الأخيرة من الجهد البطولي الذي نقوم به نحن الأرجنتينيين ولأول مرة منذ فترة طويلة، سيكون هذا الجهد يستحق كل هذا العناء».

• عضو بنك إنكلترا: خفض أسعار الفائدة محتمل لكن لا يزال بعيداً

يحتاج بنك إنكلترا إلى سوق عمل أقل توتراً للثقة في بقاء التضخم عند مستوى 2 % ، وفقاً لما قاله عضو لجنة السياسة النقدية في البنك، جوناثان هاسكيل، مشدّداً في الوقت نفسه على أن خفض أسعار الفائدة أمر محتمل لكنه لا يزال بعيداً.

وقال هاسكيل خلال ندوة في كلية «بايز» للأعمال في جامعة سيتي، رداً على سؤال حول ما إذا كان يعتقد الآن بإمكانية استقرار التضخم عند 2 % بدلاً من الإرتفاع في وقت لاحق من هذا العام: «سوق العمل هي المحور الأساسي للتضخم».

وكان بنك إنكلترا قد توقع أخيراً إنخفاض التضخم إلى أقل من 2 % في الربع الثاني من العام 2024، قبل أن يرتفع إلى حوالي 3 % في وقت لاحق من العام، لكن نائب محافظ بنك إنكلترا ديف رامسدن، كان قد قال: إنه «يعتقد الآن أن التضخم قد يبقى قريباً من 2 % ».

• القصبي يعرض الفرص السعودية الواعدة أمام قطاع الأعمال الأميركي

أكد وزير التجارة السعودي ورئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن القصبي خلال لقاء مع قيادات من غرفة التجارة الأميركية وكبرى الشركات في الولايات المتحدة، عمق العلاقة التجارية بين البلدين، عارضاً أمامهم منجزات «رؤية 2030» والفرص الواعدة في القطاعات ذات الأولوية. وتناول القصبي التقدم المحرز خلال تنفيذ «رؤية السعودية 2030»، مشيراً إلى أن إقتصاد المملكة يشهد تحولاً أدى إلى فتح كثير من القطاعات الجديدة والفرص الواعدة أمام قطاع الأعمال. كما تم عرض مجالات التعاون بين غرفتي التجارة في البلدين، وتبادل أفضل الممارسات حيال تعزيز مناخ الأعمال في المملكة لجذب الشركات الأميركية.

• فنزويلا تلجأ إلى العملات الرقمية لتجنب عقوبات النفط الأميركية

تُخطط شركة النفط الفنزويلية التي تديرها الدولة «بي دي في إس إيه» (PDVSA) لزيادة إستخدام العملة الرقمية في صادراتها من النفط الخام والوقود، مع إعادة الولايات المتحدة فرض عقوبات نفطية على البلاد، حسبما قال 3 أشخاص اطلعوا على الخطة.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد أمهلت مؤخراً عملاء ومقدمي شركة «بي دي في إس إيه» حتى 31 مايو (أيار) 2024 لإنهاء التعامل بموجب ترخيص عام لم تجدده، بسبب عدم وجود إصلاحات انتخابية. وستجعل هذه الخطوة من الصعب على البلاد زيادة إنتاج النفط وصادراته؛ حيث سيتعين على الشركات انتظار التراخيص الأميركية الفردية، للقيام بأعمال تجارية مع فنزويلا.

دورات تدريبية لإتحاد المصارف العربية في ليبيا وقطر والإمارات والمغرب

نظّم إتحاد المصارف العربية دورات تدريبية في عدد من البلدان العربية:

«المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية)»

في هذا السياق عقد الإتحاد برنامجاً تدريبياً تعاقدياً لمصرف الجمهورية (ليبيا) بعنوان «المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية)»، في طرابلس لمدة خمسة أيام (ما بين 19 أيار/ مايو و23 منه 2024).

وحاضر في الدورة، الدكتور أحمد نبيل، الرئيس التنفيذي المالي، بنك قطر الوطني، مصر، حيث إفتتح البرنامج هاني علي، المدير الإقليمي، مكتب مصر، الذي ثمّن الجهود التي تقوم بها قيادات مصرف الجمهورية، والإهتمام المتزايد بتنمية وتطوير مهارات العاملين في المصرف، لمواكبة العمل المصرفي الحديث، حيث يحقق البرنامج أهدافه المرجوة منه.

وتطرّقت الدورة التدريبية إلى المحاور التالية: نموذج الأعمال (التصنيف والقياس)، نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة، إعتبارات التطبيق الأولى، إعتبارات التطبيق اللاحق والإفصاحات المقترحة.

علماً بأن البرنامج يستهدف أعضاء لجنة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (9) التي تم تكوينها وفق متطلّبات مصرف ليبيا المركزي لتفيذ المعيار.

هاني علي مدير مكتب الاتحاد في مصر و الدكتورة امال ابوبكر ودان مدير ادارة تنمية الموارد البشرية مصرف الجمهورية- ليبيا

خلال أعمال الدورة

«أساسيات الذكاء الإصطناعي للعاملين في القطاع المصرفي»

ونظّم الإتحاد دورة تدريبية مصرفية بالتعاون مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 28 أيار/ مايو و30 منه 2024)، تحت عنوان: «أساسيات الذكاء الإصطناعي للعاملين في القطاع المصرفي»، في مدينة كازابلانكا، المملكة المغربية.

وإفتتح هذه الدورة المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب الدكتور الهادي شايب عينو، وشارك في هذه الورشة 20 مشاركاً من المصارف المغربية، التي قام بتغطيتها الدكتور أندريه غلام المدير العام لشركة لوجيكا ش.م.ل وخبير في مجال الذكاء الإصطناعي.

د. الهادي شايب عينو مفتتحاً الدورة

«مخاطر أسعار الفائدة الجديدة في البنوك (IRRBB) وفقا لمتطلّبات لجنة بازل»

ونظّم الإتحاد، دورة تدريبية في الدوحة، دولة قطر لمدة ثلاثة أيام (ما بين 3 حزيران/ يونيو و5 منه 2024)، تحت عنوان: «مخاطر أسعار الفائدة الجديدة في البنوك (IRRBB) وفق متطلّبات لجنة بازل» NEW INTEREST RATE RISK IN THE BANKING BOOK (IRRBB) BASEL COMMITTEE REQUIREMENTS، وقام بتغطية هذه الورشة روجيه ابي الحسن، كبير محللي البيانات المالية، إدارة المال والرقابة المالية في لبنان. وشارك فيها 26 مشاركاً من من دولة قطر ومصر والأردن.

ويكتسب المشاركون من هذه الدورة، فهماً متعمقاً لإدارة IRRBB ، حيث تغطي مجموعة من المواضيع الرئيسية، بما في ذلك طرق تنفيذ حلول القياس وإعداد التقارير ومعالجة التحدّيات الرئيسية لإجراء تمارين إختبار التحمُّل ودراسة متطلّبات الإفصاح المعزّزة، بالإضافة إلى التحدّيات الرئيسية التي تواجه البنوك في ضوء بيئة أسعار الفائدة الحالية. وتوجهت الدورة إلى رجال القانون والتشريع، وكبار مسؤولي المخاطر CROs ومديري المخاطر، والمراجعين الداخليين، والمسؤولين الماليين، ومديري الإمتثال، ومديري الخزانة، ومدراء أسواق رأس المال والمدقّقين الخارجيين.

«الإدارة الفعّالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة»

ونظّم الإتحاد دورة تدريبية في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، لمدة ثلاثة أيام (ما بين 3 حزيران/ يونيو و5 منه 2024)، تحت عنوان: «الإدارة الفعّالة لمخاطر الجرائم المالية في الصيرفة المعاصرة» THE EFFECTIVE MANAGEMENT OF FINANCIAL CRIME RISKS IN MODERN BANKING. وقد قام بتغطية هذه الورشة كميل بارخو، خبير مصرفي ورئيس سابق لإدارة الإمتثال في أحد المصارف الكبرى، ومستشار أعمال في القطاع المالي والتجاري/ لبنان. وشارك فيها 21 مشاركاً من دولة الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأردن، السودان، العراق ودولة الكويت.

وهدفت الدورة إلى مناقشة الحوكمة الرشيدة ضمن المؤسسات المالية، وكيفية تأثيرها على مكافحة الجرائم المالية، ومناقشة آلية المخاطر وتفصيلها، ومناقشة مخاطر العقوبات الدولية على المؤسسات المالية وعملائها، وإستعمال التكنولوجيا في عملية مكافحة الجرائم المالية: الحسنات والسيئات.

وتوجهت الدورة إلى كافة الموظفين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية، وموظفي الإمتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وموظفي المراجعة المحاسبية، والموظفين المختصين في الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات العملاء الأخرى.

إتحاد المصارف العربية

عقود رعاية مجلة اتحاد المصارف العربية
2025-2024

$عقد بلاتينوم 20000

- 12 صفحة اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ثلاثة ملفات أو ثلاث مقابلات خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة
- توزيع فلاير او كتيب للمؤسسة الخاص بكم خلال مؤتمرات الاتحاد

$عقد ذهبي 15000

- 6 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية / سنة كاملة
- ملفان او مقابلتان خاصة تنشر ورقيا و اونلاين
- وضع لوغو المؤسسة في مجلة اتحاد المصارف العربية و اونلاين كراعي لمجلة اتحاد المصارف العربية / سنة كاملة

$عقد فضي 10000

- 3 صفحات اعلانية (ورقية و اونلاين) خلال فترة الرعاية
- ملف او مقابلة خاصة تنشر ورقيا و اونلاين

او يمكنكم اختيار من اسعار الاعلانات ادناه للمشاركة في عدد واحد

غلاف داخلي اول: $3000
غلاف خارجي اخير: $4000
غلاف داخلي اخير: $3500
مقابلة صفحتين + صورة صفحة داخلية كاملة: $2500
صفحة اعلان داخلية: $1500
ملف خاص للمصرف 4 صفحات تشمل الاعلان: $6000
ملف خاص للمصرف 12 صفحة: $10000

اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

بدعمكم نستمر
بإنجازاتنا

dukhanbank.com | 800 8555 | 4410 0888

بنك دخان
DUKHAN BANK

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2024

GLOBAL FINANCE

للعام التاسع على التوالي

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

arabbank.com